جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية.

أحمد محمد توفيق سعيد

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية.

إعداد:

أحمد محمد توفيق سعيد

بكالوريوس إدارة وريادة من جامعة القدس المفتوحة - جنين - فلسطين

المشرف: أ. د. طارق ألحاج

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة – مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية – معهد التنمية المستدامة - جامعة القدس

1431 هـ / 2010 م

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية.

اسم الطالب : أحمد محمد توفيق سعيد
الرقم الجامعي : 20714229

المشرف : أ. د. طارق ألحاج

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2010/05/08 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: أ. د. طارق الحاج التوقيع:.....
2. ممتحنا داخليا: د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع:.....
3. ممتحنا خارجيا: د. عبد الحميد البرغوثي التوقيع:.....

القدس – فلسطين

1431 هـ / 2010 م

الإهداء:

أهدي هذا العمل إلى نور القلوب... وسيد الوجود... سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى نبع الحنان... أمي الغالية حفظها الله.

إلى من زرع الأمل في نفسي... وتحمل مشاق الحياة لأجلي... أبي الغالي حفظه الله.

إلى من قاسمت معي مر الحياة وحلوها... زوجتي الغالية.

إلى أزهار حياتي... فلذات كبدي... أبنائي الأحباء... سوى... محمد.

إلى أخوتي... وأخواتي... وأصدقائي.

إلى كل عامل ساهم في بناء فلسطين الحبيبة.

إلى كل فقراء فلسطين... والى كل من ساهم في تحسين وضع فقير.

إلى كل هؤلاء... اهدي هذا العمل... راجياً من الله العلي القدير أن يكون علماً نافعـاً بإذن الله.

احمد محمد توفيق سعيد

إقرار

أقر أنا مقدم الرسالة أنها قدمت إلى جامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

أحمد محمد توفيق سعيد

التاريخ:.....

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين على نعمه الكثيرة وعلى النعمة التي أنعم علي بها بأن وفقني وأعانني على انجاز هذا البحث، وأتوجه بعظيم الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل طارق ألحاج على إشرافه وتوجيهاته السديدة التي كان لها عظيم الأثر في انجاز هذا البحث، له مني كل شكر وتقدير.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع أعضاء لجنة التحكيم، لما بذلوه من إرشادات كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا البحث، فجزآهم الله عني كل خير، والى موظفي برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية على سعة صدورهم وعلى المساعدة المثمرة التي قدموها فلهم مني جزيل الشكر والعرفان.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرين ممثلةً بالممتحن الخارجي الدكتور عبد الحميد البرغوثي، والممتحن الداخلي الدكتور عبد الوهاب الصباغ لما بذلوه من إرشادات كان لها بالغ الأثر في إخراج هذا العمل بشكله النهائي، فجزآهم الله عني كل خير، والى اللجنة الأكاديمية في برنامج التنمية المستدامة / بناء المؤسسات، فلهم مني كل الشكر والتقدير والعرفان، وأبقى الله جامعة القدس صرحاً علمياً رياديا في فلسطين الحبيبة.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الصديقان أحمد أبو بكر وأحمد الكيلاني اللذان لم يبخلوا علي بجهدهم في الرسالة فجزآهم الله عني كل خير.

وأما عائلتي وأبنائي الأعزاء فلا أملك لهم من الشكر إلا أن أدعو الله أن يتقبل مني ومنهم لقاء ما نقصت من وقتهم ومن حقوقهم عن سعادة منهم ورضى.

أحمد محمد توفيق سعيد

مصطلحات الدراسة

العمالة : جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل(القوة البشرية) ويعملون فعـلا، ويضم ذلك أصحاب العمل، المستخدمين بأجر، العاملين لحسابهم أو في مصالحهم الخاصة، بالإضافة لأعـضاء الأسـرة غيـر مـدفوعين الأجر.(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009،أ)

البطالة: : هي عدم توافر فرص العمل للعمال القادرين عليه والـراغبين فيـه والباحثين عنه، أي أنها الحالة التي يكون فيها المرء قادر على العمل وراغب فيه ولكنه لا يجد العمل والأجر المناسبين.(زكي،1998)

العمل : الجهد المبذول في الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الحصول على أجر معين سواء كان هذا على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو غيرها من الأشكال، كما يشمل مصطلح العمل الجهد المبـذول فـي الأنشطة دون الحصول على اجر مثل العمل في مـشروع للعائلـة. (فلسطين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، ب)

الأسرة : مجموعة من الأفراد تربطهم علاقة ويقيمـون فـي مـسكن واحـد ويشتركون في المأكل والمشرب وفي ترتيبات المعيـشة.(فلـسطين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2009، ب)

الفقر : غياب الحد الأدنى من الدخل أو الموارد لتلبية الحاجات الأساسية مـن مأكل وملبس ومسكن، والرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقـل، أي عدم القدرة على الحفاظ على المستوى الأدنـى مـن المعيـشة. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2008، أ)

سياسات سوق العمل : مجموعة من السياسات التي تتخذها الدولة وشركاء التنمية، والتي من شانها أن توفر الدخل البديل وتدابير الاندماج في سوق العمل للباحثين عن الوظائف، والذين يكونون عادة من العاطلين عن العمل، كمـا و تعنى أيضاً بالبطالة الجزئية وبالعاملين الذين يبحثـون عـن وظـائف أفضل.(العوادي ،2005).

برامج التشغيل المؤقت : هي البرامج و المشاريع التي يكون الهـدف الأساسـي مـن وراء تنفيذها، توفير فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان استدامة المشروع وزيادة الأثر الاقتـصادي

والاجتماعي له من خلال تكثيف العمالة عند تصميم هـذه البـرامج. (فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2002)

المؤسسات الدولية : وهي المؤسسات غير الحكومية وغير الربحيـة، وتـشمل وكـالات الغوث، والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الأجنبيـة غيـر الربحيـة التـي تعمـل فـي أكثـر مـن دولـة، ومنهـا فلسطين.(فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،2008، ب)

البرنامج : مجموعة من الموارد المعدة لتحقيق مجموعة من الأهـداف ، كمـا يقصد به مجموعة من الخدمات الرئيسية المستمرة للفئات المستهدفة، وقد يتضمن البرنامج عددا من المشاريع، ويمتـاز عـن المـشروع بديمومة اكبر.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2002، أ)

تحديد الاحتياجات : عملية جمع وتحليل للبيانات للتعرف على واقع المجتمع المحلي مـن النواحي الاقتـصادية والاجتماعيـة، والتعـرف علـى خصائـصه واحتياجاته و المشكلات التي يعاني منها ، لتخطيط وتنفيذ البـرامج التي تلبي هذه الاحتياجات. (مركز التميز للمنظمات غير الحكوميـة، 2002، ب)

الاستهداف : هو العملية التي يتم من خلالها تحديد واختيار المجتمعات والأفـراد المستهدفين، واختيار المستحقين منهم وتلبية احتياجاتهم مـن خـلال تحويل الموارد لهم.(برنامج الأغذية العالمي،2006)

المتابعة : هي عملية جمع بيانات مستمرة مع تنفيذ البرنامج للتحقـق مـن أن العمل الذي يتم انجازه بأنشطته المختلفة يسير وفق ما هـو مخطـط وباتجاه تحقيق الأهداف المخططة، وللتعرف على المـشكلات التـي تواجه تنفيذ البرنامج لمواجهتها وتوجيه العمل بالاتجـاه الـصحيح. (شابيرو،2006)

التقييم : هو العملية التي من خلالها يمكن توفير المعلومات أللازمـة لتحديـد فاعلية الأنشطة المنفذة للوصول إلى الأهـداف المحـددة، وإحـداث التغيير المناسب على الفعاليات والأهداف، وتحديد الأثر العام سـواء على المدى القريب أو البعيـد. (مركـز التميـز للمنظمـات غيـر الحكومية، 2003)

الكفاءة : هي مقياس لمدى ملائمة موارد البرنامج المستخدمة مع المخرجـات أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات ويكون البرنامج كفـؤ عنـد

تحقيق الأهداف بأقل كمية من الموارد. (محمد،2004)

الفاعلية : القدرة على تحقيق أهداف البرنـامج المخططـة والأهـداف الكليـة للمؤسسة والمجتمع ،أي الوصول إلى أفضل النتائج بأقـل المـوارد، فالبرنامج الفعال هو الذي يحقق أهدافـه وأهـداف الأطـراف ذات العلاقة بأقل الموارد.(القدس المفتوحة ،2008)

شمال الضفة الغربية : هو القسم من الضفة الغربية الذي يشمل كل من محافظـات جنـين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت.

UNRWA : وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين، تأسست عام 1949 تقوم بتقديم الخدمات المتنوعة للاجئـين الفلـسطينيين مثـل الصحة والتعليم والإغاثة والتشغيل.
http://www.un.org/UNRWA/arabic/overview/index.htm

COOPI : هي المنظمة التعاونية الدولية، وهي منظمة ايطالية غيـر حكوميـة وغير ربحية تأسست في ايطاليا عام 1965، تعمل في أكثر من دولة في العالم منها فلسطين، وتعمل من اجل محاربة الفقر لجعل العـالم أفضل.
http://www.coopi.org/en/chisiamo/ourorganization

Premiere Urgence : مؤسسة فرنسية غير حكومية، وغير هادفة للربح، مقرها الـرئيس باريس وتعمل في أكثر من دولة في العالم منها فلسطين، حيث تعمل فيها منذ عام 2002.
http://premiere-rgence.org/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1&lang=english

ACTED : وكالة التنمية والتعاون التقني، وهي مؤسسة فرنسية غيـر حكوميـة وغير ربحية مقرها باريس، تعمل في أكثر من دولة في العالم منهـا فلسطين.
http://www.acted.org/en/who-we-are

ICRC : الجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي منظمة دولية أنشأت منذ أكثـر من نصف قرن، تعمل في أكثر من دولة في العالم منهـا فلـسطين وتعنى بتقديم المساعدات للضحايا الحروب.
http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/icrc

ملخص الدراسة

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية، من خلال التعرف على تقييم كل من وسائل تحديد الاحتياجات، ومعايير اختيار المناطق المستفيدة ووسائل ومعايير اختيار المستفيدين، واليات المتابعة والتقييم، ومعرفة دورها في الحد من البطالة وتوفير الدخل في شمال الضفة الغربية، ومعرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في تقييم هذه البرامج تبعا للاختلاف في المؤسسة، والموقع الوظيفي وعدد سنوات الخبرة والمؤهل العلمي للموظف، والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجه هذه البرامج واهم المقترحات التي تعزز من قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، حيث انطلقت هذه الدراسة من المبررات التالية: ارتفاع نسبة البطالة والفقر بين الفلسطينيين، ورواج برامج التشغيل المؤقت ودورها المنتظر في الحد من البطالة وفقر الدخل، وخصوصية سوق العمل الفلسطيني. وتم إجراء الدراسة في الفترة الزمنية الممتدة ما بين شهري آذار 2009- وأيار 2010، وحددت بشريا بجميع موظفي برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية، ومكانيا بشمال الضفة الغربية، حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية العاملة في شمال الضفة الغربية، والتي يدفع من ميزانيتها أكثر من 60% كأجور للعمال، وعلى هذا بلغ مجتمع الدراسة (48) موظف يعملون في خمس مؤسسات دولية، أما عينة الدراسة 35 فقد كانت 35 مبحوث .

اعتمد الباحث المنهج الوصفي منهجاً لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم جمع المعلومات من خلال استخدام الأدوات التالية: الاستبيان: تكونت من 89 فقرة موزعة على محاور الدراسة، حيث تم جمع المعلومات، و تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واختبار الفرضيات، واستخراج النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وإجراء اختبار One way Anova لدلالة الفروق بين متوسط استجابات المبحوثين، واختبار(LCD) للمقارنات ألبعديه لفحص فرضيات الدراسة، كما تم استخدام المقابلة: للتعرف على برامج التشغيل والحصول على أعداد المستفيدين وتوزيعهم، واستخدام الملاحظة غير المباشرة للإحصائيات الرسمية لمعرفة نسب البطالة وأعداد العاطلين عن العمل وأعداد الأسر في شمال الضفة الغربية وإجراء المقارنات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة.

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن وسائل تحديد الاحتياجات، ومعايير اختيار المناطق المستفيدة ووسائل ومعايير اختيار المستفيدين واليات المتابعة والتقييم، لبرامج التشغيل

المؤقت تحقق الكفاءة والفاعلية بدرجة كبيرة لهذه البرامج، عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم المبحوثين تبعا لمتغيرات الدراسة المستقلة، في جميع محاورها ومحورها الكلي باستثناء معايير اختيار المستفيدين، و آليات المتابعة حيث وجد فيها فروق تعزى لمتغير المؤسسة فقط، كما تبين أن هناك دور لبرامج التشغيل المؤقت في الحد من البطالة تمثل بإيجاد فرص عمل ل5.2% من العاطلين عن العمل، وتوفير الدخل ل 1.4% من عدد الأسر في شمال الضفة الغربية مع وجود تباين في هذا الدور بين البرامج والمحافظات، وتبين أن هذه البرامج تواجه العديد من الصعوبات التي تحد من قدرتها على تحقيق الفاعلية.

وفي ضوء هذه النتائج خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها، إن إشراك الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية، بالإضافة إلى اعتماد وسائل ذاتية عند تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل يساهم في تخطيط برامج تلاءم الاحتياجات ويحقق الكفاءة والفاعلية لها، كما أن تطبيق نظام الاستهداف الجغرافي والأسري هو حجر الأساس في تحقيق الكفاءة والفاعلية لهذه البرامج حيث يؤدي إلى الوصول المناطق الأكثر حاجة، وخدمة اكبر عدد ممكن من المستفيدين المستحقين بأقل الموارد، بالإضافة إلى أن تطبيق معايير خاصة بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسر المستهدفة عند اختيار المستفيدين من برامج التشغيل، يؤدي إلى الوصول إلى الأسر الأكثر استحقاقا، وأن تنفيذ برامج تشغيل مؤقت له دور في خلق فرص العمل وتوفير الدخل وبالتالي الحد من البطالة والتخفيف من حدة الفقر الناتج عن الدخل المحدود، إن ثقافة المساعدات، وضعف مساهمة والتزام المجتمعات المحلية بهذه البرامج، وعدم مرونة بعض المعايير الخاصة باختيار المستفيدين، وعدم انتظام التمويل لهذه البرامج ، لها عظيم الأثر السلبي على قدرة هذه البرامج في تحقيق أهدافها بفاعلية، وخاصة في ظل الارتفاع في نسب البطالة واتساع دائرة الفقر.

وخرجت الدراسة بالعديد من التوصيات منها، اعتماد الإحصائيات الرسمية الخاصة بالفقر والبطالة وإشراك المجتمعات المحلية والأطراف ذات العلاقة عند التخطيط وتحديد الاحتياجات لهذه البرامج، وضرورة تطبيق نظام الاستهداف بشكل كامل، وضرورة التنسيق بين هذه البرامج وبين الأطراف ذات العلاقة، ومراجعة معايير الاختيار المستخدمة، ضرورة تشديد الرقابة المؤسسية على تنفيذ الأنشطة، والملاحظة المباشرة اليومية لأداء العاملين، وتوعية أفراد المجتمع بشكل عام والمستهدفين بشكل خاص بأهدافها، وضرورة حماية المنتجات المحلية، وتفعيل صندوق التشغيل الفلسطيني.

Evaluation of the emergency Job creation Programs، in international institutions and their role in reducing unemployment in the northern West Bank.

Abstract

This study was conducted to identify the evaluation of the emergency Job creation Programs in international institutions and their role in the reduction of unemployment in the northern West Bank، by recognizing the evaluation of both methods for the identification of needs، criteria for selection the areas benefiting، means and criteria for selecting beneficiaries، and monitoring and evaluation mechanisms، and to know their role in reduce unemployment and provide income in the northern West Bank، and determine if there was a difference in the evaluation of such programs according to differences in the Enterprise، Job Site and the number of years of experience and qualifications of the employee، identify the most important difficulties faced by these programs and the most important proposals that enhance their ability to achieve objectives efficiently and effectively، the study started from the following three reasons: the high rate of unemployment and poverty among Palestinians، and the temporary popularity of the drivers and their role is expected to reduce unemployment and income poverty، and the specificity of the Palestinian labor market.

The study was done in the time period between the months of March، 2009 - May 2010، and identified a human all the staff of the emergency Job creation Programs in international institutions، and space in the northern West Bank here the study population consisted of all the staff implemented by international institutions working in the northern West Bank، which paid out of the budget of more than 60% of wages for workers، and this was the study population (48) employees working in five international institutions، the study sample 35 were 35 Quested.

the researcher adopted a descriptive approach to achieve the objectives of the study، where the information was collected through the use of the following tools: the questionnaire: consisted of 89 items distributed on the main study، where the information was collected and analyzed using statistical program (SPSS) and test hypotheses، and the extraction percentages، The averages and standard deviations، and testing One way Anova to signify the differences between the average responses of the subjects، and testing (LCD) for comparisons a posteriori to examine the hypotheses of the study، was also used the interview: To identify the drivers and get the number of beneficiaries and distribution، and use indirect observation of the official statistics of the knowledge unemployment rates and numbers of the unemployed and the number of families in the northern West Bank and comparisons necessary to achieve the objectives of the study.

The study found several important results: the means of identification of needs، and criteria for selecting areas of the recipient and the means and criteria for selecting beneficiaries and monitoring and evaluation mechanisms for programs for the interim operating an efficient and effective significantly to these programs، the lack of statistically significant differences in the assessment of the subjects according to changes in the independent study، in all axes centered on the total with the exception of the selection criteria of beneficiaries، and monitoring mechanisms، where it found discrepancies due to the variable only the organization، also found that there is a role for the drivers، a temporary reduction of

unemployment is to create jobs for 5.2% of the unemployed، and providing income for 1.4% of the number of households in the northern West Bank، while there is a difference in this role between programs and the provinces، and found that these programs face many difficulties that limit their ability to achieve efficiency.

In light of these findings emerged from the study a set of conclusions was the most important، the involvement of government agencies and communities، in addition to the adoption of the means of subjective when determining the requirements for the drivers contribute to the planning of programs suited to their needs and achieve efficiency and effectiveness، and also that the application of geo-targeting، family is the cornerstone the key to achieving efficiency and effectiveness of these programs as it leads to access the area's most in need، and serve the largest possible number of eligible beneficiaries with minimum resources، in addition to the application of standards for economic and social situation of the families targeted at the selection of beneficiaries of the drivers، leading to access to families in the most deserving and implement programs to run a temporary play a role in job creation and income generation، and thereby reduce unemployment and alleviate poverty resulting from low-income، the culture assistance، and the weakness of the contribution and commitment of local communities to these programs and the inflexibility of some of the criteria for the selection of beneficiaries، and irregular funding of these programs، have a great negative impact on the ability of these programs in achieving its objectives effectively، especially in light of the rise in unemployment and widening poverty.

The study has come out with many recommendations، including the adoption of official statistics on poverty، unemployment and involvement of local communities and stakeholders in planning and identifying the needs of these programs، and the need for the application of targeting system completely، and the need for coordination between these programs and the related parties and review the selection criteria used، the need to intensify institutional checks on the implementation of activities، and direct observation of the daily performance of employees، and to sensitize members of the community in general and in particular targeted objectives، the need to protect local products، and activate the operating fund Palestinian.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

تعتبر البطالة من أكبر المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، التي واجهت معظم اقتصاديات العالم و هددت كيانه الاجتماعي، ومن المشكلات الرئيسية التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية، في معظم المجتمعات، لذا نجدها من المواضيع التي لا تزال مجالا للدراسة والاهتمام، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرتها محاولتا إيجاد الحلول لها، كما أن مواجهتها تعتبر من الأولويات التي تشغل أذهان الحكومات وقطاعات المجتمع المختلفة.(فارس،2004)

وتفسر هذه المشكلة نظريا، بنقص في النمو والاستثمار وعدم قدرته على إحداث مواطن شغل تستوعب الأعداد الهائلة لطالبي العمل، وبناءا على ذلك فإن حل مشكلة البطالة يكمن بشكل رئيسي في تحفيز النمو والاستثمار، واتخاذ الإجراءات والقيام بالإصلاحات اللازمة، لجعل هذا النمو مستدام كما يتطلب إصلاحات أخرى على مستوى السياسات السكانية، وعلى مستوى المنظومة التعليمية، لتتماشى والحاجيات العصرية لأسواق العمل ومتطلبات القطاع الخاص في إطار دوره المتنامي في الاقتصاديات المختلفة، لكن هذه الحلول بعيدة المدى وبطيئة الآثار لذا يجب استخدام سياسات مكملة في المدى القصير لمواجهة آثار هذه المشكلة وخاصة في وقت الأزمات، ومن أهم هذه السياسات، السياسات التي تهدف إلى التدخل المباشر في سوق العمل، والتي تشمل العديد من البرامج لخلق الوظائف وتعزيز فرص التشغيل وتخفيض معدلات البطالة العالية. (صندوق النقد العربي،2007)

ولكن إذا كانت البطالة مشكله عالمية، تعاني منها الدول كافة، فان فلسطين المتمثلة في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس تعيشها بشكل مختلف، من حيث ارتفاع نسبها وعدم القدرة على وضع

وتنفيذ السياسات الكفيلة بمواجهتها وذلك لوجود الاحتلال الإسرائيلي، وسيطرته على الموارد، والحدود وحركة الصادرات والواردات، والعمل الدءوب على أن يكون الاقتصاد الفلسطيني تابعا للاقتصاد الإسرائيلي (لبد، وآخرون، 2006) فمنذ الاحتلال والمجتمع الفلسطيني الغني بموارده البشرية، يعيش بكافة قطاعاته ظروفا صعبة، تتغير صعوبتها تبعا للمتغيرات السياسية والأمنية، فقطاع العمالة الذي اعتمد عليه الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير تأثر بهذه المغيرات شانه شان باقي القطاعات، حيث اعتمد هذا القطاع منذ بداية السبعينات على العمل داخل الخط الأخضر والمستوطنات والذي بلغ ذروته عام 1999 عندما استوعب 25.9 % من عاملين الضفة الغربية و15.7% من عاملين قطاع غزة، وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية عام 2000 وبعد بناء جدار الفصل العنصري تقلصت هذه النسبة إلى أن وصلت في نهاية عام 2007 إلى 13.1% في الضفة الغربية و0% في قطاع غزة، وعلى المستوى الفلسطيني لعب قطاعان في هذه الفترة دورا مميزا في استيعاب نسبة كبيرة من هذا القطاع، هما قطاع الخدمات وقطاع الزراعة، نتيجة إلى توسع مؤسسات السلطة، إلا أن التطورات السياسة قلصت من دورهما، فانقطاع الدعم والرواتب واحتجاز مخصصات السلطة بعد انتخابات 2006 أثرت على توسع مؤسسات السلطة، وحدت من دورها في استيعاب العمالة، وكذلك الإجراءات الإسرائيلية والتحكم بالموارد الفلسطينية والمعابر والجدار حدت من دور القطاع الزراعي أيضا.(برنامج الأمم المتحدة،2008).

وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع نسبة البطالة، لتصل إلى الأعلى عالميا رغم الأزمة المالية التي مر بها العالم، حيث تشير بيانات أللإحصاء الفلسطيني إلى أن نسبة البطالة بين الفلسطينيين وصلت إلى26% من مجموع القوى العاملة في العام 2008 (فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، أ) ليتراجع معها مستوى دخل الأسر الفلسطينية إن لم ينعدم في كثير من الحالات، مما أدى زيادة الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وإلى تراجع المستويات المعيشية، وارتفاع نسبة الفقر وزيادة نسبة من يعيشون تحت خط الفقر، ولمواجهة هذه الظروف والحد من آثارها السلبية، اتخذت العديد من الإجراءات ونفذت العديد من البرامج من بينها برامج التشغيل المؤقت، التي نفذت بهدف توفير الدخل لمن يقعون في دائرة البطالة وخاصة الفقراء منهم، وتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشونها بتوفير فرص عمل مؤقتة في مشروعات عمل عامة.

حيث نفذت الحكومة الفلسطينية هذا البرنامج من خلال مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل خلال العامين 2004-2006 والتي وصل عدد مستفيديها الى200 ألف مستفيد بالإضافة إلى برنامجي شركاء وتكافل، كما نفذت برنامج الحماية الاجتماعية وحماية أفقر الفقراء والذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية،(ماس.2008)

وأما المؤسسات الأهلية والهيئات الدولية فقد ساهمت في مواجهة هذه الأزمة بشكل فعال من خلال تنفيذ بعض البرامج مثل دعم التوظيف ودعم المشروعات الصغيرة، وتنفيذ المشاريع التي تعتمد على العمالة المكثفة مثل مشاريع البنية التحتية، وبرامج التشغيل الطارئ التي بدأ العمل بها منذ عام 1989 وكان لها اثر في تطوير البنية التحتية والتخفيف من الفقر والمساعدة في تحريك السوق الفلسطيني،(البطمة،1998)وقد أشار استطلاع لرأي العام اجري لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أهمية برامج التشغيل بشكل عام، من خلال اعتبار التشغيل أهم احتياج مجتمعي وفق إفادات 42% من الفلسطينيين المستطلعة آرائهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2008)

2.1 مشكلة الدراسة

تعاني الأراضي الفلسطينية من ارتفاع حاد في معدلات البطالة أدت إلى اتساع رقعة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي لمعظم الشعب الفلسطيني ووقوع الفلسطينيين في ضائقة اقتصادية حادة، وللحد من هذه المشكلة والتخفيف من آثارها السلبية وتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء، أنشأت العديد من المؤسسات وينفذ الكثير من البرامج والمشاريع التي تعمل على توفير فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر، من بينها برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية، والتي تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة الفقراء منهم وتوفير دخلا بديلا عن الذي فقدوه نتيجة تعطلهم عن العمل، وبالتالي التخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية التي يعيشونها.

ولكن على الرغم من تنفيذ الكثير من هذه البرامج والمشاريع التي تندرج ضمن المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين، لا يزال المجتمع الفلسطيني يعاني من معدلات بطالة وفقر عالية، ولا تزال الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني على حالها، ولا يزال العديد من اسر العاطلين عن العمل وخاصة الفقراء منهم يفتقرون إلى الدخل الذي يمكنهم من توفير حاجياتهم الأساسية، ولا تزال نسبة كبيرة من اسر الفقراء خارج نطاق مستفيدين هذه البرامج والمشاريع مع وجود نسبة اكبر من غير الفقراء ضمن هذا النطاق، ومن اجل معرفة فاعلية هذه البرامج وتطويرها لتحقيق الأهداف التي تنفذ من اجلها بكفاءة وفاعلية، يصبح من الضروري أن يتم متابعتها وتقيمها بشكل دوري لذلك تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية؟

3.1 مبررات الدراسة

تم إجراء الدراسة انطلاقا من المبررات التالية:

- تفاقم مشكلة البطالة والفقر بين الفلسطينيين.
- رواج برامج التشغيل المؤقت بين المؤسسات الدولية .
- الدور المنتظر من هذه البرامج في الحد من البطالة وفقر الدخل .
- خصوصية سوق العمل الفلسطيني .

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من مبررات إجراءها ومما يلي:

- أهمية موضوعها حيث أنها تبحث في برامج التشغيل المؤقت والتي تصنف ضمن سياسات سوق العمل النشطة التي أثبتت فاعليتها في تشجيع الاستخدام، ومحاربة البطالة وضمان الأمن في التغير، ومن أجل المساواة والقضاء على الفقر، ورفع المستوى المعيشي للفئات الفقيرة وألمهمشه باستهدافها، وتشجيعها على العمل والإنتاج وكونها بديلا عن المعونات التي تشجع على التواكل والسلبية.
- ضرورة تقييم هذه البرامج لمعرفة مدى تحقيق الأهداف التي نفذت من أجلها .
- تزويد المؤسسات ألمنفذه والأطراف ذات العلاقة بتقييم للمعايير والوسائل المستخدمة في تنفيذ هذه البرامج.
- تزويد المؤسسات ألمنفذه لهذه البرامج والأطراف ذات العلاقة، بالنتائج والمقترحات التي تساعدها وتزيد من قدرتها على تخطيط وتنفيذ هذه البرامج بكفاءة وفاعلية .

5.1 اهداف الدراسة.

تمثلت اهداف الدراسة في هدف عام ومجموعة من الاهداف الفرعية:

أما الهدف العام فكان: التعرف على تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية. واما الاهداف الفرعية فتمثلت في:

- التعرف على برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية.
- تقييم وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل المؤقت.
- تقييم معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت.
- تقييم معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.
- تقييم وسائل اختيار المستفيدين في برامج التشغيل المؤقت.
- تقييم آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت.
- تقييم آليات التقييم في برامج التشغيل المؤقت.
- معرفة فيما إذا كان هناك اختلاف في تقييم برامج التشغيل المؤقت تبعا لاختلاف: المؤسسة، الموقع الوظيفي للموظف، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة.
- التعرف على دور برامج التشغيل المؤقت في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية.
- التعرف على دور برامج التشغيل المؤقت في توفير الدخل البديل في شمال الضفة الغربية.
- التعرف على أهم الصعوبات التي تواجه برامج التشغيل المؤقت وتحد من فاعليتها.
- التعرف على أهم المقترحات التي تعزز من قدرة برامج التشغيل المؤقت على تحقيق أهدافها بفاعلية.

6.1 أسئلة الدراسة.

تمثلت اسئلة الدراسة في سؤال عام ومجموعة من الاسئلة الفرعية: أما سؤال الدراسة الرئيس فكان: ما تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية؟ وأما الأسئلة الفرعية، فجاءت كما يأتي:

- ما هي برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية؟
- ما تقييم وسائل تحديد الاحتياجات في برامج التشغيل المؤقت ؟
- ما تقييم معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت؟
- ما تقييم معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت ؟
- ما تقييم وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت ؟
- ما تقييم آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت؟
- ما تقييم آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت؟
- ما دور برامج التشغيل المؤقت في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية؟
- ما دور برامج التشغيل المؤقت في توفير الدخل البديل في شمال الضفة الغربية؟

- ما هي أهم الصعوبات التي تواجه برامج التشغيل المؤقت وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها؟
- ما هي أهم المقترحات التي من شانها أن تعزز من قدرة برامج التشغيل المؤقت على تحقيق أهدافها ؟
- هل يوجد اختلاف في متوسط إجابات المبحوثين في تقييم برامج التشغيل المؤقت تبعا للمتغيرات التالية: المؤسسة، الموقع الوظيفي للموظف، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة ؟

7.1 فرضيات الدراسة

مثلت الدراسة بفرضية رئيسية ومجموعة من الفرضيات الفرعية. أما فرضية الدراسة الرئيسية، فكانت: برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية غير فاعلة ولا تحقق أهدافها. واما الفرضيات الفرعية فتمثلت فيما يأتي:

- وسائل تحديد الاحتياجات غير فاعلة ولا تحقق أهدافها.
- معايير اختيار المناطق المستفيدة غير فاعلة ولا تحقق أهدافها.
- معايير اختيار المستفيدين غير فاعلة ولا تحقق أهدافها .
- وسائل اختيار المستفيدين غير فاعلة ولا تحقق أهدافها .
- آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت غير فاعلة ولا تحقق أهدافها.
- آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت غير فاعلة ولا تحقق أهدافها.
- لا يوجد دور لبرامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في الحد من مشكلة البطالة في شمال الضفة الغربية.
- لا يوجد دور لبرامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في توفير الدخل البديل في شمال الضفة الغربية.
- وللتعرف على متوسط استجابات المبحوثين فقد استخدم الباحث الفرضية الإحصائية التالية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) بين متوسط استجابات المبحوثين في تقييم برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية تبعاً لمحاورها تعزى لمتغيرات:
  - المؤسسة،
  - الموقع الوظيفي للموظف،
  - المؤهل العلمي،

- وسنوات الخبرة.

8.1 حدود الدراسة.

- الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على تقييم برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة.
- الحدود البشرية: تمثلت في موظفي برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية.
- الحدود المكانية : اقتصر تطبيق هذه الدراسة في شمال الضفة الغربية.
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة في الفترة الواقعة بين شهري 3/2009- 5/2010 ميلادي .

9.1 محددات الدراسة

اقتصر إجراء هذه الدراسة على برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية، والتي يصرف أكثر من 60% من ميزانيتها كأجور للعمال المستفيدين منها، والذين يقعوا ضمن دائرة المتعطلين عن العمل(البطالة) اذا لم تتناول هذه الدراسة المؤسسات، والبرامج، والمشاريع، التي يصرف من ميزانيتها اقل من هذه النسبة كأجور للعمال.

10.1 مسلمات الدراسة

- تؤثر البطالة سلبا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفرد والمجتمع.
- تفاقم مشكلة البطالة يؤدي إلى ارتفاع مستويات الفقر.
- ضرورة التدخل لمواجهة مشكلة البطالة.
- هناك العديد من البرامج التي تهدف إلى الحد من مشكلتي البطالة والفقر.

11.1 مصادر الدراسة

تمثلت مصادر البيانات والمعلومات التي اعتمد عليها في إجراء هذه الدراسة بما يلي:

- المصدر الرئيسي الأول: استجابات المبحوثين من خلال استخدام الاستبيان.

- المصدر الرئيسي الثاني: من خلال إجراء المقابلات مع مسئولي برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية، للحصول على معلومات عن هذه البرامج وأعداد مستفيديها.
- المصدر الرئيسي الثالث: مراجعة الإحصائيات والوثائق الخاصة بالمؤسسات الدولية، والإحصائيات الرسمية الصادرة عن الإحصاء المركزي من خلال الملاحظة غير المباشرة
- المصدر الثانوي: وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والانترنت لعرض الأدبيات ألسابقه ذو العلاقة بمشكلة الدراسة.

12.1 هيكلة الدراسة

تتكون هذه الدراسة من الجزء التمهيدي ومن خمسة فصول وهي:

- الجزء التمهيدي: ويحتوي على العنوان، والإهداء، والشكر، والإقرار، والتعريفات، وملخص بالعربية وآخر بالانجليزية.
- الفصل الأول: وفيه عرض عام وتمهيد لهذه الدراسة، ومشكلتها، ومبرراتها، وأهميتها، وأهدافها، وأسئلتها، وفرضياتها، ومسلماتها، وحدودها، ومصادرها، وهيكليتها.
- الفصل الثاني: يتضمن الإطار النظري للدراسة حيث يعرض موضوع البطالة، وسوق العمل وسياساته، وبرامج التشغيل المكونة لهذه السياسيات وبعض برامج التشغيل الدولية، كما يعرض لمحة عن الاقتصاد الفلسطيني، ويتحدث عن سوق العمل الفلسطيني عارضا بعض مؤشراته، ومن ثم يمر بالمساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين، و يتطرق إلى المؤسسات الدولية في فلسطين والمراحل التي تمر بها برامجها، و يتحدث عن تقييم البرامج، كما يعرض بعض برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه في فلسطين، وكذلك يعرض بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة.
- الفصل الثالث: تناول هذا الفصل عرضا لمنهجية الدراسة وإجراءاتها، كمنهجية الإعداد، والأدوات، والمجتمع، ومدى اختبار صدق وثبات أداة الدراسة.
- الفصل الرابع: تم في هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة وتحليل بيانات أدواتها ومناقشة هذه النتائج.
- الفصل الخامس: تضمن الاستنتاجات، والتوصيات التي انبثقت عن النتائج التي تم التوصل إليها من إجراء الدراسة، كما اشتملت هذه الدراسة على قائمة بالمراجع والملاحق التي استخدمت في انجاز هذه الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

يعتبر تشغيل القوى البشرية واستثمارها استثمارا رشيدا، من أهم متطلبات التنمية الشاملة والخروج من دائرة التأخر، لما له من ارتباط وثيق بالاستقرار السياسي والاجتماعي وبالتنمية الاقتصادية، وباعتباره حقا طبيعيا لكل مواطن وشرطا من شروط تحقيق الذات وحفظ الكرامة وتجسيم المواطنة الفاعلة. (منظمة العمل العربية، 2008).

وبما أن الجهود التنموية ترمي إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين والذي يعبر عنه بنصيب الفرد من السلع والخدمات، يصبح التشغيل هدفا لهذه الجهود كونه الطريق لتوفيرها، وكونه يوفر للمواطنين فرصة لاكتساب الدخل الذي يمكنهم من الحصول على هذه السلع والخدمات، غير أن نظام السوق لا يكفل للجميع فرص العمل المباشرة والمتواصلة في كل الأوقات، وبالتالي عدم حصولهم على احتياجاتهم الأساسية، وخاصة في البلدان التي تشهد حدوث تطورات وتحولات اقتصادية وسياسية، وارتفاع في معدل التزايد السكاني، والتي نجد مشكلة البطالة والفقر من أهم سماتها، ولمواجهة هذه المشكلة وتوفير فرص عمل ودخل يمكن الجميع من الحصول على هذه الاحتياجات، فان الحكومات ومنظمات المجتمع المختلفة تطبق العديد من السياسات والاستراتيجيات وتنفذ العديد من البرامج.(الإمام ،2009)

2.2 البطالة

فيما يأتي تتناول الدراسة الاسس النظرية ذات العلاقة بالبطالة:

1.2.2. تعريف البطالة:

البطالة هي مصطلح يطلق على فئة من الأفراد يقعون في سن العمل، والذين لم يقوموا بأي عمل إنتاجي مقابل اجر أو عائد مادي أو عيني خلال فترة معينة، ولم يقوموا بأي عمل إنتاجي بدون اجر في مشروع تعود ملكيته للعائلة، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بإحدى الطرق مثل التسجيل في مكاتب العمل، ومطالعة الصحف وسؤال الأقارب والأصدقاء.(مريان، السلامات، رداد، 2006)

ويعرفها ألوزني و ألرفاعي على أنها التوقف الجبري لجزء من القوى العاملة في مجتمع ما عن العمل، بالرغم من قدرتهم ورغبتهم في العمل والإنتاج.(ألوزني و ألرفاعي،2006)

كما وتعرف على أنها الفئة من جميع الأفراد والذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا باجر أو بدون اجر خلال فترة معينه، وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وباحثين عنه بإحدى الطرق بالإضافة إلى الأفراد خارج القوى العاملة والذين لا يبحثون عن العمل بسبب اليأس من جدوى البحث عن العمل وهذا ما يطلق عليه بالتعريف الموسع للبطالة.(فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، أ)

يتضح مما سبق أن البطالة تعني عدم توفر فرص عمل أو مواطن شغل لجزء من القوى العاملة في المجتمع، أي بقاء جزء من القوى العاملة دون عمل لأسباب خارجة عن إرادتهم رغم رغبتهم وقدرتهم حاجتهم إلى هذا العمل.

2.2.2. تقسيم الأفراد حسب النشاط الاقتصادي وسوق العمل:

ولكون البطالة صفة تطلق على فئة من أفراد المجتمع يكونوا في وضع تعطل عن العمل، وبما انه ليس كل من تعطل عن العمل يقع ضمن البطالة لان فئة المتعطلون عن العمل أوسع من فئة البطالة، إذ أن فئة البطالة لها العديد من الميزات والشروط التي لابد من توافرها في أفراد هذه الفئة، ولكي يتسنى لنا فهم موضوع البطالة وتحديد هذه الفئة لابد لنا من معرفة تقسيم الأفراد حسب علاقتهم بالنشاط الاقتصادي وسوق العمل، حيث يقسم أفراد المجتمع حسب هذه العلاقة إلى قسمين الأول يقع ضمن سن العمل وهم الأفراد فوق سن الخامسة عشر والآخر يقع خارج سن العمل أي اقل من هذا العمر، ويقسم الأفراد داخل سن العمل إلى قسمين الأول يقع داخل القوى العاملة،

والآخر خارج القوى العاملة وتشمل هذه الفئة المرضى والمتدربون والطلاب وربات البيوت وكبار السن (فوق65 عام) والفئة التي لا تعمل ولا تبحث عن عمل، أما الفئة التي تقع داخل القوى العاملة فتقسم إلى عاملون ومنهم الأفراد الذين يعملون بشكل تام أو بشكل جزئي، وفئة البطالة. (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2007).

3.2.2. شروط البطالة:

- أن يكون الفرد بدون عمل أي في حالة انعدام تام للعمل سواء كان باجر أو بغير اجر.
- أن يكون الفرد متاحا للعمل في الوقت الراهن ويكون قادرا عليه ومستعدا له.
- أن يكون الفرد باحثا عن عمل أي أن يتخذ خطوات عملية في البحث عن عمل مثل التسجيل في مكاتب التشغيل أو سؤال المعارف أو تقديم الطلبات أو الحصول على الموارد المالية لإقامة مشروع وغيرها من الخطوات، وان يقبله عند مستوى الأجر السائد. (مريان السلامات، رداد، 2006)

4.2.2. أنواع البطالة:

تقسم البطالة طبقا لشكلها وللأسباب التي أدت إلى ظهورها إلى العديد من الأنواع منها :

- البطالة الدورية: من المعروف أن النشاط الاقتصادي يمر بمراحل مختلفة وتنتابه تقلبات دوريه صاعده وهابطة، يتراوح مداها من ثلاث إلى عشر سنوات، وهذا ما يطلق عليه بالدورة الاقتصادية، وتتكون الدورة الاقتصادية من مرحلتين رئيسيتين، مرحلة يطلق عليها مرحلة الرواج تتسم بتزايد الدخل والناتج والتوظيف، إلى أن تصل إلى نقطة تحول غالبا تحدث وقت الأزمات، وتكون نتيجتها أن يتجه حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل، والناتج، والتوظيف) إلى التراجع، إلى أن يصل إلى مرحلة الانكماش، والتي تمتاز بهبوط الدخل القومي والمشتريات وانخفاض الاستثمارات، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع والخدمات ومن ثم انخفاضه على العمالة، أما حالة الانتعاش فتمتاز بعكس هذه الصفات، ومن هنا نرى أن تقلبات الحركة الاقتصادية يصاحبها تقلبات في الطلب على العمالة يواكبها تقلبات وتغيرات في معدل البطالة، ففي مرحلة الرواج ينخفض معدل البطالة وعلى العكس من ذلك يرتفع هذا المعدل في مرحلة الكساد، أي أن البطالة الدورية هي البطالة التي تحدث مع ونتيجة لتقلبات وتغيرات الدورة الاقتصادية.

- البطالة الاحتكاكية: هي البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، ويرجع بعض الاقتصاديين السبب الرئيسي لهذا النوع من البطالة إلى نقص المعلومات، حيث أن نقص المعلومات يعني عدم التقاء الطلب مع العرض، أي فقدان حلقة الوصل بين طالبي الوظائف ومن يعرضونها، وهذا يطيل فترة التعطل التي يقضيها العامل في البحث عن العمل. (زكي، 98)
- البطالة الهيكلية: وهي حالة التعطل التي تصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات عديدة مثل تغيير الطلب على هيكل المنتجات أو تغير في التكنولوجيا المستخدمة، أو تغيرات في سوق العمل نفسه، وانتقال الصناعات إلى أماكن أخرى، وتؤدي هذه التغيرات إلى حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات وخبرات المتعطلين عن العمل، فيواجهون صعوبة في الحصول على العمل لان مؤهلاتهم لا تتناسب مع المؤهلات المطلوبة، وفي نفس الوقت يواجه أصحاب العمل صعوبة في الحصول على حاجتهم من العمالة التي تمتلك المؤهلات المطلوبة، أي أننا نواجه حالة فائض عرض في سوق عمل ما وفائض طلب في سوق عمل آخر.
- البطالة المقنعة: والمقصود بها وجود عدد كبير من العمال في قطاع معين بحيث يكونوا فوق حاجة العمل الفعلية أي وجود عمالة زائدة لا تضيف للإنتاج شيء وفي حالة الاستغناء عنها فان حجم الإنتاج لا يتأثر، وقد وجد هذا النوع من البطالة في القطاع الزراعي بسبب زيادة معدل السكان بشكل فائض على مساحة الأرض الزراعية، كما وجد في القطاع الحكومي بسبب التزام الحكومات بتشغيل قطاع معين من قوة العمل. (ألوزني، و ألرفاعي،2006)
- البطالة الاختيارية: وهي حالة التعطل التي تصيب الفرد بمحض إرادته واختياره حين يقدم استقالته من العمل رغم قدرته عليه ووجوده، ويفضل التفرغ والراحة مع وجود مصدر دخل آخر، أو بسبب بحثه عن عمل آخر بمواصفات أفضل.(زكي، 98)

5.2.2. معدل البطالة:

يعتبر معدل البطالة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الضرورية، لتخطيط ورسم السياسات والاستراتيجيات التنموية في أي مجتمع متخلفا كان أو متقدما، حيث انه وبشكل خاص يرصد حالة الاختلال في سوق العمل، ويعتبر من الوسائل المستخدمة لتقييم مدى كفاءة المنظومة الذي تتكون منها هذه السوق بسياساتها المختلفة، ويستخدم لتقييم كفاءة المنظومات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى مثل منظومة التعليم، والتشريعات الاقتصادية، فعند وجود معدل بطالة مرتفع في مجتمع ما فهذا يعني أن هناك خللا في منظومة سوق العمل، والذي قد يرجع إلى خلل في كفاءة منظومة

اقتصادية أو اجتماعية أخرى مثل منظومة التعليم.(يوسف،2008). ومعدل البطالة هو نسبة المتعطلين عن العمل والذين ينطبق عليه تعريف البطالة إلى القوى العاملة ويتم حساب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على عدد القوى العاملة مضروبا ب 100%، وهذا ما يسمى بمعدل البطالة القياسي، وبالرغم من أن هذا المعدل دقيقا وموضوعيا ويعطي مؤشرات هامة، إلا انه قد لا يرصد حالة البطالة السائدة في بعض الأحوال، فعندما يكون سوق العمل غير منظم بشكل تام، أو عندما تكون القوى العاملة مشغلة ذاتيا بشكل كبير، أو عندما تكون وسائل البحث عن عمل تقليدية، فانه يتم استخدام معدل البطالة الموسع، أي إضافة الأفراد من خارج القوى العاملة وهم العاطلين عن العمل(اليائسين) وهم في سن العمل وقادرين عليه لكنهم لا يبحثون عنه ليأسهم من جدوى هذا البحث إلى عدد العاطلين عن العمل عند حساب معدل البطالة القياسي.(يوسف،2008)

6.2.2. معدل البطالة الطبيعي والتوظيف الكامل:

نلاحظ مما سبق أن البطالة تعني عدم تشغيل القوى العاملة بنسبة 100%، أي أن هناك جزء من القوى العاملة في حالة تعطل عن العمل، ولكن هل يصل مجتمع ما في وقت من الأوقات إلى مرحلة التوظيف الكامل؟ وهنا يجب توضيح مفهوم التوظيف الكامل، حيث قد يتبادر إلى الذهن أن التوظيف الكامل هو الحالة التي تصل نسبة البطالة بها إلى 0% أي أن تشغيل القوى العاملة في مجتمع ما تكون بنسبة 100%، فحسب هذا الاعتقاد لا يمكن أن يصل مجتمع ما إلى مرحلة التوظيف الكامل، لان هناك قدر من البطالة يسود أي مجتمع في كل الأوقات، وهو القدر الناتج عن البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وهذه البطالة لا يمكن القضاء عليها نهائيا لأنها ناتجة عن التغيرات الديناميكية والهيكلية للبنيان الاقتصادي لأي مجتمع. (زكي ،1998)

وأما التوظيف الكامل حسب مفهوم الاقتصاديين، فهو الحالة التي تكون أسواق العمل فيها في حالة توازن أي لا يوجد فائض طلب أو فائض عرض، ولا توجد قوى تدفع معدلات الأجور إلى الصعود أو الهبوط، ويسود فيها معدل البطالة الطبيعي وهو المعدل الذي يشمل البطالة الاحتكاكية والهيكلية وتكون نسبة البطالة الدورية 0%، ويختلف معدل البطالة الطبيعي من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر تبعا لظروفه الخاصة، وقد كان هذا المعدل مثار جدل بين الاقتصاديين ولكن معظمهم اتفق على أنه يتراوح بين 3-4 % أي أن مرحلة التوظيف الكامل تكون عندما يسود معدل البطالة الطبيعي ويكون تشغيل القوى العاملة بنسبة (96-97%) ويكون معدل البطالة في مجتمع ما أعلى أو اقل من المعدل الطبيعي في العديد من الحالات، ففي وقت الرواج الاقتصادي يكون معدل البطالة السائد اقل من معدل البطالة الطبيعي وحينها يحتاج المجتمع إلى القوى العاملة والى التشغيل فقد يلجا إلى

تشغيل العمالة ساعات زمن أكثر، وفي وقت الكساد فان معدل البطالة السائد يكون اكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة تتخذ المجتمعات العديد من الإجراءات لمعالجة هذه الحالة، فقد تقوم بسن تشريعات جديدة وقد تعتمد على التدخل المباشر في سوق العمل. (زكي ،1998)

7.2.2. أسباب البطالة:

البطالة ظاهرة تصيب المجتمعات كافة، وهي نتيجة لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، تحدث اختلالا بين العرض من العمالة والطلب عليها، ومن الممكن أن تجتمع هذه الأسباب في مجتمع ما ومن الممكن أن تقتصر على بعضها في مجتمع آخر، مع اختلاف مساهمة كل من هذه الأسباب في حدوث هذه الظاهر، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

- تباطؤ النمو في النشاط الاقتصادي نتيجة لقلة الاستثمارات والتوسع الاقتصادي وبالتالي انخفاض في إنشاء مناصب للعمل.
- ارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى زيادة القوى العاملة، وتتفاقم المشكلة إذا رافقها عدم وجود نمو اقتصادي يستطيع المجتمع استثمار القوى العاملة فيه.
- عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.(عريفات، 2006)
- زيادة الديون الخارجية وعدم حماية الصناعات المحلية.
- التطور الصناعي والتكنولوجي وتضائل دور العامل العضلي في العملية الإنتاجية، حيث التوجه نحو استخدام أكثر للرأسمال التقني تماشيا مع التقدم التكنولوجي، أي إحلال الآلة محل العامل البشري، وهذا يؤدى إلى انخفاض الطلب على عنصر العمل البشري.
- هجرة الصناعات، إن انتقال عدد من الصناعات الموجودة بالبلاد إلى بلدان أخرى يؤثر على أوضاع العمالة المحلية.
- انخفاض قيمة الاستثمارات في القطاعات التي تستوعب أعداد كبيرة من القوى العاملة وخاصة في القطاع الزراعي.(الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا،2005).
- زحف العمالة الأجنبية وهجرة العمالة المحلية المؤهلة.
- الاستغناء عن عدد من العمال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات والشركات.
- وجود تعويضات للعاطلين عن العمل في بعض البلدان يؤدي بالكسولين إلى اختيار البطالة (قنطقجي،2004).
- العادات الاجتماعية في بعض المجتمعات وخاصة العربية منها، مثل ارتباط المكانة الاجتماعية بالشهادة الجامعية وأهمية الحصول على الوظيفة الحكومية، وعدم الثقة في

علاقة التشغيل بالقطاع الخاص، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري بالدولة بأعداد متزايدة من خريجي الجامعات. (عبد الخالق، 2005)

- عدم توفر قاعدة بيانات وأنظمة معلومات كافيه عن سوق العمل وعن الموارد البشرية.

8.2.2. تكلفة البطالة:

إن للموارد البشرية العاطلة عن العمل تكلفة تتمثل في العدد والقدرات والكفاءات الفنية للعاطلين عن العمل، وكذلك هدر وقت تلك الموارد لكونها غير مستغلة، ويمكن تقسيم هذه التكلفة إلى:

- تكلفة إنفاق الأسرة أو الإنفاق الخاص على هذه الموارد لتعيش بكرامة.
- تكلفة ما تنفقه الدولة أي الإنفاق العام من تعليم وصحة وغيره حتى تصبح هذه الموارد مؤهله للعمل .
- التكلفة الاجتماعية للانحراف الذي قد يصيب المجتمع في وجود تلك العناصر المتعطلة.
- التضحيات التي تقدمها الأسرة بتكافلها مع أفرادها العاطلين عن العمل .
- ما تنفقه الدولة على هؤلاء الأفراد من تأمينات وإعانات بطالة في وقت التعطل عن العمل. (الفيلاني ،2006)

9.2.2. آثار البطالة:

- الآثار الاجتماعية، وتتمثل في تعزيز البطالة لظاهرة الهجرة، والمساهمة في ظهور الكثير من أشكال الإجرام والانحرافات، فالبطالة من أخطر المشكلات الاجتماعية وإهمال علاجها يؤدي إلى عواقب اجتماعية وخيمة، فهي الباب الموصل إلى الكثير من الشرور لأنها تهيئ للأفراد فرصة التفكير في مزاولة الإجرام على اختلاف صوره بسبب وقت الفراغ إلى جانب الحاجة واليأس، كما تساهم في التفكك الأسري.
- الآثار السياسية، عدم الاستقرار الاجتماعي يقود في كثير من الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسي و الأمني، فالبطالة تصيب الفرد باليأس والإحباط وآنذاك يكون انخراطه في الأعمال التي تزعزع امن واستقرار المجتمع سهلا، كما أن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالإقصاء والحرمان من طرف دولته وهذا يضعف لديه الشعور بالانتماء و الشعور بالوطنية.
- الآثار الاقتصادية، باعتبار العمل من أهم عناصر العملية الإنتاجية فان ترك بعض الطاقات البشرية معطلة دون استغلال يؤدي إلى ضعف في العملية الإنتاجية ويؤثر سلبا على حجم

مخرجاتها، كما يؤثر على حجم الدخل الفردي والدخل القومي للمجتمع وعلى توزيع هذا الدخل وعلى الاستهلاك وحجم الصادرات والواردات (الديوان الوطني للتعليم والتكنولوجيا، 2009)

- ومن أهم الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة تأثيرها الوخيم على ألرفاه البشري وتوسيع قاعدة الفقر في المجتمعات، حيث أن البطالة تحرم المتعطلين عن العمل من مصدر دخلهم وفي اغلب الحالات الدخل الوحيد، وتؤثر على طريقة توزيعه كما وتؤثر على الأجور خاصة إن كانت متدنية، وهي بهذا تعمل على زيادة الفقر من خلال سلب قدرة المتعطلين عن العمل المادية على تامين مستوى معيشة لائق يوفر لهم الاحتياجات الأساسية. (العوادي،2005)

10.2.2. استراتيجيات الحد من البطالة:

لإعادة التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل و تلافي الآثار السلبية للبطالة، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فان الحكومات وقطاعات المجتمع المختلفة تعتمد العديد من الاستراتيجيات والسياسات منها:

- السياسات الاقتصادية، وتشمل سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية، و سياسات الاستثمار وبيئة الاستثمار، التجارة والتكامل الإقليمي والتركيز على السياسات القطاعية مثل الصناعة والخدمات والزراعة والصناعات والخدمات البيئية، تنقل وهجرة اليد العاملة، كثافة العمالة في النمو.
- المهارات والقابلية للاستخدام، وتشمل:

  - سياسات التدريب وأنظمته، ويتم خلالها الاهتمام بأنظمة وسياسات التدريب، والتدريب المهني وتطوير سياساته، وإدارة مؤسساته.
  - التكنولوجيا، من خلال تنفيذ التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين فرص الوصول إليها لتقليص الفجوة في المهارات.
  - تطوير إدارات الاستخدام وإصلاحها، ومنها إصلاح مكاتب الاستخدام العامة وتفعيل وإصلاح وكالات الاستخدام الخاصة، وتوجيه المسار لوظيفي.
  - تحسين سبل الوصول إلى فرص التدريب والعمالة لكل من الشباب والنساء والعمال في الاقتصاد غير المنظم والفئات المستضعفة.

- تنمية المنشئات من خلال إيجاد بيئة تمكينيه للمشاريع، وتنمية الاقتصاد المحلي، واستهداف فئات من المنشات والمقاولين مثل المنشات الصغيرة والمتوسطة والمنشات متعددة الجنسيات والتعاونيات ومنظمو المشاريع في الاقتصاد غير المنظم.
- الاعتماد على سياسات سوق العمل ومؤسساته، ومنها الأجور، وسياسات تكييف سوق العمل وبرامجه، والاعتماد على السياسات السلبية والايجابية لهذه السوق، خدمات العمالة.

يذكر هنا أن إستراتيجية السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل رئيسي في جانب الطلب على القوى العاملة، والاستراتيجيات التي تركز على المهارات وتنمية المنشئات تؤثر في جانب العرض، أما الاعتماد على سياسات سوق العمل فهو ضروري للتفاعل والحيوية بين الطلب على اليد العاملة وعرض اليد العاملة، وهناك ترابط بين هذه المجالات، وان الاعتماد والتركيز على إحدى هذه الاستراتيجيات يتوقف على أهداف وظروف كل مجتمع بشكل خاص.(منظمة العمل الدولية ،2006)

ولكن معظم هذه الاستراتيجيات بعيدة المدى وبطيئة الآثار، ولا تتناسب مع المرحلة التي تشهد ارتفاع شديدا في معدلات البطالة وزيادة في أعداد من يعيشون في نطاق الفقر والفقر المدقع، والتي غالبا ما تكون أوقات الأزمات أو نتيجة لها، لذا فان الإستراتيجية التي تجمع عليها الحكومات والأطراف ذات العلاقة لمواجهة ظاهرة البطالة وأثارها السلبية في مثل هذه الأوقات، هي الاعتماد على سياسات سوق العمل ومؤسساته، أي التدخل في سوق العمل، من خلال وظيفتان أساسيتان يمكن أن تجتمعا في بلد واحد بحكم إمكانياته الاقتصادية أو منهجه السياسي والاجتماعي، كما يمكن أن تقتصر على وظيفة واحدة في بلدان أخرى وهما، السياسة الإيجابية التي تعتمد على المعالجة النشيطة للعاطلين عن العمل من خلال برامج وآليات للرفع من قابلية التشغيل والتأهيل بغاية الإعداد للإدماج أو إعادة الإدماج في سوق العمل، والسياسة السلبية والتي تعتمد أساسا على الإعانات وعلى التأمين ضد البطالة.(عتب، 2005) ولكي يتسنى لنا فهم هذه السياسات والتي تندرج برامج التشغيل المؤقت ضمنها، سوف يتم فيما يلي التطرق لسوق العمل وسياساته والبرامج المكونه لها.

3.2 سوق العمل

1.3.2. مفهوم سوق العمل:

تعتبر سوق العمل تقليديا سوق ككل الأسواق لتوفر مقومات السوق التقليدية فيها، العرض والطلب والسعر، وبهذا المعنى فان آلية التوازن بين العرض والطلب هي السعر، ولكن مع تطور الظروف

الاقتصادية والاجتماعية وبروز ظواهر جديدة كانعدام التوازن بين عرض العمل وطالبيه، والبطالة المتنامية والفقر تبين أنها ليست كغيرها من الأسواق، وقد درج استعمال مفردتي لسوق العمل هما سوق العمل وسوق التشغيل على أنهما يحملان معنى واحد، في حين أنهما مختلفان، فسوق العمل تتسم بجانبين:

- الجانب السوقي: اي سوق التشغيل وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر الذي يحدد بجملة من العناصر، كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي الشغل، وما ينتج عن ذلك من منافسة خاصة مع ندرة العمل وارتفاع سقف شروط التوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي الشغل مما يزيد من المنافسة على التشغيل، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الاقتصادية وبآليات السوق.
- الجانب غير السوقي وهو جانب غير خاضع لآليات السوق، ويتمثل ذلك في تشريعات العمل، والحوار الاجتماعي بين شركاء الإنتاج والمفاوضات الاجتماعية، وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العمومية بالتنسيق مع وشركاء التنمية.(حمدي، 2009)

2.3.2. تعريف سوق العمل:

تعرف سوق العمل على أنها مؤسسة تنظيميه اقتصادية يتفاعل فيها عرض العمل مع الطلب عليه، ويتأثر توازن واختلال هذه السوق بالعديد من العوامل والسياسات منها التعليمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.(المعهد العربي للتخطيط، 2009)

3.3.2. العرض والطلب على القوى العاملة:

المقصود بعرض العمل هو القوى البشرية المتاحة للعمل والقادرة عليه، والطلب على العمل هو المطلوب من القوى البشرية لسد مناصب الشغل الموجودة في جميع القطاعات، ومن اجل فهم عرض العمل والطلب عليه سوف نتعرض إلى منظومة الموارد البشرية عرضا وطلبا بالإضافة إلى الروابط التي تربط بين هذين الجانبين وتساهم في الموائمة بينهما ضمن الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة وتتضمن هذه المنظومة ما يلي:

- العرض من القوى العاملة وتشمل نواتج النظام التعليمي والتعليم والتدريب المهني والتقني، ونواتج التعليم والتدريب غير النظامي وتعليم الكبار، والعمالة الوافدة، والعمالة العائدة.

- الطلب على القوى العاملة وتشمل: أسواق العمل المحلية، وأسواق ومجالات العمل الخارجية الإقليمية منها والدولية، متطلبات الإحلال بدل التقاعد والوفاة والخروج من سوق العمل.
- القنوات والروابط بين العرض والطلب وتشمل: التشريعات، ونظم المعلومات وقواعد البيانات، الدراسات والبحوث، الروابط والقنوات المؤسسية(مجالس مؤسسات، لجان) خدمات التوجيه والإرشاد والتوعية والإعلام، وخدمات التشغيل والتوظيف.(المصري، 2009)

1.3.2. الوساطة في سوق العمل:

سواء اعتبرت سوق العمل سوقا ككل الأسواق أم لا، فإنها تتحرك في محيط اقتصادي محكوم باليات السوق التي تحدد مدى التوازن بين العرض والطلب، فالبطالة هي نتاج لوضع اقتصادي تغلق فيه مؤسسات وتستحدث أخرى، كما أنها نتاج لوضع اجتماعي تؤثر فيه العوامل الديمغرافيه والتربوية، وهي نتاج لازمات اقتصادية وسياسية تفاقم من نتائجها السلبية وفي هذه الحالة يصبح من الضروري التدخل في سوق العمل لتحقيق التوازن بين العرض والطلب والتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، فالوساطة تعني في الأدبيات الاقتصادية تدخل الدولة في سوق العمل لمعالجة اختلال التوازن فيه عرضا وطلبا، من خلال تحليل سلوكيات مختلف الفاعلين، أصحاب العمل، طالبو الشغل، واتخاذ الإجراءات المناسبة، للمطابقة بين العرض والطلب في إطار حيادي عن طريق توفير المعلـومات حول طالبي العمل وعارضيه وهذا الإطار الحيادي هو المفهوم التقليدي للوساطة، ولكن مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية تطور مفهوم الوساطة من الدور الحيادي إلى دور تعديلي يتمثل في تدخل الدولة والشركاء الاجتماعيين لتحقيق التوازن بين العرض والطلب من خلال سياسات التشغيل النشيطة وما تتضمنه من آليات كبرامج المساعدة على التشغيل وبرامج المرافقة وأنظمة الحوافز المختلفة وبرامج الأشغال العامة وغيرها من الآليات.(حمدي، 2009)

5.3.2. سياسات سوق العمل:

تعرف سياسات سوق العمل على أنها السياسات التي تتبعها الحكومات والشركاء الاجتماعيين والتي توفر الدخل البديل وتدابير الاندماج في سوق العمل للباحثين عن الوظائف، والذين يكونون عادة من العاطلين عن العمل، كما وتعنى بالبطالة الجزئية وبالعاملين الذين يبحثون عن وظائف أفضل.(العوادي، 2005)

6.3.2. أنواع سياسات سوق العمل:

- سياسات غير نشيطة (سلبية) وهي السياسات التي تعنى بتوفير الدخل البديل أثناء فترات البطالة أو البحث عن وظيفة كالتحويلات النقدية الاجتماعية غير المشروطة بالالتحاق ببرامج عمل أو برامج تدريب، حتى ولو نصت على ضرورة البحث عن عمل، وتشمل برامج إعانات البطالة وتأمين البطالة والمعاش المبكر.
- سياسات نشيطة (ايجابية) وهي السياسات التي تعنى بالاندماج في سوق العمل، ومجال تركيزها ينصب على تقديم الدعم الفعال من اجل الاندماج في سوق العمل، وهي مرهونة بالمشاركة في العديد من البرامج لتحسين عملية إعادة الاندماج في سوق العمل، أما التدابير التقليدية المتعلقة بالسياسات النشطة فتتمثل في التدريب المتعلق بسوق العمل، وخلق الوظائف في شكل برامج عمل عامة على الصعيد المجتمعي، وإنشاء البرامج لتعزيز إقامة المنشآت، وتوفير إعانات التعيين والتوظيف وتستهدف عادة فئات محددة تواجه صعوبات معينة في الاندماج في سوق العمل مثل صغار السن والمسنين، والنساء، والأشخاص الذين تكون هناك صعوبة خاصة في تشغيلهم مثل المعوقين.(منظمة العمل الدولية،2003).

7.3.2. أهداف سياسات التشغيل:

- الموائمة بين الطلب والعرض من خلال خدمات التوظيف العامة والخاصة، والمساعدة في البحث عن عمل، وتوقع وتسجيل فرص العمل المتاحة، وتقديم المعلومات عن سوق العمل.
- تحسين العرض بأن تكون سياسات مكملة لنظام التعليم والتدريب وتحاول معالجة قصور أنظمة التعليم والتدريب في إدماج الخريجين الجدد في سوق العمل.
- خلق الطلب على العمل من خلال مشروعات الأشغال العامة ومشروعات التوظيف الذاتي في القطاع الصغير والمتناهي الصغر. (رضوان،العرابي، نادي ،2006).

حددت منظمة العمل الدولية في آذار 2003 أربع أهداف عامة لسياسات سوق العمل النشطة، هي:

- نمو العمالة: تدعم سياسات سوق العمل نمو وخلق العمالة بطريقتين الأولى مباشرة من خلال تدابير توليد العمالة مثل الأشغال العامة وإقامة المنشآت فضلا عن توفير إعانات التوظيف، والثانية غير مباشرة من خلال تحسين القابلية للاستخدام عن طريق التدريب وضمان وتوفير معلومات أفضل عن سوق العمل، وتحسين عملية الترشيح للوظائف.

- الإنصاف: تعمل سياسات سوق العمل النشطة على تحقيق الإنصاف في المجتمع من خلال استهداف فئات معينة للمشاركة في برامجها مثل الفئات المحرومة، حيث يجب لهذه السياسات أن تشجع على النهوض بالأشخاص الذين يكونون عادة آخر من يتم استخدامهم أو الذين لا يتم استخدامهم بالمرة، ويعني ذلك التغلب على التمييز ضد العمال من كبار السن، والشباب، وذوي الإعاقة، والمهاجرين، والأفراد المنتمين إلى جماعات عرقية، كما تركز على استهداف المرأة والحد من التمييز ضدها، وبشكل أعم فإن سياسات سوق العمل النشطة يمكن أن تسهم في تحقيق الإنصاف خلال موجات التغير الهيكلي والركود عن طريق الحفاظ على الدخول عند مستوى لا تنجم عنه زيادات كبيرة في تشتت الأجور، وينطبق ذلك أيضاً على السياسات غير النشطة مثل إعانات البطالة وله تأثيره على التخفيف من حدة الفقر.
- الأمن المصاحب للتغير: في ظل الانفتاح التجاري والعولمة والاستثمار، والتطور التكنولوجي المستمر، والخصخصة فلا مناص من حدوث تغيرات في سوق العمل تؤدي في أحيان كثيرة إلى إعادة توزيع داخلية لليد العاملة والأسوأ أنها تؤدي في كثير من الأحيان إلى تسريح العمال، وتستخدم الحكومات والشركاء الاجتماعيين سياسات سوق العمل النشطة كأداة من الأدوات الهامة للتصدي للآثار الضارة للتغير الهيكلي عن طريق زيادة الطلب على القوى العاملة في حالة عدم كفايته، وفي إعادة توزيع العمال المسرحين مع تزويدهم بالدخول البديلة أثناء فترة الانتقال، ومن هنا فهي تحقق الأمن المصاحب للتغيير.
- الحد من الفقر: وذلك من خلال التدابير التي تتضمنها والتي من شانها أن توفر الدخل، ويعتبر العمل اللائق من صميم هذه السياسات والذي يعتبر سياسات سوق العمل النشطة أفضل ضمان ضد الفقر، وفي غياب الوظائف العادية تسهم هذه السياسات في التخفيف من حدة الفقر من خلال توفير الدخل للمستفيدين وأسرهم من العمل الفعلي أو برامج التدريب، والذي لولاه لكانوا من العاطلين، وفقدوا القدرة على الاندماج في المجتمع (منظمة العمل الدولية، 2003)

8.3.2. برامج التشغيل المكونة لسياسات سوق العمل:

استخدمت معظم دول العالم سياسات سوق العمل للنهوض بالتشغيل من اجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتي كان من أهمها مواجهة مشكلتي البطالة والفقر، ولكن استخدامها تفاوت من حيث النوع أو التركيز من مجتمع لآخر حسب أهدافه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، كما اختلفت نسبة الإنفاق على هذه السياسات من مجتمع لأخر، ومن برامج التشغيل التي تكونت منها هذه السياسات ما يلي:

- برامج التشغيل المكونة لسياسات غير النشطة (السلبية) ومنها:

  - إعانات البطالة، هي دعم مؤقت للدخل على شكل إعانات شهرية تقدم للمستحقين من العاطلين عن العمل المسجلين، ويتوقف استحقاق هذه الإعانة للمستفيد على سبق العمل أو المرض أو رعاية أسرة، وتنتشر هذه البرامج في معظم الدول المتقدمة إلى أنها لم تطبق في الدول العربية إلا حديثا وفي نطاق ضيق. (منظمة العمل العربية، 2008)
  - التأمين ضد البطالة، وهو دعم مؤقت للدخل على شكل إعانات شهرية تقدم للعاطلين عن العمل المسجلين الذين لا يستحقون إعانات البطالة، وهي بديل عن المعونة الاجتماعية.
  - التقاعد المبكر، تركز هذه البرامج على دعم دخل من لا عمل لهم و سبق لهم العمل لفترة تؤهلهم للحصول على معاش شيخوخة منتظم وتقترب سنهم من سن التقاعد.(العوادي، 2005)

- برامج التشغيل المكونة للسياسات النشيطة (الايجابية) ومن أهمها:

  - الهيئات العامة للتوظيف، وهي هيئات تقدم المساعدة في البحث عن عمل والتوظيف، وإدارة إعانات البطالة وتقديم المشورة بشأنها ومراقبة تقديمها.
  - التدريب على سوق العمل، وهي البرامج التي تهدف إلى تقديم التدريب وإعادة التدريب مجانا للعاطلين عن العمل والمسجلين كونهم عاطلين والذين تشملهم الخدمات العامة للتوظيف، كما تشمل برامج التدريب المهني الأشخاص العاملين للحفاظ على وظائفهم أو لتسهيل إعادة توزيعهم على أعمال أخرى، ومن الممكن بناءا على اتفاق مع الشركات التي تعاد هيكلتها تقديم التدريب لفئات معينة من العمال، ومن الممكن أن يكون التمويل لهذا التدريب مشتركا، ويمتد لفترات متفاوتة ويحصل المتدربون بعد انتهاء التدريب على منح قد تكون مساوية لإعانات البطالة أو تزيد عنها.
  - الخلق المباشر للوظائف، ويتم في هذه البرامج تقديم منح أو قروض تفضيلية لصاحب عمل لتغطية تكلفة خلق الوظائف شريطة أن يشغل الوظائف الجديدة المسجلون من المتعطلين عن العمل وممن يعانون من صعوبات في إيجاد فرص عمل وأن يحتفظوا بهم إلى فترة متفق عليها.
  - دعم التوظيف، من خلال دعم الأجور التي يدفعها صاحب العمل لفترة من الزمن وغالبا ما تستكمل بواسطة التامين الاجتماعي، ولكن هذا شريطة أن يستخدم صاحب العمل أحد المسجلين من الباحثين عن عمل (الذي ينتمي عادة إلى إحدى الفئات الأكثر ضعفا) ويمكن أن يغطي تكلفة التدريب المقترن بالعمل.

- دعم التوظيف الذاتي، تتخذ هذه البرامج أشكالا مختلفة مثل تقديم المنح (التي تعادل عادة مجموع إعانات البطالة المستحقة للباحث عن عمل) وتقديم القروض التفضيلية، وسداد الفائدة على القروض التجارية أو تقديم ضمان للائتمان، ويستفيد من هذه البرامج العاطلين عن العمل وإذا لم يلتزم المستفيد بالتوظيف الذاتي المتفق عليه فإنه يتعين عليه إرجاع المنحة أو القرض، ولكن إذا التزم واستمر بالتوظف الذاتي بنجاح فإنه يمكن إلغاء جزء من القرض.
- تشجيع الحراك وتشمل التدابير التي من شانها أن تشجع الحراك الجغرافي للعاطلين عن العمل، مثل إعادة التوطين، وتشمل تغطية تكاليف الانتقال إلى مكان إقامة جديد يوجد به عمل مناسب، كما وتشمل المساعدة في إيجاد سكن. (العوادي،2005).
- دعم المشاريع الصغيرة، وتتخذ أشكالا كثيرة منها تقديم القروض بفوائد بسيطة أو من غير فوائد، وتقديم الدراسات والدعم الفني والتدريب، وتقديم المساعدة في تسويق منتجاتها، ويتم ايلاء العاطلين عن العمل والفقراء والنساء والفئات التي تواجه صعوبات في الاندماج في المجتمع أهمية كبرى عند دعم هذا النوع من المشاريع.
- معلومات سوق العمل، وهي البرامج التي تعنى بتوفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل، لترشيد سياسات وبرامج التشغيل وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، كما يساعد نظام المعلومات هذا على صياغة السياسات والاستراتيجيات الملائمة للتشغيل والتوجيه والتدريب المهني للطلبة وللباحثين عن عمل أو للأفراد العاملين الراغبين بتغيير مسارهم المهني، ومن بين هذه البرامج نشر إعلانات الوظائف، والإحصاءات الرسمية الخاصة بسوق العمل والموارد البشرية، والدراسات وخدمات التوظيف الالكترونية، وغيرها من البرامج، وتوجد مثل هذه البرامج حاليا في معظم دول العالم وخاصة بعد التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتساعد هذه البرامج في التخفيف من ما يسمى بالبطالة الاحتكاكية الناتجة عن عدم توفر المعلومات الخاصة بسوق العمل والقوى البشرية.(منظمة العمل العربية،2008)

- الأشغال العامة وهي البرامج التي تدعمها هيئات التوظيف الحكومية أو الشركاء الاجتماعيين أو الاثنين معا بتمويل تكاليفها أو تنفيذها والتي تغطي الأجور والتامين الاجتماعي ونفقات التشغيل، وتكون على شكل وظائف مؤقتة توجدها السلطات البلدية أو الشركات الخاصة والتي تتجه إلى صيانة البنية الأساسية أو بنائها أو تحسينها في بعض البلدان، أو تنظيف الأماكن العامة، أو العمل الاجتماعي أو الأنشطة المماثلة النافعة للمجتمع المحلي، و تختلف مشروعاتها باختلاف المجتمعات وظروفها والمشاركون فيها،

والمستفيدون منها عادة يكونون من العاطلين عن العمل وقد يكونون في بعض البلدان ممن يشغلون وظيفة ولكنهم في إجازة إدارية أو يقومون بعمل لفترة قصيرة أو طلابا أو من المتقاعدين، ويكون التركيز فيها على الفئات التي تعاني من بطالة طويلة و تعاني من صعوبات في الاندماج مثل النساء والذين يعيشون في دائرة الفقر. (العوادي،2005)

وتعتبر برامج الأشغال العامة وسيلة هامة لتوفير الدخل وتوفير فرص العمل للشرائح الفقيرة من المجتمع، إلا أن هذه البرامج غالبا لا تساهم في توفير فرص تشغيل دائمة للمشاركين فيها، بل هي عبارة عن حل مؤقت للبطالة وأداة هامة من أدوات معالجة الفقر إذا نفذت بشكل جيد وطبقت نظام الاستهداف، وقد أثبتت التجارب أن هذه المشروعات أقل تكلفة من برامج دعم التوظيف، وبصفة عامة يتم في هذه البرامج، دفع أجور أقل من المستوى السائد في السوق، بما يضمن ألا يتقدم لهذه الوظائف إلا الفئات المحتاجة، ويضمن ذلك أيضا قصر مدة هذه الوظائف.(صندوق النقد العربي ،2007)

10.3.2. تقييم برامج التشغيل المكونة لسياسات سوق العمل النشطة:

يمكن تقيم برامج التشغيل المكونة لسياسات سوق العمل النشطة بشكل عام من خلال الجوانب والمؤشرات التالية:

- معدل الاشتراك في البرامج أي عدد المشتركين خلال العام نسبة إلى القوى العاملة.
- مدة البرنامج، وجودته من حيث مستوى الأجور المدفوعة للمشتركين، والمعدات، وأي مساعدات إضافية قدمت للمشتركين.
- مدى نجاح البرنامج في أن يؤدي إلى الاندماج في سوق العمل، وما إذا كان التوظيف مستداما وما إذا كانت ظروف العمل ملائمة.
- الزيادة في الثروة نتيجة للسلع والخدمات المنتجة من خلال البرنامج كالبنية الأساسية مثلماً في مشروعات الأشغال العامة وما يكون لها من أثر إيجابي على المجتمع. (رضوان،العرابي، نادي ،2006).

11.3.2. برامج التشغيل الدولية:

نفذت العديد من دول العالم برامج لخلق فرص العمل و تشغيل العاطلين على شكل مشروعات أشغال عامة، لمواجهة البطالة العالية والفقر وأثارهما السلبية، كان من أبرزها ما يلي:

- برنامج الدعم الوطني في المغرب والهادف إلى توفير فرص العمل من خـلال المـشاريع العامة مع التركيز على المناطق الريفية.
- برنامج الحظائر الوطنية والجهويه في تونس.
- برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية في الجزائر.
- برنامج الأشغال العامة في اليمن الذي يسهم في توفير مشاريع البنية الأساسية وخاصة فـي الريف والمناطق الفقيرة.
- وبحسب التقديرات، توظف برامج الأشغال العامة 0.4 % من القوى العاملة في مصر و 0.1 % من العمالة في اليمن، و 0.6 % في المغرب، و 2.3 % في الجزائر و 2.7 % في تونس(صندوق النقد العربي،2007)

كما انتشرت هذه البرامج في المجر، وروسيا، و أوكرانيا، وفي شرق أسيا خاصة بعد أزمة 1997، فمثلا في كوريا خدمت هذه البرامج حوالي 70% من المتعطلين عن العمل البالغ عددهم 1.7 مليون شخص في عام 1999 (رضوان،العرابي، نادي ،2006) وقد اختلفت قيمة الإنفاق على هذه البرامج من دولة إلى أخرى حسب ظروفها وإمكانياتها الخاصة، كما اختلفت قيمة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على هذه البرامج والسياسات بشكل عام، فعلى سبيل المثال بلغ الإنفاق على سياسات العمل النشيطة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في عام 2003 في هولندا 1.58%، وفي ألدنمارك بلغ 1.56%، وفي فرنسا بلغ 1.31% وبلجيكا 1.30%، والمانيا1.20%، واسبانيا 0.73%، واليابان 0.31%، والولايات المتحدة0.15%، أما معدل قيمة الإنفاق على هذه السياسات في البلدان العربية فقد بلغ 1.40% من الناتج الإجمالي المحلي.(حمدي، 2009)

4.2 الاقتصاد الفلسطيني

منذ أكثر من أربعة عقود والاقتصاد الفلسطيني يعاني من العديد من التشوهات، ومن عدم التوازن في جميع مرافقه، نتيجة للعديد من العوامل أهمها القيود والسياسات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي عليه، كالتحكم بالموارد الطبيعية، والتحكم بالحدود، والاغلاقات..، وقد نجحت هذه السياسات بجعله تابعا للاقتصاد الإسرائيلي، ومعتمدا بصورة رئيسية على الموارد الخارجية للدخل (دخل العمال في إسرائيل، ودخل المغتربين، وأخيرا مساعدات الدول المانحة) وأدت إلى تهميشه ومروره بالعديد من التحولات والتغيرات التي خلفت أزمات اقتصادية تراجعت معها قدرته على توفير فرص عمل كافية للقوى العاملة الفلسطينية والتي كانت تنمو بمعدلات عالية، مما أدى إلى انتشار البطالة وتراجع حاد في مستويات المعيشة واتساع لدائرة الفقر لا سيما بين الفئات الضعيفة

وألمهمشه، وفيما يلي نذكر بعض هذه الأزمات: (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، 2009)

- الأزمة الاقتصادية الحادة بداية التسعينيات نتيجة أزمة الخليج، والإجراءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة الأولى، واستمرارها حتى بدايات العام 1994، أي بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث وافق المجتمع الدولي على منح السلطة الوطنية الفلسطينية الدعم المادي اللازم لإعادة تأهيل البنية التحتية العامة والبناء المؤسساتي لتسهيل الجهود التنموية ودفع عربة الاقتصاد الفلسطيني تجاه رفع مستويات المعيشة والحد من البطالة.
- لم تلبث تلك الجهود والمساعدات الدولية لتنعكس على الاقتصاد الفلسطيني حتى وقع الاقتصاد مرة أخرى بأزمة مع بداية الربع الثاني من عام 1996 جراء الإغلاقات المشددة على الأراضي الفلسطينية، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل حاد مما أدى إلى تدني مستويات المعيشة مرة أخرى. (ألكفري،2006).
- الإغلاقات التي تبعت انتفاضة الأقصى وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وبناء جدار الضم والتوسع ومنع العمال من العمل في إسرائيل ومصادرة الأراضي.
- الحصار المالي على الفلسطينيين بعد انتخابات 2006. (أبو شكر،2006)

1.4.2. خصائص الاقتصاد الفلسطيني:

كان لهذه التطورات عظيم الأثر السلبي على أوضاع الفلسطينيين الاجتماعية والاقتصادية وأدت إلى تراجع الاقتصاد الفلسطيني بشكل هائل وإكسابه العديد من الخصائص التي تميزت بها اقتصاديات البلدان التي عانت من الصراعات والأزمات لفترات طويلة، ومن هذه الخصائص:

- ارتفاع حاد في معدلات البطالة والفقر اضعف من ترابط النسيج الاجتماعي، مع ارتفاع كبير في أسعار السلع الاستهلاكية، مثلما حدث منذ منتصف 2007 واستمر إلى 2008. مما أدى إلى وقوع الاقتصاد الفلسطيني في المشكلة الاقتصادية المزدوجة المعروفة بالركود التضخمي.
- تشويه كبير في البنية الهيكلية للاقتصاد، تتمثل في انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة) في الناتج المحلي الإجمالي، وحدوث تحول في القاعدة الصناعية لصالح الأنشطة منخفضة الإنتاجية ومتدنية الأجور.
- انتقال عدد كبير من العمال من القطاع المنظم إلى القطاع غير المنظم.

- انتقال بعض المنشئات إلى البلدان المجاورة ، ولجوء البعض إلى الاستثمار في الخارج.
- استمرار سوء توزيع الدخل والاستهلاك لصالح الأغنياء، وازدياد عمليات التهميش والإقصاء الاجتماعي. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس،2007)

2.4.2. سوق العمل الفلسطيني:

يعاني سوق العمل الفلسطيني عجزا في مستوى الطلب على القوى العاملة عن الارتفاع إلى مستوى العرض منها مما أدى إلى ارتفاع حاد في مستويات البطالة وانخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة ومستوى الإنتاجية للعمال، ويعود ذلك إلى تدهور الأوضاع السياسية و الاقتصادية التي أدت إلى التراجع في الطلب العام على السلع والخدمات(الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي والتصدير) وخصوصا ضعف النشاط الاستثماري، وعدم قدرته على إحداث التراكم الرأسمالي الكافي لتزويد العمال بالمعدات والتقنيات التي ترفع من إنتاجيتهم، وللتعرف على سوق العمل الفلسطيني سنتناول فيما يلي بعض من مؤشراته. (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2009،)

1.2.4.2. الإطار العام للقوى العاملة:

تشير إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن الإطار العام للقوة البشرية في الأراضي الفلسطينية للعام 2008 على سبيل المثال كان كما هو موضح في الشكل التالي (1.2):

نلاحظ من الشكل (1.2) أن عدد السكان الفلسطينيين الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر، أي القوة البشرية والمقيمين في الأراضي الفلسطينية يقدرون بحوالي (2118) ألف بنسبة (55.4) من مجموع السكان، و تقسم القوة البشرية إلى فئتين، الأولى وهي الفئة المشاركة في القوى العاملة والتي تشكل875 ألف بنسبة (41.3%) من إجمالي القوة البشرية، والفئة الثانية وهي غير المشاركة في القوى العاملة والتي تقدر ب(1243) ألف بنسبة (58.7%) كما وتقسم الفئة الأولى إلى فئة العاملين والتي تبلغ 684 ألف بنسبة (74.0%) والثانية هي فئة العاطلين عن العمل والبالغة 227 ألف بنسبة (26.0%) وهذه النسبة هي نفسها ما يسمى بمعدل البطالة، أما فئة غير المشاركين في القوى العاملة فينقسمون إلى4 فئات، الفئة الأولى هم فئة المتفرغين/المتفرغات لأعمال المنزل والبالغة 587 ألف وتمثل ما نسبته (47.2%) من القوى العاملة التي تقع خارج القوى العاملة والفئة الثانية هي فئة المتفرغين للدراسة والتي تبلغ 441 ألف بنسبة (35.5%) والثالثة هي فئة العجز وكبر السن

ويقدرون ب 143 ألف بنسبة (11.4%) وأخيرا فئة الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وتقدر هذه الفئة ب 72 ألف بنسبة (5،9%).(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009،أ)

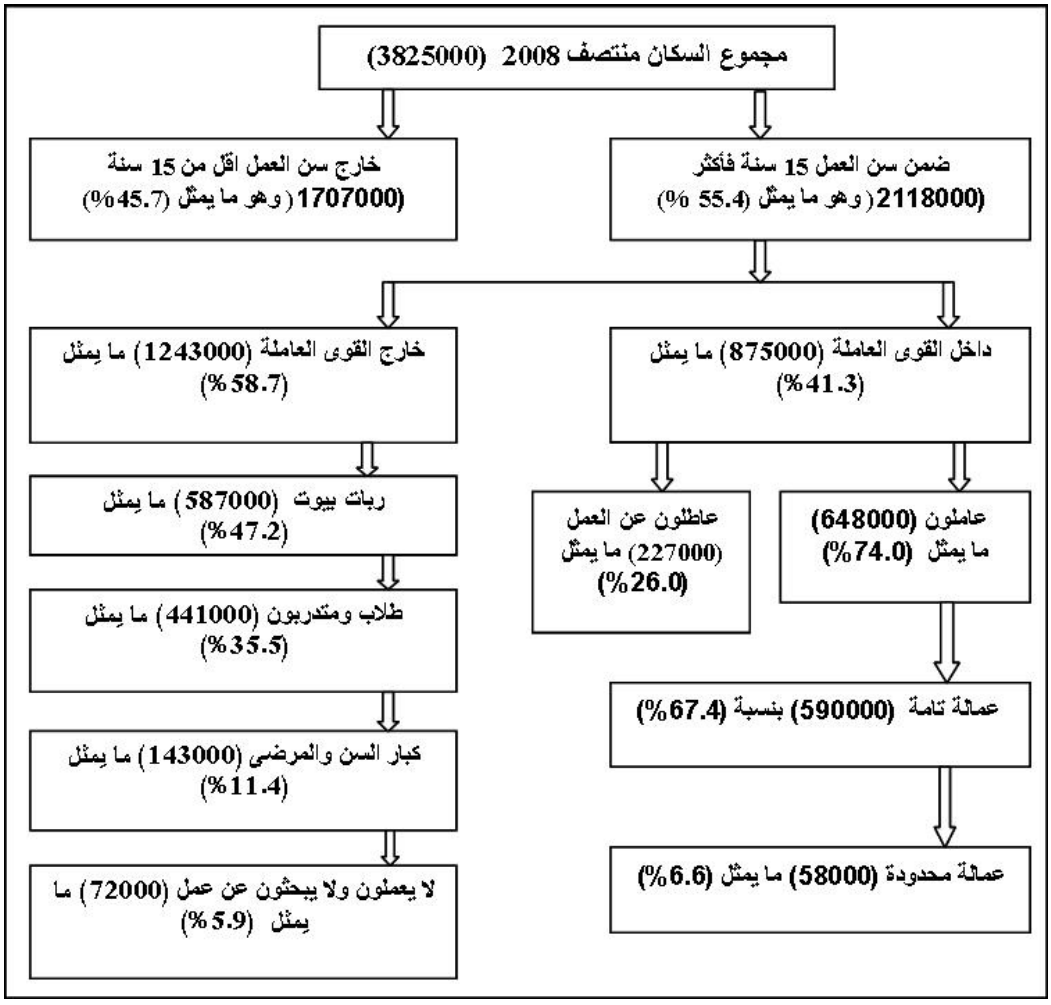

شكل 1.2: الإطار العام للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2008.

2.2.4.2. العمالة في الأراضي الفلسطينية:

يقدر عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية عام 2008 ب 648 ألف أي بنسبة (74.0%) من القوى العاملة مقسمة إلى 479 ألف في الضفة الغربية بنسبة (81.0%) و169 ألف في قطاع غزة بنسبة (59.4%) وقد كان توزيع العمالة كما يلي :

- حسب مكان العمل: وزع العاملين في الأراضي أللفلسطينية حسب مكان العمل إلى (53.85) يعملون في الضفة الغربية و(24.5) في قطاع غزة و(21.7%) في إسرائيل .

- حسب الحالة العملية: (4.2%) من بين العاملين في الأراضي الفلسطينية هم أصحاب عمل، و (20.7%) ممن يعملون لحسابهم، و(65.3%) هم مستخدمون باجر، و(9.8%) يصنفون على أنهم أعضاء اسر بدون اجر.
- حسب المهنة: وزع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المهنة إلى مشرعون وموظفو الإدارة العليا بنسبة (4.1%) منهم 5.3% يعملون في الضفة الغربية و2.9% في قطاع غزة، و0.5% في إسرائيل، فنيون والمتخصصون والكتبة والمساعدون مثلوا ما نسبته (23.4%) من العاملين،كان من بينهم 24.5% يعملون في الضفة الغربية، و29.4% في قطاع غزة، و3.5% يعملون في إسرائيل، عمال الخدمات والباعة في الأسواق، بنسبة 21.7% كان يعمل منهم في الضفة الغربية 18.6% وكان 35% منهم يعمل في قطاع غزة، و8.6% منهم في إسرائيل، العمال المهرة في الزراعة والصيد(11.1%) كان من بينهم نسبة 14.2% يعملون في الضفة الغربية، و8.4% يعملون في قطاع غزة، و0.75 في إسرائيل، العاملون في الحرف (15.6%) موزعين إلى 15.1% في الضفة، و7.7% في قطاع غزة، و36.1% في إسرائيل، مشغلو الآلات ومجمعوها (8.2%) موزعين إلى (9.3%) في الضفة و(5.3%) في قطاع غزة، و(8.5%) في إسرائيل، المهن الأولية (15.9%) كانت نسبة العاملين في الضفة الغربية في هذه المهن 13% وفي قطاع غزة 11.3%، و أما في إسرائيل فان النسبة من العاملين في هذه المهن فقد كانت 42.1%.
- حسب النشاط الاقتصادي، كان توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية على النشاطات الاقتصادية كما يلي: الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك (13.4%) التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية (12.1%) البناء والتشييد(10.9%) التجارة والمطاعم والفنادق (20.2%) النقل والتخزين والاتصالات(5.0%) الخدمات والفروع الأخرى (38.4%).(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، أ)

يتبين مما سبق أن قطاع الخدمات يستوعب اكبر عدد من العاملين في الأراضي الفلسطينية وهو القطاع الذي يتضمن إدارة الخدمات العامة وجزءا كبيرا من خدمات الصحة والتعليم، وقد زاد دور هذا القطاع في توفير فرص العمل في الوقت الذي فقدت القطاعات الأخرى قدرتها على توفيرها، وقد كان توسع مؤسسات السلطة الفلسطينية السبب الرئيس في هذه القدرة، إلا انه لم يسلم هو الآخر من الحصار حيث فقد جزءا من قدرته نتيجة للحصار وانقطاع الرواتب في عام 2007، كما أن قدرته الطبيعة على استيعاب العاملين قد ضعفت ولم تعد مثلما كانت في بداية إنشاء السلطة، أما قطاع الزراعة والذي لعب دورا هاما في استيعاب العمالة وخاصة وقت الأزمات حيث توجه العاملين إليه لتوفيره الدخل ولو كان دخل الكفاف، فقد قدرته عبر السنين الماضية تدريجيا نتيجة

لمصادرة الأراضي والاغلاقات والتجريف والتدمير من قبل الاحتلال الإسرائيلي، كما أن القطاع الخاص وخاصة القطاع الصناعي لم يتمكن من النمو وتوفير فرص العمل بسبب ألاغلاقات بالإضافة إلى فقدان قدرته على منافسة للبضائع الدولية المستوردة، أما القطاعات التي كانت تستوعب أعدادا كبيرة بسبب العمل في إسرائيل مثل قطاع البناء والتشييد والصناعات فهي الأخرى فقدت قدرتها بسبب فقدان العمل في إسرائيل.(برنامج الممم المتحدة الإنمائي،2008)

3.2.4.2. أيام العمل والأجر اليومي:

بلغ المعدل العام لأيام العمل الشهرية للعاملين الفلسطينيين في العام 2008 (22.6) موزعا إلى (22.4) يوم عمل للعاملين في الضفة الغربية، و(24.7) في قطاع غزة، و(20.9) للعاملين في إسرائيل والمستوطنات، أما المعدل العام لساعات العمل الأسبوعية للعاملين الفلسطينيين في نفس العام فقد كان (42.4) ساعة عمل في الأسبوع، بواقع (42.5) في الضفة الغربية، و(40.8) في قطاع غزة، و(43.6) في إسرائيل والمستوطنات، وقد تقاضى العاملين الفلسطينيين أجرا يوميا بلغ معدله العام(76.9) شيقل، حيث اختلف هذا الأجر بين العاملين حسب المنطقة والنشاط الاقتصادي، فقد كان معدله في الضفة الغربية (76.9) و (57.7) في قطاع غزة، و(146.2) في إسرائيل والمستوطنات.(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009)

4.2.4.2. البطالة بين الفلسطينيين:

تميزت البطالة في المجتمع الفلسطيني بارتفاع معدلاتها وذلك بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي، والقيود التي فرضها عليه، حيث أخذت هذه المعدلات في الصعود والهبوط تبعا للمتغيرات السياسية والأمنية التي مر بها المجتمع الفلسطيني، والتي أثرت على ظروف العمل مباشرة، إلا أن التغير في ظروف العمل والبطالة تأزم بشكل حاد بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، بسبب ألاغلاقات وصعوبة التنقل وتقييد حركة الناس والبضائع وبناء جدار الضم والتوسع وفقدان العمل في إسرائيل.(برنامج الممم المتحدة الإنمائي،2008). ومن الممكن استيضاح اثر هذه السياسات والمتغيرات على البطالة من خلال النظر إلى معدلات البطالة حسب نتائج مسوح العمل التي أجراها الإحصاء الفلسطيني، فبعد أن بلغت (11.8%) في عام 1999 ارتفعت إلى (14.1%) في العام 2000 ثم قفزت إلى (25.2%) في عام 2001 إلى أن بلغت ذروتها في عام 2002 حيث وصلت إلى (31.3%) في قمة ألاغلاقات والاجتياحات العسكرية الإسرائيلية ومن ثم بدء سوق العمل بالتكيف مرة أخرى رغم بقاء معدلات البطالة عالية حيث بلغ في عام 2007 إلى نسبة(21.5%)

حتى ارتفع مرة أخرى في عام 2008 إلى (26.0%). (فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009،أ)

5.2.4.2. عبء البطالة:

يتم توزيع وتصنيف المتعطلين عن العمل إلى فئات، وتقسيمات متعددة، وذلك بهدف التعرف إلى الفئات التي تتحمل العبء الأكبر من البطالة وذلك من اجل رسم السياسات وتخطيط البرامج التي من شانها مواجهة هذه الظاهرة، ومن هذه التقسيمات ما يلي:

- خصائص العاملين: بلغت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية (26.0%) في عام 2008 من مجموع القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث وزعت هذه النسبة بواقع (26.5%) بين الذكور مقابل (23.8%) أما نسبة البطالة الأعلى فقد تحملها الفئة العمرة بين 15- 24 سنة حيث بلغت(40.2%) موزعة إلى (47.3%) بين الإناث و(38.8%)بين الذكور، أما بالنسبة للمستوى التعليمي فقد بينت النتائج أن النسبة الأكبر من المتعطلين عن العمل كانت من نصيب من تلقوا من 1 إلى 6 سنوات دراسية حيث بنسبة (29.2%) وبلغت بين الذين أتموا 13 سنة دراسية فأكثر(24.4%).
- حسب المنطقة الجغرافية: تشير نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2008 أن نسبة البطالة الأعلى كانت من نصيب قطاع غزة نظرا للسيطرة والإغلاق الكامل من قبل الاحتلال الإسرائيلي حيث بلغت هذه النسبة (40.6%) من بين القوى العاملة هناك، وقد كان نصيب مدينة خان يونس هو الأعلى حيث بلغ (46.9%) أما الضفة الغربية فقد بلغت نسبة البطالة فيها (19.0%) كان النصيب الأكبر لهذه الظاهرة في محافظة الخليل حيث بلغت (25.9%) أما اقل نسبة بطالة فقد كانت من نصيب محافظة أريحا حيث بلغت (9.9%) وعند النظر إلى عبء البطالة حسب المناطق فقد تحملت المحافظات الشمالية العبء الأكبر للبطالة حيث كانت في هذه المحافظات كما يلي: محافظة جنين (22.5%) طوباس(16.7%) طولكرم(22.3%) نابلس (15.6%) قلقيلية (23.4%) سلفيت (19.2%).%).(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009،أ)

6.2.4.2. العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

استوعب سوق العمل الإسرائيلي نسبة عالية من العمالة الفلسطينية منذ بداية الاحتلال، ولكن هذه النسبة تفاوتت من فترة إلى أخرى تبعا للظروف السياسية والإجراءات الإسرائيلية ،فقد وصلت نسبة

العمالة الفلسطينية في إسرائيل إلى 74% من العمالة الفلسطينية في ثمانينات القرن الماضي بعد أن كانت 21.3% عام 1970 (أبو شكر،2006) ولكن منذ توقيع أوسلو عام 1993 أخذت هذه النسبة بالانخفاض والتذبذب هبوطا وصعودا وفقا للأوضاع السياسية، وسياسات الإغلاق التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية حيث تراوحت بين 14% إلى 22% بين عام 1995 واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000 وفرض إسرائيل الحصار الدائم على الأراضي الفلسطينية وتقييد حركة السكان الفلسطينيين ومن ثم بناء الجدار حيث أخذت أعداد العاملين في سوق العمل الإسرائيلي بالتناقص الشديد، إذا تراوحت نسبتهم من القوى العاملة الفلسطينية بين 8.7% عام 2004 وهي الأقل في تاريخ العمل في إسرائيل، و 13% عام 2005، وقد بلغت هذه النسبة 11.6% عام 2008.(فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009، أ)

ولكن رغم الآثار السلبية للاعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي إلا أنها لعب دورا هاما في الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث حجمها، أو من حيث دخلها حيث شكلت الأجور الفلسطينية من العمل في إسرائيل جزءا كبيرا من الناتج القومي الفلسطيني والناتج المحلي له، ففي عام 1999 وهو العام صاحب اكبر عدد عاملين في إسرائيل منذ توقيع أوسلو، إذ بلغ دخل العاملين من العمل في إسرائيل 730 مليون دولار أمريكي وقد شكل هذا الدخل ما يعادل % 12.49 من الناتج القومي الفلسطيني و % 14.94 من الناتج المحلي الفلسطيني كما لعب هذا الدخل دورا هاما في تغطية العجز في الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل، إذ شكلت هذه الأجور نسبة % 39.4 من حجم الواردات الفلسطينية مع إسرائيل ونسبة % 48.9 من حجم عجز الميزان التجاري الفلسطيني مع إسرائيل، كما أدت الخبرات العملية التي اكتسبها العاملين في إسرائيل إلى تطوير بعض المهارات في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، وبالذات في قطاعات البناء، والصناعة والزراعة. (أبو شكر، 2006)

7.2.4.2. العمل غير المنظم في إسرائيل:

عند النظر إلى مؤشرات سوق العمل الفلسطيني حسب النتائج الرسمية ونتائج الدراسات السابقة ، نجد انه يعاني من ارتفاع حاد في معدلات البطالة وخاصة بين الشباب، مما يؤدي إلى فقدان الدخل، وسوء توزيعه وانخفاض في مستوى المعيشة واتساع لنطاق الفقر بين الفلسطينيين، والسبب الرئيس في ذلك الإجراءات الإسرائيلية، وعلى رأسها الإغلاقات وبناء الجدار العازل وفقدان جزء كبير من فرص العمل في سوق العمل الإسرائيلي الذي استوعب سابقا نسبة عالية من العمالة الفلسطينية. ويرى الباحث أن هناك مشكلة لا تقل خطورة عن مشكلة البطالة في إطار الحديث عن سوق العمل

الفلسطيني قلما تناولتها الدراسات، وتتمثل في ظروف الجزء من العمالة الفلسطينية والتي تعمل في سوق العمل الإسرائيلي دون حصولهم على تصاريح، فهذا الجزء والذي يفوق الجزء الذي يحمل تصاريح من حيث العدد، ورغم أهمية الدخل الذي يحصلون عليه لأسرهم بشكل خاص والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، يعمل في ظروف تتنافى كليا مع العمل ألائق ومع الكرامة الإنسانية، إذ يضطر قسم من العاملين ممن لا يجدون فرص عمل في سوق العمل الفلسطيني ووقعوا في دائرة البطالة والفقر أو خوفا منهم من الوقوع في براثن الفقر إلى الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي بطرق غير قانونية، وسبيلهم الوحيد في هذا هو سلوك طريق أطلق عليه العمال أنفسهم، وأشاركهم التسمية طريق الموت والاهانه حيث يتعرض العمال في سبيل وصولهم إلى أماكن عملهم في إسرائيل إلى مواقف تمس كرامتهم وتعرض حياتهم إلى الخطر ناهيك عن الاستغلال في المبالغ التي يدفعونها لقاء نقلهم، ولتوضيح الظروف المهينة والخطرة التي يتعرضون لها في سبيل الحصول على فرص العمل سنعرض بعض من هذه المواقف ومنها:

- يضطر العاملين إلى التنقل بسيارات غير قانونية وبأعداد كبيرة تفوق العدد المسوح به في مثل هذه السيارات، حيث يركب أكثر من 20 عاملا في سيارة سعتها 7 ركاب، تسير بسرعة عالية جدا خوفا من مطاردة الشرطة الإسرائيلية، مما عرضهم إلى خطر الموت والإصابات الجسدية نتيجة انقلاب هذه السيارات.
- في بعض الحالات يضطر العمال إلى المبيت في الشوارع والتلال القريبة من الجدار انتظارا منهم للوقت المناسب للعبور، مما يعرضهم للمطاردات من قبل جيش الاحتلال وإطلاق النار عليهم وتعريضهم للخوف .
- يضطر العمال ومن اجل عبور الجدار إلى القفز عنه والذي يرتفع ما يقارب 8 أمتار وعبور الشارع بسرعة، مما عرضهم إلى الكسور والإصابات.
- وفي بعض الحالات ومن اجل العبور اضطروا إلى سلوك طرق مجاري مياه ألنضح والتي بلغ ارتفاعها أكثر من متر.
- تعرضهم للنصب والاستغلال في أجورهم وفي ساعات العمل من قبل أرباب العمل وتهديدهم باستدعاء الشرطة الإسرائيلية لهم إذا طالبوا حقهم.
- مبيتهم بين الأشجار وفي البيوت المكشوفة غير الجاهزة، والمطاردات الكثيرة من قبل السلطات الإسرائيلية وغيرها الكثير من المواقف....

وكل هذا من اجل توفير لقمة العيش لهم ولأسرهم ورفع مستوى معيشتهم ولكن عن أي مستوى معيشي نتكلم في ظل كل ما يتعرضون له، وهنا يتضح لنا مقدار المشكلة التي تخلفها البطالة

والسياسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وأهمية توفير فرص عمل في سوق العمل الفلسطيني وتوفير الدخل البديل للفلسطينيين.(محمد وآخرون، تشرين ثاني،2009، اتصال شخصي)

ولتوفير الحماية الاجتماعية للشعب الفلسطيني ومواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها من ارتفاع في نسب البطالة وتدني في مستوى الدخل وانعدامه في الكثير من الحالات وعدم توفر العمل ألائق والحياة الكريمة لجزء كبير منه، ومحاربة الفقر، تضافرت الجهود المحلية والدولية الحكومية والأهلية، ونفذت العديد من البرامج والمشاريع التنموية والاغاثيه التي وفرت فرص عمل ودخول للكثير من الأسر الفلسطينية ومكنتها من توفير حاجياتها الأساسية، والتي كان معظم تمويلها من المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين التي تعهدت بها وقدمتها الدول المانحة في أعقاب اتفاقية اوسلوا عام 1993 والتي هدفت إلى دفع عربة التنمية في فلسطين إلى الإمام والى دفع مسيرة السلام وإضفاء المصداقية اتفاقية السلام، وفيما يلي سوف نتطرق إلى المساعدات الدولية بشيء من الإيجاز.

5.2 المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين

في أعقاب توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993 اتفقت الدول المانحة على تقديم المساعدات المالية والفنية للفلسطينيين من اجل تمكين السلطة الفلسطينية ودعم استقرارها، وتنفيذ مشاريع البنية التحتية وإقامة المرافق العامة، وتمويل المشاريع الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي ودعم التنمية الشاملة.

1.5.2. تعريف المساعدات الدولية:

المساعدات الدولية هي المصادر الاقتصادية التي يتم تحويلها من الدول العربية والغربية إلى الفلسطينيين، وتشمل المنح والقروض الميسرة وغيرها من المعاملات التفضيلية والتي تقدم عبر الطرق المختلفة. (جابر،2005)

2.5.2. أهداف المساعدات:

- دعم عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين عن طريق دعم عملية التنمية في المناطق الفلسطينية.

- إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار والتقدم لشعوب المنطقة.
- إزالة أسباب التوتر والنزاع والعنف وتشجيع اقتصاديات السوق. (جابر،2005)

3.5.2. المراحل التي تمر بها المساعدات:

- التعهد: وهو إعلان إحدى الجهات عن نيتها تقديم مساعدة من نوع ما نقدية أو عينية أو فنية، مع تحديد قيمة المساعدة، دون أي التزام رسمي بها ودون الخوض بتفاصيل واليات والغرض النهائي من هذه المساعدة.
- الالتزام وهي مرحلة التزام الجهة المانحة من خلال توقيع مذكرة تفاهم أو اتفاقية يحدد فيها حجم المساعدة وغرضها والية تقديمها.
- الصرف الفعلي وهي مرحلة صرف المساعدة الفعلي والتي تشرف عليها إحدى المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية. (سعيد وآخرون،2005)

4.5.2. الجهات التي قدمت المساعدات:

تعددت الجهات التي قامت بتقديم المساعدات للفلسطينيين، وقد صنفت هذه الجهات إلى خمس مجموعات رئيسية هي، الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، واليابان، ودول أوروبية، ودول أخرى. (سعيد وآخرون،2005). وعلى سبيل المثال بلغت المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين في عام 2008 أكثر من 2 مليار دولار، كما حصلت الموازنة الفلسطينية على1.76 مليار دولار في نفس العام كانت كما يلي: الدول العربية (561) مليون دولار، المفوضية الأوروبية (651) مليون دولار، البنك الدولي (283) مليون دولار، والولايات المتحدة الأمريكية(300) مليون دولار، هذا بالإضافة إلى المساعدات الدولية الأخرى المقدمة من خلال مختلف الدول والهيئات غير الحكومية العربية، والتي تقدم من خلال مؤسسات الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية مثل وكالة الغوث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الغذاء العالمي. (صندوق النقد العربي، 2009)

5.5.2. التوزيع القطاعي للمساعدات:

استفادت كافة القطاعات من المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين ولكن مع الاختلاف في نصيب كل منها حيث يمكن تصنيف هذه المساعدات حسب استخداماتها إلى خمسة فئات هي:

- القطاعات الاجتماعية وتشمل التعليم والصحة والشباب والطفولة والمرأة والمساعدات الإنسانية.
- البنية التحتية وتشمل الطاقة والإسكان والنفايات الصلبة والاتصالات والمواصلات.
- بناء المؤسسات.
- القطاعات الإنتاجية.
- قطاعات متنوعة أخرى أوجدت استجابة لمتطلبات طارئة.

6.5.2. الجهات المتلقية للمساعدات:

تقسم المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين حسب الجهات المتلقية لها إلى ثلاث أقسام هي:

- المساعدات التي تم تقديمها إلى السلطة الفلسطينية الرسمية ويندرج تحتها ما يقارب 60 مؤسسة ووزارة، تقسم إلى المؤسسات التي تقدم خدمات اجتماعية كالصحة والتعليم والبرامج ألاغاثيه والشؤون الاجتماعية، والمؤسسات الأمنية كالشرطة وقوات الأمن.
- المؤسسات الأهلية والتي قدر عددها بحوالي 1200 مؤسسة فلسطينية و200 مؤسسة دولية ، وتصنف حسب نوع نشاطها إلى مؤسسات تعمل في مجال النشاطات الخيرية والرعاية الاجتماعية التي تهدف إلى رعاية الفئات المحتاجة، ومؤسسات تعمل في مجال المشاركة في عملية التنمية من خلال إكساب الفرد قدرة اكبر على الإنتاج من خلال التعليم والتدريب والتنظيم، ومؤسسات تقوم بالنشاطات التي تهدف إلى إعداد الأهالي للقيام بدور ايجابي في عملية اتخاذ القرارات. (سعيد وآخرون،2005)
- المساعدات التي يتم تقديمها إلى وكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين والتي تقوم بدورها بتنفيذ العديد من البرامج من اجل خدمة ألاجئين ومنها الصحة والتعليم والقروض الصغيرة، والتشغيل، وبرامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية، وبرامج تطوير البنية التحتية والمخيمات. (وكالة غوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين ،2008)

ولكن مع التغيرات السياسية التي حدث في الأراضي الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة عام 2000 وبناء الجدار العازل، والأزمة التي عقبت انتخابات 2006، تغير مسار الدعم الدولي حسب هذه المتغيرات، حيث زاد قيمة الدعم المقدم عبر المؤسسات والهيئات الدولية، واحتلت المساعدات الاجتماعية وخاصة المساعدات الإنسانية الطارئة الجزء الأكبر من هذه المساعدات، وذلك نظرا لتدني المستوى المعيشي للفلسطينيين وارتفاع نسبة البطالة والارتفاع الحاد لنسب الفقر.(مكتب المفوضية الأوروبية،2009)

وقد قدمت هذه المساعدات الاجتماعية لتوفير الحماية الاجتماعية للفلسطينيين، وخاصة مع ضعف أنظمة الحماية التقليدية، وعدم وجود أنظمة حماية رسمية فعالة، و قدم هذا الدعم الاجتماعي والذي كان معظم تمويله من المساعدات الدولية من خلال ثلاث جهات :

- المؤسسات الحكومية، وخصوصا وزارة الشؤون الاجتماعية ، التي تقدم خدماتها للفقراء بانتظام، ووزارة العمل التي قدمت من خلال لجنة البطالة للعاطلين عن العمل والتي عملت وفق مبدأ التشغيل مقابل المساعدة المادية، ومؤسسة اسر الشهداء والجرحى ووزارة الأوقاف.
- عدد كبير من المؤسسات الأهلية متنوعة الخدمات الموجهة إلى المرأة والمعوقين والمسنين والفتيات وخاصة لجان الزكاة.
- مؤسسات دولية على رأسها وكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المؤسسات الدولية. (فلسطين وزارة الشئون الاجتماعية،2004)

6.2 المؤسسات الدولية في فلسطين

في أعقاب توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية لعبت المؤسسات الدولية دورا هاما في توفير الحماية الاجتماعية للفلسطينيين وتوفير فرص العمل والتخفيف من الفقر، وتطوير البنية التحتية كما وساهمت في عملية التنمية، وذلك من خلال تمويل وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع الاغاثية والتنموية، إلا أن وجود ودور هذه المؤسسات شهد ارتفاعا ملحوظا في أعقاب انتفاضة الأقصى وما تبعها من تطورات.

1.6.2. تعريف المؤسسات الدولية:

تعرف المؤسسات الدولية بأنها المؤسسات الأجنبية والعربية غير الربحية والتي تعمل في أكثر من دولة في العالم منها فلسطين، وتشمل وكالة الغوث، والهيئات الدولية التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الأجنبية غير الربحية وتندرج هذه المؤسسات ضمن المؤسسات الأهلية العاملة في فلسطين والتي لعبت دورا أساسيا في مساندة ودعم الشعب الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي. (فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2008،ب)

2.6.2. برامج المؤسسات الدولية:

تعمل المؤسسات الدولية على تقديم المساعدات وتمكين المجتمع الفلسطيني من خلال تمويل وتنفيذ العديد من البرامج والمشاريع التنموية والاغاثيه في العديد من المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية...، وينفذ قسم من هذه المؤسسات برامجه ومشاريعه من خلال الشراكة أو التعاقد مع المؤسسات الأهلية الفلسطينية أو المؤسسات الحكومية أو التعاقد مع القطاع الخاص من خلال توفير الدعم المالي والفني والرقابة، والقسم الآخر ينفذ برامجه ومشاريعه من خلال التنفيذ المباشر أي بتنفيذ مشاريعها وتوصيل المساعدات إلى المستفيدين مباشرة وذلك بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي. ولكي يتسنى لنا فهم آلية عمل هذه المؤسسات سنعرض فيما يلي المراحل التي تمر بها برامج ومشاريع هذه المؤسسات، بعد أن نورد تعريفا لكل من البرنامج والمشروع.

- البرنامج: يعرف البرنامج على انه مجموعة من الموارد المعدة لتحقيق مجموعة من الأهداف ، كما يقصد به مجموعة من الخدمات الرئيسية المستمرة للفئات المستهدفة، وقد يتضمن البرنامج عددا من المشاريع، ويمتاز عن المشروع بديمومة اكبر.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،2002،أ)
- المشروع: يعرف المشروع على انه سلسلة من الأنشطة لتحقيق أهداف محددة خلال فترة زمنية محددة وموارد محددة ، وتعتبر المشاريع آلية رئيسية في عمل المنظمات الأهلية كونها وسيلة ملموسة من وسائل تنمية الأفراد والمجتمعات المحلية، ووسيلة لتشبيك والتعاون بين المنظمات، وأسلوب لتنويع وتنمية الموارد المالية.(حموي، وآخرون،2006)

3.6.2. المراحل التي تمر بها برامج ومشروعات المنظمات الدولية:

- تحديد الاحتياجات: وهي المرحلة التي يتم بها اختيار البرنامج، وتعرف على أنها عملية جمع وتحليل للبيانات للتعرف على واقع المجتمع المحلي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية للتعرف على المشكلات التي يعاني منها، كما تهدف إلى التعرف خصائص الفئات المستهدفة وأعداد المستفيدين المحتملين والخدمات التي يحتاجونها، والتعرف على الطلب على البرنامج والطواقم الضرورية للتنفيذ، والجهات والمنظمات التي تقدم خدمات لهذا المجتمع وأنواع البرامج والمشاريع التي تنفذها.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية،2002، ب). وتتم عملية تحديد الاحتياجات في ضوء الدراسات والأبحاث المعدة مسبقا حول المجتمع المحلي، ومراجعة الخطط السابقة ، ومن خلال استخدام وسائل جمع

البيانات المكتبية والميدانية المختلفة مثل مراجعة المطبوعات والنشرات والإحصاءات والوثائق والسجلات الرسمية، والاستبيانات والمقابلات وعقد الاجتماعات مع مجموعات من المجتمع المحلي المستهدف، والمشاهدة المباشرة من خلال المؤسسة، ومن الممكن أن تقوم المؤسسة نفسها بتحديد البرنامج، أو بمشاركة المجموعات المستهدفة في تحديده. (القرعان، 2006).

- إعداد للبرنامج: بعد مرحلة تقييم الوضع المحلي وتحديد الاحتياجات ومشكلاته وأولوياته بشكل دقيق يتم اختيار البرامج التي تلبي هذه الاحتياجات، يدخل البرنامج في مرحلة الإعداد وهي المرحلة التي يتم فيها وضع الإطار العام للبرنامج من خلال كتابة مقترح التمويل والذي يشمل العديد من البنود التي أعدتها المؤسسة في هذه المرحلة مثل اسم المشروع ومكانه و أهدافه ومبرراته، وخلفية عامة عنه وعن النشاطات التي يحتويها، الفئات المستهدفة والنتائج المتوقعة من تنفيذه والفترة الزمنية ألازمه لتنفيذه وخلفية عن المؤسسة وعن نشاطاتها، كما ويجب أن يشتمل على الموازنة ألازمة لتنفيذ البرنامج بتفصيلاتها الدقيقة.(حموي، وآخرون، 2006). كما يتم إعداد خطة عمل تتضمن النشاطات التي سيتم القيام بها والزمن الذي ستستغرقه، وتحديد أهداف البرنامج الخاصة والطاقم الإداري ألازم وعدد المستفيدين والمعايير والوسائل الخاصة باختيارهم، كما يتم تحديد المعايير الخاصة باختيار التجمعات المستهدفة في منطقة تنفيذ البرنامج، وتحديد الأطراف ذات العلاقة بالبرنامج، وقد تعتمد المؤسسة معايير ومؤشرات خاصة بها قد تكون اقتصادية واجتماعية في تحديد المستفيدين وقد تعتمد المعايير الخاصة بالممول أو المعايير الحكومية أو مزيج منها، كما تستخدم العديد من الوسائل منها الميدانية والمكتبية والاعتماد على الأطراف الفاعلة في المجتمع في سبيل تحقيق ذلك.
- مرحلة التنفيذ: بعد موافقة الممول على مقترح البرنامج المقدم من قبل المؤسسة والاتفاق على الاستراتيجيات الخاصة بالبرنامج وبنوده المختلفة، والذي قد يتم بعد إجراء تعديلات من قبل المؤسسة على مقترح البرنامج بناء على طلب من الممول ليتماشى مع توجهاته أو تقسيماته المختلفة، الجغرافية أو القطاعية أو معاييره الخاصة، يتم البدء بصرف التمويل والبدا بتنفيذ نشاطات البرنامج إي وضع البرنامج موضع التطبيق، كما وتتضمن هذه المرحلة القيام بعملية المتابعة والتي تشكل أساسا للمرحلة التقييم التالية ، والمتابعة هي عملية جمع للبيانات لتحقق من أن العمل الذي يتم انجازه بأنشطته المختلفة يسير وفق الخطة المحددة مسبقا، وباتجاه تحقيق الأهداف المخططة، ويضاف إلى ذلك التعرف على المشكلات والعقبات التي تواجه البرنامج أثناء التنفيذ لمواجهتها وتوجيه العمل بالاتجاه الصحيح (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ،2002 ،ج). وتستخدم المؤسسات العديد

من الوسائل في عملية المتابعة مثل عقد الاجتماعات مع الأطراف ذات العلاقة بالبرنامج، وإجراء الدراسات، ومراجعة الخطط، ومراجعة النشرات والإحصاءات الرسمية والزيارات الميدانية، وإشراك المجتمع المحلي والمستفيدين، ومراجعة وإعداد التقارير المالية والفنية الدورية.(القرعان ،2006)

- تقييم البرنامج: وهي المرحلة التي يتم فيها تقييم البرنامج من النواحي المختلفة من خلال مقارنة النتائج الفعلية للبرنامج مع النتائج المخططة، وعادتا يتم التقييم بشكل سنوي، أو عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع من المشاريع المكونة للبرنامج.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، ،2002،أ)

7.2 تقييم البرامج

1.7.2. مفهوم التقييم:

التقييم بشكل عام هو معرفة قيمة شيء ما، إي عندما نريد تقييم عمل قمنا به أو قام به الآخرون فإننا نريد أن نعرف قيمة هذا العمل، والتقييم لا يقتصر على العمل الذي تم القيام به بل هو عملية مستمرة طوال حياة العمل الذي نقوم به، حيث يبدأ التقييم قبل القيام بالعمل لتقييم الوضع والبيئة التي سوف نعمل بها لتحديد أهدافنا وتحديد مدى ملائمتها، وأثناء تنفيذ العمل من خلال متابعة التنفيذ وإدخال التعديلات إذا اقتضى الأمر، وبعد التنفيذ لمعرفة النتائج التي حصلنا عليها ومقارنتها مع ما خططنا له، وإجراء التغيرات ألازمة للحصول على نتائج أفضل في المستقبل، ومن الممكن أن يكون التقييم على مستوى الأفراد، أو على مستوى البرامج، أو المشاريع أو على مستوى المؤسسة بشكل كامل. (شابيرو،2006)

2.7.2. تعريف التقييم:

هي عملية تزود المنظمة بمعلومات تمكنها من معرفة قيمة برامجها، وعن كيفية تطويرها من خلال مقارنة الأهداف المخططة لهذه البرامج مع النتائج التي تم التوصل إليها، و معرفة ملائمة الأهداف التي تسعى لتحقيقها مع البرنامج ومع رسالة المؤسسة والوضع الذي نفذ البرنامج لتحسينه، وملائمة الأنشطة مع الأهداف وإعادة رسمها، أي هي العملية التي تمكن المنظمة من فهم البرنامج، وقياس نتائجه، والتعرف على نقاط الضعف والقوة فيه وإجراء التعديلات ألازمة لتحسين مخرجات البرنامج الحالي و تخطيط البرامج المستقبلية. (حموي،وآخرون ،2006)

3.7.2. أهداف التقييم:

تتلخص الأهداف الأساسية لعملية التقييم في أربعة محاور هي التأكد والتعرف والتعلم والتطوير:

- التأكد: هو أول الأهداف التي ترمي إليها عملية التقييم، وهو التأكد من ملائمة الموارد المستخدمة مع البرنامج وأهدافه، ومدى ملائمة البرنامج نفسه مع أهداف ورسالة ورؤية المنظمة، ومدى ملائمته مع الحاجات الحقيقية للفئات المستهدفة، ومدى ملائمة الأنشطة المستخدمة مع أهداف البرنامج.
- التعرف: هو عملية اكتساب معرفة جديدة بالواقع، من خلال أساليب المتابعة والتقييم، فمن خلالها يمكن التعرف على الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق وأسباب ذلك وعلى الموارد والاستراتيجيات والأنشطة غير الفعالة وسبب عدم فاعليتها، والتعرف على الجديد من الخبرات والمهارات والاحتياجات المستجدة، وطرق العمل الجديدة وغيرها ، لكي يتم التعلم.
- التعلم: يتحقق من خلال تحليل الوقائع التي تم التعرف عليها في المرحلة السابقة يتم الخروج باستنتاجات ودروس، فبتعلم ما هو مناسب وما هو غير ذلك وما الخطأ الذي تم ارتكابه وما هي أسبابه، وما هي الطرق الصحيحة لأداء العمل والموارد المناسبة وكيفية استخدامه يتم الانتقال إلى الهدف الأخير .
- التطوير: هو الهدف النهائي لعملية التقييم فعملية التقييم لا تقتصر على إصدار حكم على البرنامج بل تتعدى ذلك إلى إجراء التغيرات التي تحقق أهداف المنظمة والفئات المستفيدة والمجتمع ككل، ولا تقتصر عملية التغيير والتطوير على آليات العمل، والموارد المستخدمة بل من الممكن أن يتم تغيير الأهداف الفرعية أو حتى الهدف الأساسي من البرنامج، والتطوير يتم في مراحل البرنامج التي تلي عملية التقييم أو في البرامج أو المشاريع المقبلة. (شكر الله، 2008)

ويمكن تلخيص ألأهداف التي نسعى لتحقيقها من وراء عملية التقييم بما يلي:

- معرفة مدى صحة طريقة إنجاز المشروع أو البرنامج.
- معرفة التقدم لمسجل لتحقيق هدف المشروع.
- مقارنة المصاريف بالإنجازات والنتائج.
- التعرف على مدى نجاعة الجهود المبذولة للوصول إلى أهداف المشروع.

- مقارنة عملنا بعمل الآخرين في نفس الميدان.
- إشراك غيرنا في خبرتنا والاستفادة منها.
- وضع خطط أفضل للمستقبل.
- معرفة مدى ملائمة البرنامج مع الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة .
- تطوير إستراتيجية العمل.
- استخدام الموارد بكفاءة أعلى.
- مساعدة على عمل أكثر نجاعة.
- جمع معلومات أكثر.
- تحسين الإشراف والمتابعة.
- التعرف على نقاط الضعف والقوة في سير العمل.(مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، 2003،أ)

4.7.2. مكونات تقييم البرنامج:

- النظر في البرنامج وما يرمي إلى تحقيقه، ومعرفة الفرق الذي أراد إحداثه، و الأثر الذي أراد تركه.
- تقدير التقدم نحو تحقيق الهدف المخطط وأثره.
- النظر إلى إستراتيجية البرنامج المطبقة ومعرفة فاعليتها، ومعرفة أسباب عدم فاعليتها إن كانت كذلك.
- النظر إلى كفاءة استخدام الموارد، وكم كانت كلفة الفرصة البديلة لطريقة اختيارها .
- النظر إلى استدامة الطريقة التي يعمل بها البرنامج.
- النظر إلى الآثار المترتبة على طريقة تنظيم الأعمال، بالنسبة إلى مختلف المعنيين (شابيرو، 2006)

5.7.2. المراحل التي تمر بها عملية التقييم:

- مرحلة وضع أهداف التقييم ومؤشراته، وتشمل وضع الأهداف الكمية والنوعية، ووضع المؤشرات التي تمكن القائمين على عملية التقييم من قياس التغيرات وإلقاء نظرة فاحصة على البرنامج بجميع جوانبه ومنها مؤشرات متعلقة بسير العمل والياته مثل المعايير المستخدمة، ومنها مؤشرات متعلقة بتسيير العمل مثل التنسيق مع المؤسسات الأخرى

والجهات الحكومية، وإشراك الفئات المستهدفة، مؤشرات متعلقة بتقييم النتائج مثل عدد المستفيدين، قيمة الثروة الناتجة عن البرنامج، وتأثير البرنامج على المستفيدين، ومؤشرات الفاعلية مثل مقارنة الموارد والأنشطة المستخدمة مع النتائج مثل وقت وتكلفة الأنشطة مع عدد المستفيدين. (القرعان ،2006)

- مرحلة تنفيذ التقييم: يتم فيها جمع المعلومات عن جميع أنشطة ونتائج وجوانب البرنامج لتحقيق أهداف التقييم، ومن وسائل جمع البيانات المستخدمة في التقييم، الوسائل الميدانية مثل عقد الاجتماعات والملاحظة المباشرة واستطلاع الرأي والاستمارات، والوسائل المكتبية مثل مراجعة الإحصاءات الرسمية، ومراجعة السجلات والتقارير المالية وغيرها.
- مرحلة حصر النتائج، وفي هذه المرحلة يتم تحليل البيانات التي تم الوصول إليها خلال المرحلة السابقة ومقارنتها مع الأهداف والمؤشرات، ووضع النتائج والتوصيات والتي تشمل ابرز الأحداث والأرقام التي تم التوصل عليها والتي تمكن من الحكم على مدى نجاعة البرنامج ، والتوصية بالاستمرار به كما هو أو إدخال بع التحسينات والتعديلات عليه أو التوقف عن تنفيذه (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ،2003، ب)

6.7.2. طرق التقييم:

تتعدد الطرق التي تتم بها عملية تقييم البرنامج حيث يمكن تقسيم التقييم بناءا على هذه الطرق وبناءا على الجهة التي تقوم بها إلى:

- التقييم الذاتي: وهو أن تقوم المؤسسة منفذة البرنامج بتقييم البرنامج الذي نفذته وتعتبر هذه الطريقة وسيلة هامة للتعلم.
- التقييم ألتشاركي: وهو شكل من أشكال التقييم الداخلي، ويعني ذلك إشراك أكبر عدد ممكن من المعنيين مباشرة بالعمل، كموظفي البرنامج والمستفيدين منه،
- التقييم ألتشاركي السريع: هو طريقة للقيام بالتقييم، يضطلع بها فريق متعدد التخصصات خلال فترة زمنية قصيرة، يستخدم كنقطة انطلاق لفهم الوضع المحلي، ويمثل وسيلة سريعة وغير مكلفة ومفيدة في جمع المعلومات، وينطوي على استخدام مراجعة البيانات الثانوية والمراقبة المباشرة والمقابلات شبه المنظمة والمقابلات الجماعية، وفي سياق تقييم البرنامج، يتاح للمقيم الحصول على مدخلات قيمه من مستفيدين البرنامج.
- التقييم الخارجي: وهو الذي يقوم به فريق أو شخص من خارج المنظمة أو المشروع، حيث يتم اختياره بدقة وله الخبرة الكافية في تقييم البرامج المماثلة.

- التقييم ألتأثيري: ويتم من خلال تأثر نشط جداً بين مقيم أو فريق تقيمي من خارج المنظمة أو البرنامج المراد تقيمه، ومقيم أو مجموعة من داخل المنظمة أو البرنامج. (شابيرو،2006)

7.7.2. أنواع التقييم:

- تقييم النشاطات التي يحتوي عليها المشروع، من حيث فعالية النشاطات، وذلك بقياس نتائج الخدمات أو النشاطات المقدمة بالمجهودات المبذولة لإنجاز هذه النشاطات، ومن حيث الإنتاجية والتي تقارن نتيجة هذه النشاطات مع الأهداف الفرعية للبرنامج، ويتم هذا التقييم أثناء تنفيذ المشروع.
- تقييم النتائج، يعنى بتحديد انعكاسات الخدمة المقدمة من خلال البرنامج حسب الموارد المادية والبشرية المرسومة، وأن هذه الموارد مستعملة بصفة مرضية، وهل النتائج تمكن من اقتراح تغيرات على مستوى استعمال الموارد ؟
- تقييم جودة الخدمات، لا يقتصر تقييم البرنامج على النتائج الرقمية الكمية بل يتعداها إلى تقييم جودة الخدمات المقدمة، فمن خلال هذا التقييم يمكن معرفة هل كانت هذه الخدمات مرضية للمستفيدين، والمجتمع المحلي، والعاملين في البرنامج؟ ومعرفة هل كان بالإمكان تقديم خدمات أفضل والحصول على نتائج أفضل باستخدام نفس الموارد؟ ويتم ذلك من خلال مؤشرات تقيس جودة نوعية نشاطات ونتائج البرنامج مثل إشراك المستفيدين المباشرين والغير مباشرين في البرنامج والأخذ برأيهم، وإشراكهم في التقييم.
- تقييم الأهداف وهو الذي يركز على فحص مدى تطبيق وتحقق الأهداف التي تم وضعها.
- تقييم بالإجراءات وهو الذي يركز على فحص كافة الإجراءات التي اتخذتها المنظمة في تنفيذ البرنامج لتحقيق أهدافه، تقييم الاحتياجات، معايير اختيار الفئات المستهدفة وطرق الوصول لهم (مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ،2003، ب)
- التقييم بالآثار: وهو الذي يركز على فحص مدى تحقيق النتائج المتوقعة الاجتماعية والاقتصادية والفنية المباشرة وغير المباشرة، على المستفيدين المباشرين وغير المباشرين وعلى المجتمع.
- تقييم الملائمة: وهو الذي يقيس مدى ملائمة البرنامج لاحتياجات الفئات المستهدفة ومدى ملائمة أهدافه، وقيمة البرنامج بالنسبة إلى الحاجات الأخرى في المجتمع.
- تقييم الاستدامة ينظر في ما يمكن أن يستمر من نتائج بعد تنفيذ البرنامج، وما هي إمكانية تطبيقه مرة أخرى وما هي إمكانية تطويره.(حموي وآخرون ،2006)

8.2 برامج التشغيل المؤقت

من المعروف أن أي مشروع سواء كان استثماري أو خدماتي فأنه يخلق فرص عمل بنسب مختلفة تتوقف على الهدف العام من المشروع وطريقة تنفيذه، و قد تم تنفيذ العديد من المشاريع التنموية في الفترة السابقة ساهمت بخلق فرص عمل ولكن مشاريع خلق فرص العمل يجب أن يكون الهدف الرئيسي منها هو التشغيل لذا فمن الطبيعي أن يكون خلق فرص عمل أحد المكونات الرئيسية للمشروع وبدون ذلك لا يمكن التمييز بين مثل هذه المشروعات وأية مشروعات تنموية اعتيادية و من ناحية أخرى ونظرا للعدد الهائل من طالبي العمل ولعدم القدرة على استيعاب الجميع أصبح من المنطقي التوجه نحو العمالة المؤقتة كحل وهى بذلك تختلف عن باقي المشروعات التنموية الهادفة في العادة لتحقيق أهداف دائمة غير العمالة.

1.8.2. تعريف برامج التشغيل المؤقت:

هي برامج ومشاريع تقوم بتنفيذها المؤسسات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الهدف المباشر منها إيجاد فرص عمل مؤقتة مع الأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان استدامة المشروع وزيادة الأثر الاقتصادي والاجتماعي له. (فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2002)

2.8.2. أهداف برامج التشغيل المؤقت في فلسطين:

الهدف الرئيسي من برامج خلق فرص عمل هو حل مشكلة الضائقة الاقتصادية عن طريق التشغيل المؤقت الطارئ للعمالة، وكذلك إحداث استقرار اجتماعي مع تلبية الحاجات الأساسية والضرورية، والوصول إلى شريحة من الفقراء الذين لم تصلهم مساعدات أخرى، وكذلك مساعدة المؤسسات المحلية على زيادة قدرتها في التوظيف واستيعاب البطالة، لتمكين المؤسسات المحلية في الوصول إلى أهدافها التنموية

3.8.2. استراتيجيات برامج التشغيل المؤقت:

- الإسراع في تنفيذ مشروعات صغيرة الحجم وغير محتاجة إلى جهد تخطيطي طويل والتي تخلق فرص عمل مكثفة.

- نظراً لكبر قائمة الاحتياجات المحلية الضرورية وطبيعتها الطارئة تم اختيار أربع مؤشرات لتحديد الجهات والسلطات المحلية المستفيدة:

  - نسبة الفقر.
  - معدل البطالة.
  - تنفيذ برامج خلق فرص عمل سابقة خلال العام المنصرم .
  - الأولويات المتعلقة بالحاجة لبرامج خلق فرص عمل في مناطق أخرى.

- عند التخطيط للمشروع يراعى تلبية المشروع للاحتياجات والأولويات للجهة المستفيدة على المستوى المحلي بما في ذلك الوزارات والجمعيات الأهلية، مع السعي للحصول على قبول المستفيدين من المشروع في كيفية تنفيذ المشروع.
- لزيادة فرص نجاح المشروع المقترح في آلية اختيار المشروع يراعى زيادة نسبة الأجور من إجمالي تكلفة المشروع و إمكانية استخدام المواد الأولية المحلية. (فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2002)

4.8.2. الفئات المستهدفة من برامج التشغيل:

تستهدف برامج التشغيل المؤقت الأسر التي تحتوى على عاطلين عن العمل وتعاني من انعدام أو عدم كفاية الدخل، والذين يواجهون صعوبات في إيجاد فرص عمل مع التركيز على الفقراء، والنساء حيث تصل نسبة النساء المستفيدات من هذه البرامج من 20% إلى 35% بالإضافة إلى المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة حيث تصل نسبتهم إلى 4% من إجمالي المستفيدين.(وكالة الغوث، 2009)

5.8.2. الأنشطة ومجالات العمل:

تعمل هذه البرامج على دعم البنية التحتية من خلال رصف الشوارع وبناء الجدران الاستنادية وشق الطرق الزراعية، وإصلاح وإنشاء الحدائق العامة، وإصلاح المؤسسات التعليمية والصحية العامة، كما توفر بعض العاملين لمؤسسات المجتمع المدني، كما وتدعم القطاع الزراعي من خلال شق الطرق الزراعية وإصلاح الأراضي الزراعية وزراعة الأشجار الحرجية وإنشاء الآبار الزراعية، كما أن البيئة لها نصيب من هذه البرامج حيث تعمل على تنظيف الشوارع وإزالة النفايات الصلبة

وتجميل المدن، وإصلاح قنوات وشبكات الصرف الصحي، ومن اجل توظيف النساء في مجالات عمل تناسبهن فان الصناعات المنزلية والتطريز والتصنيع الغذائي له نصيب من هذه البرامج وفيما يلي بعض الأمثلة على المشاريع التي نفذتها برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية بشكل خاص:

- إنشاء حديقة عامة في قرية الجملة في محافظة جنين.
- غرس الأشجار بالتعاون مع وزارة الزراعة في مشروع تخضير فلسطين.
- إنشاء العديد من الآبار الزراعية في قرى جنوب نابلس.
- بناء الجدران الاستنادية في قرى قلقيلية وسلفيت.
- مشروع التصنيع الغذائي المنفذ من قبل وكالة الغوث في جنين عام 2008.
- إصلاح قناة الصرف الصحي وإنشاء الجدران الاستنادية وأكتاف الشوارع في طولكرم.(فهد وهبي، وآخرون، كانون أول،2009)

6.8.2. تكلفة برامج التشغيل المؤقت:

تختلف تكلفة توفير فرص العمل المؤقتة من مجتمع لآخر كل حسب ظروفه وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، كما وتختلف هذه التكلفة باختلاف القطاع الذي وفرت فيه، وباختلاف الجهة التي وفرتها وطريقة توفيرها، فمثلا تقدر تكلفة فرصة العمل المؤقتة في مشروعات الأشغال العامة في اليمن 498 دولار أمريكي دفع ما يقارب 170 دولار كأجور للمستفيدين (بلقاسم،2004) وبلغت على سبيل المثال في المكسيك في العام 2008 في مشروعات الأشغال العامة 640 دولار.(مكتب العمل الدولي،2009)

أما محليا فقد بلغت تكلفة إيجاد فرصة عمل مؤقتة في برنامج البطالة الذي نفذ من قبل وزارة العمل2004-2006 ما يقارب 250 دولار والذي استفاد منه 200 ألف مستفيد(معهد السياسات الاقتصادية ماس، 2008)، أما تكلفة فرصة العمل الشهرية في مشاريع التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل وكالة الغوث 525 دولار أمريكي،(وكالة لغوث،2010) وفي برنامج المؤسسة الفرنسية ما يقارب 770 دولار وفي مؤسسة acted ما يقارب 900 دولار، ويرجع الاختلاف في التكلفة في برامج التشغيل المحلية بشكل خاص إلى طريقة تنفيذ المشروع والى قطاع التشغيل، فاقل هذه المشاريع تكلفة هو مشروع وزارة العمل، ويعود ذلك إلى أن نسبة كبيرة من المستفيدين قد استفادت دون أي مقابل حيث تم صرف مبلغ اقل من الذين عملوا والى أن طريقة الاختيار اعتمدت بشكل

كبير على التسجيل وليس الاستحقاق وأن تنفيذ البرنامج من قبل مديريات العمل وبالتالي التكاليف الإدارية اقل، إلا أن البرنامج عزز من التواكل والسلبية وضمن نسبة عالية من غير المستحقين، وعند المقارنة بين برامج المؤسسات الدولية نجد أن برنامج الوكالة اقل تكلفة بين هذه البرامج ويرجع ذلك إلى انخفاض التكاليف الإدارية وعدم تطبيق نظام الاستحقاق حيث أن معيار الاستهداف الأساس هو حالة اللجوء والى قلة الرقابة على أداء المستفيدين، أما باقي البرامج فتتراوح التكلف بين 750 و900 دولار ويرجع ارتفاع التكلفة إلى طريقة التنفيذ حيث تطبيق نظام الاستهداف الأسري وإجراء الدراسات الميدانية للمستفيدين والى الرقابة المستمرة على أداء المستفيدين بالإضافة إلى طول الإجراءات والدراسات للحصول على التمويل، ومن هنا نستنتج أن برامج التشغيل التي تطبق معايير واليات استهداف موضوعية ميدانية وتشدد من رقابتها على المستفيدين ترتفع بها التكلفة الإدارية ولكن تقل بها نسبة غير المستحقين وتزيد مخرجاتها المادية ، وهذا يتفق مع دراسة ماس 2009 والتي كانت بعنوان معايير استهداف الفقراء. وتنفذ هذه المشاريع في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 1989 وقد زاد تنفيذها بعد عام 2004 بعد توقف برنامج العمل المؤقت في وزارة العمل حيث استعاض المانحين في توفير فرص العمل وتخفيف الضائقة الاقتصادية عن الفلسطينيين والحد من البطالة بزيادة هذه البرامج وتنفيذها عن طريق المؤسسات الدولية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة،(معهد السياسات الاقتصادية ماس، 2008). وفيما يلي برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه في شمال الضفة الغربية خلال العامين 2008-2009:

7.8.2. برامج التشغيل المؤقت المنفذة في المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية:

فيما يأتي موجز للبرامج:

1.7.8.2. برنامج التشغيل المؤقت(العمل مقابل المال) في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

- غاية البرنامج: تنفذ وكالة الغوث برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة، من اجل تخفيف الضائقة الاقتصادية على مستوى الأسرة، بالنسبة للأسر التي تفتقر إلى معيل من خلال توفير فرص عمل مؤقت مقابل مساعدة مالية، مع السعي في الوقت ذاته إلى تحسين الأوضاع المعيشية من خلال تطوير البنية التحتية وإنعاش الاقتصاد المحلي.(وكالة الغوث وتشغيل الاجئين الفلسطينيين، 2008)

- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها: مساعدة اللاجئين على إيجاد فرص عمل مؤقتة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهونها، والتركيز على مساعدة عائلات اللاجئين الأكثر احتياجا داخل المخيمات والقرى والبلدات والعاطلين عن العمل، وتوفير الاحتياجات الأساسية للاجئين من خلال المساعدات المالية التي تدفع لهم عن طريق العمل في البرنامج.
- معايير وشروط الاستفادة من البرنامج:

  - أن يكون لاجئا مسجلا لدى وكالة الغوث أو متزوجا من لاجئة/ متزوجة من لاجئ.
  - أن يكون عدد أفراد الأسرة أكثر من خمس أفراد مسجلين في بطاقة التسجيل، وليس شرطا أن يكون رب الأسرة نفسه المتقدم للوظيفة.
  - أن يكون عاطلا / ة عن العمل وبدون مصدر دخل.
  - أن لا يمت / تمت بصلة مباشرة لأي من موظفي وكالة الغوث المسجلين في نفس البطاقة.
  - أن لا يتلقى أي مساعدة من برامج وكالة الغوث الدولية الأخرى.
  - أن لا يكون من مستفيدين برامج الشئون التابع للوكالة .
  - لا يعمل في مؤسسات السلطة الفلسطينية أو وكالة الغوث.
  - أن يكون عمره / ها أكثر من 18 سنة واقل من 65 سنة.
  - تدوير العمال شهريا في المخيمات ومؤسسات الوكالة.(وكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين،2009)

- الأنشطة ومجالات التشغيل: ينفذ برنامج التشغيل التابع لوكالة الغوث في جميع البلدات والقرى والمخيمات والتجمعات البدوية والتي يسكنها لاجئين في الضفة الغربية حيث يتم العمل على تأهيلها وتطويرها مع توليد فرص العمل، من خلال تنفيذ مشاريع تعمل على تحسين البنية التحتية المادية وتشمل هذه المشاريع، مد الطرق ومصارف المياه أو إصلاحها أو صيانتها، وبناء الجدران الاستنادية والفاصلة، وتأهيل الخزانات، وصيانة الطرق الزراعية وقنوات التصريف، والتنظيف وإزالة النفايات الصلبة، وتصليح الأضرار، ومن اجل تنفيذ هذه المشاريع تعمل الوكالة بالتعاون مع الجان الشعبية والمنظمات المحلية والبلديات والمجالس المحلية، كما أن الأنشطة والإصلاحات في مؤسسات الوكالة مثل المدارس ومراكز الصحة وغيرها لها نصيب من هذا البرنامج.
- آليات تنفيذ البرنامج:

- تتم تعبئة طلبات المستفيدين من البرنامج في المخيمات عند مدير المخيم وفي البلدات والقرى في المجالس المحلية والبلديات وتقدم إلى مكاتب الوكالة التي بدورها تقوم بفرزها واختيار المستفيدين، ومن ثم يتم تبليغهم من قبل البلديات ومدراء المخيمات.
- تقوم البلديات والمجالس بتقديم خطط عمل لمدة ثلاثة أشهر إلى مكاتب الوكالة تتضمن الأنشطة التي تحتاج إليها والتي تمثل مجالات تشغيل العمال، وبعد الموافقة من قبل برنامج التشغيل على خطط العمل يتم توزيع العمال على هذه الخطط وحسب تخصص العمال إن أمكن.
- تشكل النساء ما يقارب 30% من مستفيدين البرنامج يتم توزيعهن على مؤسسات الوكالة والمؤسسات الأهلية وعلى مجالات تناسبهن مثل الأعمال اليدوية والتصنيع الغذائي، وذلك بالتعاون مع المجالس المحلية والبلديات.
- يتم تشغيل المستفيدين في الأنشطة المحددة لمدة 25 يوم ولشهر واحد باستثناء العمال المهرة والمراقبين، وعمال الصحة والبيئة في المخيمات، حيث يعملون لمدة ثلاث أشهر مقابل 420 دولار أمريكي شهريا.
- يتم متابعة العمل من خلال الرقابة على العمال من قبل مراقب منهم، ومراقبة مسئول البرنامج في البلديات والمجالس، ومن خلال المراقبة الدورية من قبل موظفين البرنامج، وفي حالة عدم التزام العامل وغيابه بدون عذر مقبول ولأكثر من مرتين يتم فصله من العمل.
- يتم صرف المساعدة المالية في الخامس عشر من الشهر التالي للشهر الذي عمل به المستفيد من خلال شيك يصرف من إحدى البنوك.(محمد جعيتم، كانون أول،2009،اتصال شخصي)

2.6.8.2. برنامج التشغيل الطارئ في المؤسسة الفرنسية (premiere urgence):

تقوم المؤسسة الفرنسية بتنفيذ مشاريع خلق فرص عمل طارئة (العمل مقابل المال) بتمويل من المفوضية الأوروبية للشؤون الإنسانية، وبالشراكة مع المجتمعات المحلية في كل من محافظات سلفيت قلقيلية.

- هدف البرنامج: تخفيف الضائقة الاقتصادية التي يمر بها الشعب الفلسطيني بإيجاد فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل مع التركيز على الفقراء منهم، ودعم وتأهيل البنية التحتية والخدمات المجتمعية.

- معايير الاستفادة من البرنامج:

  - أن يكون عدد أفراد أسرة المستفيد 6 فما فوق.
  - أن لا يكون مستفيدا أو احد أفراد أسرته من مساعدات التشغيل الأخرى.
  - أن يكون عمره أكثر من 18 عام.
  - أن يكون عاطلا عن العمل وبدون مصدر دخل.
  - أن لا يكون من مستفيدين البرنامج خلال العام.

- مراحل تنفيذ المشروع:

  - تقوم المؤسسة بالتنسيق مع البلديات والمجالس المستهدفة وإعلامهم بمعايير وطبيعة البرنامج.
  - الطلب من البلديات والمجالس المحلية التقدم باقتراحات مشاريع والتي تمثل مجالات التشغيل وتتضمن تأهيل البنية التحتية والخدمات المجتمعية مثل إنشاء الجدران ولقيام بإصلاحات للاماكن العامة وشق الطرق والتوظيف في المؤسسات المجتمعية وذلك حسب احتياجات المجتمعات المحلية.
  - الإعلان عن البرنامج في الأماكن العامة بتوزيع طلبات يتم ملئها من قبل المستفيدين المحتملين.
  - تتم عملية اختيار أولي للمستفيدين في عملية دراسة للطلبات المقدمة من قبل لجنة تضم ممثلون عن المؤسسة وأعضاء من المجلس البلدي والمجتمع المحلي .
  - تتم دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيدين الذين تم اختيارهم في النقطة السابقة من خلال زيارات بيتيه من قبل موظفي المؤسسة.
  - يتم إعلام المجلس البلدي بقائمة المستفيدين النهائيين الذين تم اختيارهم من خلال الزيارات الميدانية كما يتم إعلام المستفيدين أنفسهم.
  - دراسة المقترحات المقدمة من قبل المجتمع المحلي من خلال زيارة موظفي المؤسسة لموقع العمل والتأكد من إمكانية تنفيذه وقدرته على استيعابه للمستفيدين ومدى أهميته.
  - تقوم المؤسسة وبالشراكة مع المجتمع المحلي بتوفير المواد الخام ألازمة لتنفيذ المشروع المتفق عليه في النقطة السابقة .
  - يتم توقيع عقود مع المستفيدين يلتزم بموجبها المستفيد بالعمل لمدة لا تقل عن عشرون يوما مقابل أن تدفع له المؤسسة مبلغ 60 شيقل عن كل يوم عمل.

- بعد البدء بتنفيذ العمل تقوم المؤسسة بتعين مراقب عمال من المستفيدين أنفسهم كما يقوم موظفيها بزيارات يومية لاماكن العمل وذلك من اجل التأكد من سير العمل وتحقيق الهداف المنشودة.
- يتم إعداد التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية الدورية عن سير العمل في البرنامج. (مانيويل ،كانون أول،2009،اتصال شخصي)

3.6.8.2. برنامج خلق فرص عمل في المنظمة التعاونية الايطالية كوبيcoopi.

- أهداف البرنامج:

- خلق فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل، وتوفير دخل بديل للإفراد في قرى وبلدات المشروع المختارة من خلال صيانة البنية التحتية في هذه البلدات.
- تحسين الظروف المعيشية للعائلات المستفيدة والتي يتم اختيارها بناء على معايير البرنامج.
- انجاز وبناء وإعادة تأهيل البنية التحتية من أرصفة، وجدران استنادي، وأكتاف شوارع، ورصف الشوارع.

- معايير الاستفادة من البرنامج:

- أن يكون عدد أفراد أسرة المستفيد 5 فما فوق.
- أن لا يكون مستفيدا أو احد أفراد أسرته من مساعدات التشغيل الأخرى.
- أن يكون عمره أكثر من 18 عام.
- أن يكون عاطلا عن العمل وبدون مصدر دخل.
- أن لا يكون أو احد أفراد أسرته موظفا.(المنظمة التعاونية الايطالية، 2009)

- آليات تنفيذ البرنامج

- يتم الاختيار المبدئي للمستفيدين والأنشطة من خلال المجالس والباديات .
- يتم دراسة خطط العمل المقدمة من المجالس والباديات ودراسة الحاجات الفعلية من قبل المؤسسة.

- يتم اختيار المستفيدين النهائي من خلال زيارات ميدانية يقوم بها موظفين المؤسسة لهم.
- يتم تشغيل العمال في النشاطات المذكورة بناءا على حاجة المجتمع المحي وبعد دراستها من قبل المؤسسة .
- تساهم المؤسسة بنسبة تصل إلى 30% من ثمن المواد الخام المستخدمة في انجاز العمل.
- تتم متابعة العمل من قبل مراقب من المستفيدين ومن قبل منسق البرنامج في البلدية أو المجلس ومن خلال الزيارات اليومية لموظفين المؤسسة لمواقع العمل.
- يتم إعداد التقارير الدورية عن سير العمل في البرنامج.(علاء نجم، كانون أول،2009 ،اتصال شخصي)

4.6.8.2. مشروع التشغيل المؤقت في مؤسسة acted.

- هدف المشروع: تأهيل أبار زراعية في منطقة المشروع، و توفير فرص عمل مؤقتة للعاطلين عن العمل.

- المعايير:

  - أن يكون المستفيد فوق 18 عام.
  - أن تكون أسرته مكونة من 6 أفراد فما فوق.
  - عاطل عن العمل لمدة ست شهور
  - غير مستفيد من برنامج تشغيل آخر.
  - أن يمتلك جزء من العمال الخبرة في مجال العمل.
  - أن يكون البئر مملوكا لمزارعين على الأقل واحد منهم من مربي الأغنام.

- آليات تنفيذ البرنامج:

  - يتم الحصول على قائمة بالآبار التي تحتاج إلى تأهيل من قبل المجالس والباديات، ومن ثم الكشف عليها من قبل المؤسسة.
  - يتم اختيار العمال المبدئي من قبل الباديات والمجالس ومن ثم يتم الاختيار من خلال زيارات ميدانية لهم من قبل موظفين المؤسسة.

- توفر المؤسسة ما يعادل 30% من المواد الخام ألازمة ، ومن ثم يتم تشغيل العمال في تأهيل البار المختارة، ويعملون لمدة 25 يوم، ويتقاضون 60 شيقل للعامل العادي و75 شيقل للفني.
- يتم متابعة العمال من خلال الرقابة اليومية لاماكن العمل من قبل منسقي البرنامج في البلديات وموظفين المؤسسة وإعداد تقارير الانجاز.(حسني بركات، كانون أول، 2009، اتصال شخصي)

5.6.8.2. برنامج التشغيل المؤقت في الجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC):

- هدف البرنامج: توفير فرص عمل مؤقتة من خلال تأهيل البنية التحتية وتحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين مع التركيز على المناطق التي تعاني المؤسسات الأخرى من الوصول أليها.

- معايير الاستفادة من البرنامج:

  - أن تكون المنطقة غير مستفيدة من برنامج تشغيل آخر.
  - أن يكون المستفيد فوق 18 عام.
  - أن يكون عاطل عن العمل وبدون مصدر دخل.
  - أن تكون أسرته مكونه من 6 أفراد أو أكثر .
  - أن لا يكون مستفيد من برنامج مساعدة من مؤسسة أخرى وقت تنفيذ البرنامج.

- آليات العمل في البرنامج:

  - إجراء دراسة احتياجات من قبل المؤسسة، وتحديد المناطق التي تعاني من صعوبة وصول المؤسسات الأخرى.
  - الإعلان عن البرنامج في الأماكن العامة في منطقة البرنامج.
  - تسجيل المستفيدين المحتملين في المجالس الواقعة ضمن منطقة البرنامج.
  - اختيار المستفيدين بالتعاون مع أعضاء المجالس حسب معايير البرنامج.
  - اختيار عينة من المستفيدين الذين تم اختيارهم في النقطة السابقة.
  - إجراء زيارات ميدانية لأفراد العينة لتأكد من استحقاقهم للاستفادة من البرنامج، وفي حالة تبين أن نسبة عالية منهم لا تستحق، يتم إعادة العملية من النقطة 2.

- توفير المواد الخام ألازمة لتنفيذ النشاطات والتي تشمل تأهيل البنية التحتية مثل إصلاح الطرق وتنظيف الأماكن العامة وبناء الجدران وغيرها، حيث تساهم المؤسسة بنسبة 30% منها تقريبا والباقي توفره المجالس.
- البدء بتشغيل العمال وتنفيذ النشاطات وتعين مراقب عمال من المستفيدين أنفسهم.
- متابعة تنفيذ النشاطات والرقابة على التزام المستفيدين من خلال الزيارات الدورية لمهندس البرنامج، وإعداد التقارير ألازمة لتقييم البرنامج.(حسني جرار، كانون أول، 2009، اتصال شخصي)

8.8.2. تعقيب على برامج التشغيل:

يتضح من العرض السابق لبرامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية، أن هناك تشابها كبيرا في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وفي معايير الاستفادة منها كما أن آليات تنفيذها لا تختلف كثيرا من مؤسسة إلى أخرى، ويعود ذلك إلى أن اغلب تمويلها الاتحاد الأوروبي، الذي يجب أن تستوفى شروطه قبل موافقته على البرنامج ومنح التمويل، وأنها تندرج ضمن المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين، حيث تتلخص أهداف هذه البرامج بتخفيف الضائقة الاقتصادية وبتوفير الدخل البديل لأسر العاطلين عن العمل وخاصة الفقراء منها، من خلال توفير فرصة عمل مؤقتة لأحد أفرادها في مشاريع عامة، مع التركيز على تأهيل البنية التحتية لتعظيم الأثر المادي لها، ولكن تحقيق هذه الأهداف يتطلب معايير واليات تضمن الوصول إلى المستهدفين المستحقين وحسن استغلال الموارد المخصصة لها، والذي من الممكن تحقيقه من خلال تطبيق نظام الاستهداف بشكل كامل، حيث أن الاستهداف الجغرافي أولا والاستهداف الأسري ثانياً هما حجر الأساس التي ينطلق منه تحقيق هذه الأهداف فالاستهداف الجغرافي الصحيح يضمن الوصول إلى المناطق التي تحوي اكبر عدد من المتعطلين عن العمل والفقراء، والمناطق التي تكون أكثر حاجة إلى مشاريع البنية التحتية، بأقل التكاليف الإدارية، مع العلم انه ليس من الضروري أن تجتمع أعلى نسب للفقر والبطالة مع الحاجة إلى هذه المشاريع في منطقة جغرافية واحدة عند اختيارها حيث يمكن نقل المستفيدين من العاطلين والفقراء إلى منطقة أخرى تكون بحاجة أكثر لهذه الأيدي العاملة وذلك لتعظيم الأثر المادي لهذه البرامج والمتمثل في بناء وتأهيل البنية التحتية، أما تطبيق الاستهداف الأسري فهو الضمانة الوحيدة للوصول إلى المستفيدين المستحقين حيث أن اختيار الأسر الأكثر حاجة أو فقرا والأسر التي تشهد فترات طويلة من التعطل عن العمل والتي تفتقر إلى الدخل الذي يكفل لها تامين حاجياتها الأساسية، يحقق العدالة في التوزيع والمساواة بتوفير الدخل للأسر الأكثر حاجه، وبالتالي يحقق هدف تخفيف الضائقة الاقتصادية والتخفيف من الفقر إذا

ما تم الوصول لمن يعانون منها فقط، كما يضمن مخرجات مادية اكبر من النتائج المحققة فيما لو تم اختيار غير المستحقين لالتزام الفئة الأولى بالعمل نتيجة حاجتهم لهذا العمل والدخل المتأتي منه، فمن الممكن أن يتم اختيار وتشغيل العدد المخطط من المستفيدين لبرنامج معين ويكونوا احد أفرادها في حالة تعطل عن العمل ضمن الموارد المخططة، فهذا يحقق الكفاءة للبرنامج ولكن إذا تم اختيار هذا العدد من المستحقين الفقراء أو الأكثر حاجة بأقل عدد من غير المستحقين فان البرنامج يكون قد حقق الفاعلية حتى لو كانت تكاليفه الإدارية اكبر، وبالنسبة لبرامج التشغيل سالفة الذكر فمن الملاحظ وكما تشير بعض الدراسات كدراسة حسن (2005) ودراسة منظمة الغذاء العالمية(2008) التي أجريت على برامج المساعدات المقدمة للفقراء بشكل عام، أنها لا تحقق الفاعلية بالمعنى السابق لاختيارها العديد من الأسر غير المستحقة واستثناء الكثير من الأسر المستحقة والأكثر استحقاقا، وعدم توجيهها واستهدافها للفقراء، وخاصة البرامج التي لا تطبق نظام الاستهداف الأسري بشكل كامل، فهل هذا راجع إلى عدم تطبيق معايير الاستهداف بشكل كامل من قبل المؤسسات، أم أن هذه المعايير لا تضمن الوصول إلى المستحقين أو أنها عامة بعض الشيء، أم أن هناك أسباب أخرى؟ وخاصة في ظل نسب البطالة والفقر العالية وفي ظل ثقافة المساعدات السائدة في المجتمع الفلسطيني.

للإجابة على هذه التساؤلات لابد من إجراء المزيد من الدراسات والتحليلات وملاحظة والتعرف على هذه البرامج بشكل أكبر، ويعزو الباحث السبب في عدم فاعلية هذه البرامج وبرامج المساعدات بشكل عام إلى مزيج من الأسباب المترابطة منها:

- الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني والتي تنص أن هذه المساعدات هي من حق الجميع، وتقدم أعداد هائلة للحصول عليها مع محدودية مواردها، مما يؤدي إلى صعوبة الوصول إلى المستحقين وزيادة تكاليفها الإدارية وبالتالي انخفاض نسبة الموارد المقدمة للمستفيدين.
- عدم التطبيق الكامل لمعايير الاستهداف الأسري من قبل المؤسسات حيث أن الاستهداف الجيد يتطلب استخدام وسائل متعددة أهمها إجراء دراسة ميدانية من قبل المؤسسة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والتأكد من انطباق المعايير على جميع المستهدفين، وهذه الوسيلة غير مطبقة في جميع البرامج لتكاليفها الإدارية العالية، وخاصة أن عدد المستفيدين والتكاليف الإدارية تكون محددة سلفا في مقترح المشروع، وخير دليل على عدم الاستهداف الجيد وانطباق المعايير، مشكلة البدائل التي تواجهها برامج التشغيل حيث يتم اختيار من يملك عملا وغير محتاج لهذه الفرصة، فبعد اختياره يتغيب عن العمل ويقترح بديل عنه لانشغاله في عمله الآخر.

- أن بعض المعايير المستخدمة لا تضمن الوصول إلى المستفيدين الأكثر استحقاقا، فالمعيار ألذي يشترط وجود ست أفراد في الأسرة، رغم انه يمثل الأسرة الفلسطينية النموذجية، لا يضمن الوصول إلى جميع الأسر المستحقة لوجود العديد من الأسر الفقيرة والمتعطلة عن العمل والتي تعيش ظروفا اقتصادية صعبة والمكونة من اقل من خمس إفراد.

إن برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية شانها شان باقي برامج المساعدات الاجتماعية موجه إلى فئة معينة من المجتمع الفلسطيني وهي فئة الفقراء لتوفر لهم نوعا من الحماية الاجتماعية ومساعدتهم على مواجهة الأزمة الاقتصادية التي يمرون بها والتخفيف من حدة الفقر الذي يعيشون فيه، وتحقيق نوع من عدالة التوزيع والمساواة في الموارد و توفير احتياجاتهم الضرورية والتي تعتبر احد أهداف التنمية، وهذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الوصول إلى هذه الفئة بشكل دقيق وهذا لا يتم إلا من خلال التطبيق الكامل لنظام الاستهداف بشقيه الإداري والأسري، الذي يضمن رغم كبر هذه الفئة في المجتمع الفلسطيني وضع معايير ملائمة مع الوضع الفلسطيني وتحديد الفئة المستهدفة والوصول إليها، واختيار الأسر المحتاجة والأكثر حاجة واستثناء غير المحتاجين، كما يساهم في تحقيق هدف هذه البرامج والمتمثل بانجاز مشاريع عامة كمشاريع تأهيل البنية التحتية من خلال زيادة الالتزام المستفيدين بالعمل وبالتالي زيادة الإنتاج المادي لهذه البرامج ولكن هذا الهدف بالإضافة إلى حسن الاختيار الذي يضمنه نظام الاستهداف بحاجة إلى تطبيق نظام متابعة فعال، تكون الملاحظة المباشرة والمستمرة من قبل المؤسسات ألمنفذه لهذه البرامج أساسا فيه، وعدم قصرها على مراقب من العمال أنفسهم وعلى رقابة المجالس والباديات، وخاصة في ظل عدم التزام بعض المجالس واهتمامها وعدم استفادتها القصوى من هذه البرامج، وعدم تخطيطها لها.

وعند النظر إلى الملاحظة المطبقة في بعض هذه البرامج لأداء المستفيدين أثناء التنفيذ، نجد أنها تتمثل في زيارات ميدانية خاطفة يقوم بها الموظفين لمواقع العمل كل أسبوع وفي بعض الأحيان كل شهر، واعتمادها على مراقب من المستفيدين أنفسهم والذي لن يستطيع إلزام العاملين على الالتزام بالوقت والانجاز المطلوب، لذا نجد عدم التزام بالوقت من قبل المستفيدين، وان إنتاجيتهم عند حدها الأدنى، وذلك لكون المراقب مستفيد منهم ولا يملك الصلاحيات، وتربطه بهم علاقات اجتماعية، ولقناعتهم بان هذه البرامج هي مساعدة دون مقابل، وكذلك رقابة المجالس المحلية لا تعطي النتائج المطلوبة، وهذا لن يحقق هدف البرنامج المتمثل في زيادة الثروة المادية في مشاريع البنية التحتية، وزيادة المستفيدين غير المباشرين وبالتالي تحقيق فاعلية اكبر لهذه البرامج.

9.2 الدراسات السابقة

تناولت الكثير من الدراسات موضوع البطالة والتقييم بشكل عام ولكن من خلال مراجعة أدبيات الدراسة وجد أن القليل منها تناول موضوع تقييم برامج التشغيل المؤقت، لذا وجد الباحث انه من الضروري تقييم هذه البرامج، وقد كان من بين الدراسات ذات العلاقة بالبطالة وبرامج التشغيل ما يلي:

دراسة البطمة (1998): بعنوان برامج إيجاد فرص عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة تأثير هذه البرامج على الفقر والتشغيل والبنية التحتية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينت الدراسة أن لبرامج التشغيل البسيطة، مثل البرامج التي تركز على أعمال التنظيف وصيانة القنوات الزراعية، تأثيرا كبيرا على تخفيض حدة الفقر الناتج عن الدخل المحدود، وكذلك عن طريق إيجاد فرص أكثر لتشغيل العاطلين عن العمل، أي أنها فعالة في المدى القصير، أما برامج التشغيل التي تعنى بالبنية التحتية فتأثيرها طويل الأمد، لكن ليس لها القدر نفسه من التأثير الايجابي على الفقر وعدد المشتغلين، ولبرامج البنية التحتية تأثير ايجابي على الاقتصاد ككل، لان لها دور في إيجاد فرص عمل أخرى بطريقة غير مباشرة في مجالات الاقتصاد المختلفة، كما بينت الدراسة أن برامج التشغيل في البنية التحتية لها اثر اكبر على تنمية قدرات العمال من البرامج البسيطة، و بينت انه يوجد فروق في الأثر الناتج عن هذه البرامج باختلاف المؤسسات المنفذة . ومن بين التوصيات التي خرجت بها الدراسة، ضرورة إيجاد وسائل للتركيز على المناطق الأكثر فقرا، وفي نفس الوقت يجب أن تغطي جميع المناطق في وقت الإغلاقات، يجب إبقاء معدلات الأجور متدنية لاستثناء غير الفقراء، يجب التركيز على البرامج البسيطة في الظروف التي تتطلب تشغيل عدد كبير من العمال لمحاربة الفقر .

بكدار (2008): تقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفقر، وقد تم إعداد هذا التقرير استنادا إلى تحليل العوامل السياسية والاقتصادية، وقد كشف التقرير أن أكثر من 2.2 مليون فلسطيني يعيشون تحت خط الفقر، وان برامج الدعم الحكومي غير قادرة على مواجهة ظاهرة الفقر ، وان الفقراء تحت رحمة سياسة المانحين، وان هناك حاجة لبرامج مكثفة لخلق 200 ألف فرصة عمل. وقد كان من بين التوصيات التي خرج بها التقرير ضرورة العمل على تنفيذ برامج لخلق فرص عمل، ضرورة التركيز على المناطق المهمشة، توجيه الدعم والمساعدات إلى الأسر الأكثر فقرا والى الأسر التي ترأسها نساء، الاستمرار في تقديم الدعم الإغاثي وبرامج التشغيل الطارئ.

UNRWA (2010): تقرير لوكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين حول برنامج التشغيل المؤقت في غزة، اظهر الجزء الخاص بأثر البرنامج انه لم يستطيع الوصول إلى الهدف المخطط من حيث عدد المستفيدين حيث كان يهدف إلى توفير 25000 فرصة عمل شهريا ولكن قلة تمويل البرنامج من قبل المانحين أدت إلى توفير 10000 فرصة عمل شهريا من المستفيدين المسجلين لدى الوكالة والبالغ عددهم 180000، كما اظهر التقرير أن البرنامج ساعد على إعادة 700 مشروع صغير من خلال توفير العاملين لهذه المشاريع، كما وفر 1200 فرصة عمل في المرافق الصحية ومكافحة الحشرات وإدارة خدمات الصرف الصحي، كما وفر 2000 فرصة عمل في قطاع الزراع وصيد الأسماك، و1700 فرصة عمل في المدارس ومؤسسات التعليم المختلفة.

دراسة لداوده والشلبي (2009): بعنوان استهداف الفقراء في فلسطين المعايير الحالية واقتراح تحسينها، وقد أجريت هذه الدراسة بهدف تطوير معايير واليات الاستهداف الخاصة ببرامج المساعدات الاجتماعية المقدمة للأسر الفقيرة، من خلال مراجعة التجربة العالمية في هذا المجال، حصر وجمع آليات ومعايير الاستهداف المستخدمة في برامج المساعدات الاجتماعية من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسات ألمنفذه ومن خلال مراجعة مطبوعاتها، إجراء مقابلات مع المسئولين في هذه المؤسسات. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن معايير واليات الاستهداف المستخدمة في هذه البرامج تختلف باختلاف البرنامج وان المعايير واليات التي تتسم بموضوعية جيدة أي تمكن من الوصول للمستحقين وتقليل غير المستحقين تتسم بارتفاع تكاليفها والوقت الذي تتطلبه والعكس، وان اغلب هذه البرامج تعتمد على التمويل الخارجي وتتأثر بتوجهات وسياسات المانحين بما فيها المعايير المستخدمة. ومن بين الاقتراحات التي خرجت بها الدراسة، البناء على المعايير القائمة كون هذه المؤسسات تملك الخبرة في هذا المجال، أن تكون المعايير المستخدمة قادرة على الاستجابة للمتغيرات وخاصة التمويل، توحيد المعايير المستخدمة في هذه البرامج وبناء قاعدة بيانات موحدة تشتمل على معلومات عن الأسر والمشاريع السابقة والمجتمعات واحتياجاتها تستند إليها عند تخطيط المشاريع، ضرورة تطبيق نظام متابعة وتقييم فعال لتوفير وتحديث البيانات الخاصة بهذه البرامج.

استطلاع واسع النطاق لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني(2008): اجري في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، بهدف التعرف على احتياجات الفلسطينيين، وقد شمل عينة وصلت إلى 4938 فرد، وقد بين الاستطلاع، وبعد سؤال العينة عن أهم احتياج للفلسطينيين، أن التشغيل يعتبر أهم هذه الاحتياجات، حيث أن 42% من المبحوثين أجابوا بان التشغيل هو أهم احتياجات الشعب الفلسطيني، مما يؤكد أهمية برامج التشغيل في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة.

UNRWA (2009): اظهر تقرير لوكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين حول برنامج التشغيل المؤقت في الضفة الغربية، أن البرنامج يساعد في تحقيق الأمن الغذائي للأسر المستفيدة، كما أن البرنامج يساهم في توسيع نطاق ألرفاه الاجتماعي، كما اظهر التقرير نتائج استطلاع اجري في ابريل 2009 لتقييم البرنامج والذي أشارت نتائجه إلى حالة الرضا عن البرنامج وهذا ما عبر عنه 83% من المستطلعة أرائهم وخاصة مع زيادة مشاركة النساء التي بلغت 35% من عدد المستفيدين.

دراسة حسن (2005): بعنوان الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته حالة عملية محافظة جنين، وقد أجريت الدراسة بهدف التعرف على الوسائل الذاتية والخارجية التي اعتمدت عليها الأسر الفقيرة في محافظة جنين من اجل التعايش مع الفقر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال توزيع استبيان على عينة الدراسة والتي بلغت 168 أسرة فقيرة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: لم تكن برامج التشغيل المؤقت ومكافحة البطالة موجهة للفئات الفقيرة والمعرضة للفقر حيث أن 79% من الأسر الفقيرة في العينة لم تستفد من هذه البرامج. ومعظم النساء اللواتي يعلن الأسر الفقيرة يعملن ربات بيوت وغير منخرطات في سوق العمل .

دراسة شريف وانفو(2005): بعنوان نظرة الفلسطينيين لمدى نجاعة المساعدات الإنسانية المقدمة لهم، وقد أجريت الدراسة بهدف تمكين المنظمات الإنسانية الداعمة للفلسطينيين بالحصول على تقييم فعلي لكيفية نظرة المستفيدين من هذه المساعدات ومدى تلبيتها لحاجياتهم المعيشية اليومية، ولتحقيق هدف الدراسة تم سؤال عينة من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة بلغت 1700 فلسطيني ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي: أن 64%من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر وأبرزت مطالبة الفلسطينيين بمواطن شغل بدل المساعدة الإنسانية، وأن بناء الجدار والاغلاقات قد أدت إلى فقدان حوالي 30% من فرص العمل منذ بداية الانتفاضة، وهو ما افقد العائلات الفلسطينية التي كانت تجد شغلا في إسرائيل حوالي 75% من دخلها، وأن المساعدات المقدمة للفلسطينيين في قطاع غزة منذ عام2000 إلى 2005 تمثلت في حصول38% من السكان على مساعدات غذائية بينما حصل 8% منهم على مساعدات مالية، ولم يحصل إلا 4% على مساعدات في شكل موطن شغل، وغالبية الذين شملتهم الدراسة طالبو بتوفير مواطن شغل في المقام الأول.

دراسة مشتركة ل wfp،un، fao (2008): أجريت بهدف لتقييم برامج الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقدت اعتمدت الدراسة على جمع المعلومات ميدانيا توزيع 2133 استبانه على المستفيدين من هذه البرامج، وإجراء 300 مقابلة مع خبراء في هذا المجال ومسئولين في منظمات المجتمع المدني، و27 مقابلة مع المجالس المحلية. وقد كان من بين النتائج التي توصلت

لها الدراسة أن 24% من الأسر الأغنى يتلقون مساعدات، وان 29% من أفقر الأسر لا يتلقون مساعدات.

دراسة صبيح (2002): بعنوان اثر الحصار الإسرائيلي على البطالة في الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى، وقد أجريت الدراسة بهدف تحليل اثر الحصار الإسرائيلي على حجم ومعدلات البطالة، وبيئة المتعطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية، وقد اعتمدت على مسوح القوى العاملة التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وعلى نتائج مسح اثر الإجراءات الإسرائيلية على سوق العمل الفلسطيني . وقد كشفت الدراسة، أن هناك تغيرات ملموسة سببها الحصار الإسرائيلي في حجم ومعدلات البطالة، وفي بنية العاطلين عن العمل، حيث تضاعفت معدلات البطالة عدة مرات، وتراجعت بشدة نسبة وحجم العمالة في إسرائيل والمستوطنات، حيث أصبح إغلاق سوق العمل في إسرائيل المصدر الأساسي للبطالة.

دراسة مقداد (2005): بعنوان دور الجمعيات الخيرية ألاغاثيه في الاقتصاد الفلسطيني(دراسة حالة في قطاع غزة)، وقد أجريت الدراسة لمعرفة ما إذا كان أسلوب الدعم الإغاثي الحالي هو الأسلوب الأمثل، والتعرف على بدائل الدعم الإغاثي، بيان أثر الدعم الخيري على صمود الشعب الفلسطيني وعلى أداء الاقتصاد الفلسطيني، وقد اعتمد الباحث في دراسته على جمع البيانات الميدانية عبر مجموعة من المقابلات مع المختصين إضافة إلى استبانه موجهة لشرائح المجتمع المستفيدة من الدعم الإغاثي لعينة تكونت من 250 مشاهدة. وقد بينت الدراسة إلى أن الدعم الإغاثي لا يمكن إهمال آثاره على فئة الفقراء والمتضررين، غير أن هذه الآثار لم ترتق لتؤثر على استقرار الاقتصاد وخلق فرص العمل اللازمة لتخفيض مشكلة البطالة في فلسطين وتحقيق التنمية المستدامة، ومع ذلك فإنه يمكن إعادة صياغة هذه الإعانات لدعم الفقراء عبر الاهتمام بالمشاريع الصغيرة سواء الجماعية أو الفردية بما يحقق اغتناء الفقراء خاصة الرياديين منهم وإخراجهم من دائرة الفقر، إضافة إلى دعم الاقتصاد الوطني. وقد أوصى الباحث بتدريب كادر المنظمات الأهلية وتشجيع التنسيق بينها، بالإضافة إلى تشجيع دور الاقتصاد المنزلي وإنشاء المشاريع الصغيرة الإنتاجية لخلق فرص عمل للفقراء مع توزيع الإعانات بشكل عادل وأخذ المناطق المتضررة والحدودية في الاعتبار.

دراسة لبد وآخرون (2006): بعنوان مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، حيث هدفت الدراسة إلى إعطاء صورة عن الوضع الحالي للعمالة في قطاع غزة وأسباب البطالة، وكذلك عواقبها ونتائجها وأساليب علاجها، وخلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات كان منها:

- إن وضع إستراتيجية للتشغيل تتجاوب مع الظروف غير الطبيعية التي يعيشها الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني أصبح ضرورة لمواجهة أزمة البطالة والفقر التي يعاني منها الجزء الأكبر من المجتمع الفلسطيني.
- تضامن كل القوى الفاعلة في الاقتصاد الفلسطيني من مؤسسات حكومية وقطاع خاص ومؤسسات غير حكومية والنقابات العمالية لوضع برنامج تشغيل فلسطيني يعمل على إيجاد فرص عمل حقيقية سنوية وذلك من خلال زيادة أداء كل من القطاعات الإنتاجية.
- مراجعة خطط التنمية المتزاحمة، خاصة فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بتوفير فرص عمل ودعم القطاع الخاص والبنية التحتية والبرامج ذات البعد الاجتماعي، بحيث يتم بناءها على أساس الأولويات الفلسطينية وتنطلق من الواقع والاحتياج الفلسطيني.
- ضرورة دراسة وتقييم جميع فرص العمل والوظائف المتاحة في القطاع العام والمنظمات غير الحكومية من جهة وعدد الموظفين الذين يشغلونها من جهة أخرى، وإزالة أي مظاهر للوظائف الوهمية.
- تقييم كل برامج التشغيل والتي تقوم بها أطراف متعددة و زيادة التنسيق بينها، وأن تكون هادفة وشفافة لكي يستفيد منها العاطلين عن العمل، والعمل على تحويل برامج التشغيل الإغاثي إلى برامج تشغيل تنموي بالتنسيق مع القطاع الخاص، العمل على تعزيز برامج الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي لمحاولة مساعدة العاطلين عن العمل خاصة الأسر الأكثر فقرا.

10.2 التعقيب على الدراسات السابقة

تبين من خلال مراجعة الدراسات السابقة أن معظمها تناول موضوع والبطالة التشغيل وبرامج المساعدات الاجتماعية بشكل عام، والدراسة التي تناولت برامج إيجاد فرص عمل، اتخذت طابع المقارنة بين هذه البرامج بشكل عام، وكانت منذ أكثر من عشر سنوات، كما أن الدراسات التي تناولت هذه البرامج كانت عبارة عن تقارير للمنظمات ألمنفذه فيها عرض للانجازات ومدى الرضا عن البرنامج وهذا من متطلبات الحصول على التمويل حيث أن نشر الانجازات التي حققتها المؤسسة وإظهار مدى رضا المستفيدين يسهل في عملية الحصول على التمويل ولم تظهر الدراسات والتقارير الخاصة ببرامج التشغيل نقاط الضعف في هذه البرامج كنسبة غير المستحقين كما أظهرتها الدراسات الخاصة ببرامج المساعدات بشكل عام والتي طالب معظمها بإيجاد برامج تشغيل لتوفير فرص عمل، كما أن هذه الدراسات لم تركز على برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية بشكل خاص، لذا واستكمالا للدراسات السابقة، ولضرورة تقييم برامج

التشغيل المؤقت، أجريت هذه الدراسة لتقييم برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وإجراءاتها

1.3 مقدمة

يتناول الباحث في هذا الفصل الإجراءات والمنهجية التي أتبعها لإتمام هذه الدراسة وبلوغ هدفها العام ، والذي يتجلى في تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية، حيث يصف منهج الدراسة، وعينة الدراسة، وطريقة اختيارها وكذلك أدوات الدراسة وطريقة بنائها وصدقها، وثباتها، ومتغيرات الدراسة، وإجراءات تطبيقها والمعالجة الإحصائية.

2.3 منهج الدراسة

للوصول إلى أهداف الدراسة فقد توجب على الباحث جمع البيانات الكمية والكيفية عن مشكلة الدراسة، ووصفها كما هي على ارض الواقع ومن ثم تحليل هذه البيانات وربطها مع الظواهر الأخرى ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، وتفسيرها للوصول إلى نتائج الدراسة، لذا ومن اجل تحقيق ذلك فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي.

3.3 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية العاملة في شمال الضفة الغربية، ونظرا لتعدد المؤسسات الدولية التي تقوم بتنفيذ برامج تشغيل فقد حدد الباحث المعايير التالية والتي يجب توافرها في مجتمع الدراسة وهي:

- أن يكون برنامج التشغيل منفذ من قبل هيئة أو مؤسسة دولية.
- أن يصرف أكثر من 60% من ميزانيتها كأجور للعمال المستفيدين من هذه البرامج .

ووفقا للمعايير السابقة فقد تكون مجتمع الدراسة من(48) موظفا يعملون في خمس مؤسسات دولية تنفذ برامج تشغيل مؤقت على اختلاف المؤسسات التي يعملون بها، ومواقعهم الوظيفي، ومؤهلاتهم العلمية، وسنوات خبرتهم.

4.3 عينة الدراسة

نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة وإمكانية إجراء المسح الشامل له، فقد قام الباحث بتوزيع الاستمارات على مجتمع الدراسة كاملا، على مرحلتين تم في المرحلة الأولى توزيع وجمع 10 استبيانات لفحص ثبات الأداة، وفي المرحلة الثانية تم توزيع باقي الاستمارات، ولكن بعد استرجاعها تبين أنها لم تسترجع كاملة، فقد استرجع منها (35) استمارة فقط تكونت منها عينة الدراسة. والجداول التالية توضح توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة المستقلة:

جدول 1.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤسسة.

المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
UNRWA	12	%34.3
COOPI	7	%20
Premiere Urgence	9	%25.7
Acted	5	%14.3
ICRC	2	%7.5
المجموع	**35**	**%100**

تبين بيانات الجدول السابق أنه ما نسبته (34.3%) من أفراد العينة يعملون في وكالة غوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين، وان(20.0%) من أفراد العينة يعملون في المؤسسة التعاونية الايطالية (coopi)، وان (25.7%) من عينة الدراسة يعملون في المؤسسة الفرنسية (premiere urgence) وان ما نسبته(14.3%) من أفراد عينة الدراسة يعملون في (acted) وان (5.7%) من أفراد العينة يعملون في مؤسسة الجنة الدولية للصليب الأحمر (icrc) كما تبين أن وكالة الغوث والمؤسسة الفرنسية قد احتلتا المرتبتان الأعلى ويرجع ذلك إلى أن وكالة الغوث هي صاحبة برنامج التشغيل

الأكبر وعدد الموظفين الأعلى بين المؤسسات، وأما المؤسسة الفرنسية فيرجع إلى الاهتمام بالدراسة حيث تم استرجاع كامل الاستمارات التي وزعت على موظفيها.

جدول 2.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي.

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
ميداني	16	%45.7
إداري	11	%31.4
مدير مشروع	3	%8.6
منسق	5	%14.3
المجموع	**35**	**%100**

يتبين من الجدول(2.3) أن **(45.7%)** من العينة التي شملتها الدراسة يعملون في برامج التشغيل كموظفين ميدانين، وان ما نسبته **(31.4%)** من عينة الدراسة يعملون في الأعمال الإدارية، وان نسبة**(8.6%)** هم في منصب مدير مشروع ،كما تبين أن نسبة **(14.3%)** من العينة يعملون كمنسقين قي برامج التشغيل، وهذا التوزيع لأفراد العينة يتناسب مع طبيعة عمل برامج التشغيل، حيث أن الأنشطة التي تشتمل عليها برامج التشغيل ذات طبيعة ميدانية أكثر من غيرها بالإضافة إلى الأعمال الإدارية، وضرورة أن يشتمل كادر البرنامج على منسق للتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.

جدول 3.3: يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي .

الموقع الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	9	%25.7
بكالوريوس	23	%65.7
ماجستير فأعلى	3	%8.6
المجموع	**35**	**%100**

تظهر بيانات الجدول (3.3) أن أفراد عينة الدراسة وزعوا حسب مؤهلاتهم العلمية إلى(25.7%) من حملة الدبلوم و (65.7%) من حملة البكالوريوس، و(8.6%) ممن أصحاب الدراسات العليا. ويتناسب هذا مع توزيع أفراد العينة حسب مواقعهم الوظيفية، ويرجع هذا التوزيع إلى أن بعض الأعمال مثل الأعمال الإدارية البسيطة لا تتطلب مؤهلات عالية وان بعض المواقع الوظيفية مثل المنسقين والمدراء تتطلب مؤهلات علمية أعلى.

جدول 4.3: ويوضح توزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة .

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
اقل من سنة	4	%11.4
من سنة إلى 3 سنوات	10	%28.6
أكثر من 3 سنوات	21	%60.0
المجموع	**35**	**%100**

تشير بيانات الجدول (4.3) أن ما نسبته (**11.4%**) من الأفراد التي شملتهم عينة الدراسة كانت خبرتهم في هذا المجال اقل من سنة، وان من كانت خبرتهم في هذا المجال بين سنة وثلاث سنوات كانت نسبتهم(**28.6%**) من أفراد العينة، أما باقي أفراد العينة والتي كانت نسبتهم (**60.0%**) فقد كان لديهم خبرة أكثر من ثلاث سنوات، وترجع قلة سنوات الخبرة في برامج التشغيل بشكل عام إلى حداثة تنفيذها في المؤسسات الدولية العاملة في فلسطين.

5.3 أدوات الدراسة

من اجل جمع البيانات وتحليلها وإتمام هذه الدراسة وبلوغ أهدافها قام الباحث باستخدام ثلاث أدوات كانت كما يلي:

- الأداة الأولى: الاستبانه، حيث قام الباحث بعد الاطلاع على الأدب السابق المتعلق بالدراسة وإجراء الزيارات الميدانية الضرورية للتعرف على برامج التشغيل المؤقت، والاطلاع على بعض الدراسات السابقة قام الباحث بتصميم استبانه تكونت من أربعة أقسام:
  - القسم الأول: خاص بالجزء الإرشادي.
  - القسم الثاني: خاص بالبيانات الأساسية الخاصة بالمستجيب.
  - القسم الثالث: خاص بمحاور الدراسة الخاصة بتقييم برامج التشغيل المؤقت من خلال المحاور التالية:

    - محور وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل المؤقت وقد احتوى على 12 فقرة من الفقرة الأولى إلى الفقرة 12.
    - محور معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت واحتوى على 18 فقرة من (13-30).

- محور معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت واحتوى على 16 فقرة من الفقرة31 إلى الفقرة 46.
- محور وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت واحتوى على 9 فقرات من الفقرة 47الى الفقرة 55.
- المحور الخاص باليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت واحتوى على 14 فقرة من الفقرة 56 إلى الفقرة 69.
- المحور الأخير والخاص آليات التقييم في برامج التشغيل المؤقت واحتوى على 20 فقرة كانت من الفقرة رقم 70 إلى الفقرة 89.
- القسم الرابع: خاص بالمعيقات التي تواجه برامج التشغيل، وبالمقترحات التي تعزز من كفاءة وفاعلية هذه البرامج، من خلال سؤال مفتوح خاص بالمعيقات وآخر خاص بالمقترحات.

- الأداة الثانية: المقابلة حيث قام الباحث بتصميم دليل مقابلة خاص به، وإجراء المقابلات الضرورية مع مسئولي برامج التشغيل المؤقت والحصول على البيانات الضرورية لتحقيق أهداف الدراسة من خلال سؤالهم عن أهداف برامج التشغيل، واليات عملها، وأعداد المستفيدين من هذه البرامج وتوزيعهم الجغرافي، وغيرها من الأسئلة حول برامج التشغيل المنفذة من قبل مؤسستهم.
- الأداة الثالثة: الملاحظة غير المباشرة من خلال ملاحظة الإحصائيات الخاصة بالقوى العاملة وأعداد السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقارير برامج التشغيل الخاصة بأعداد المستفيدين وتوزيعهم الجغرافي والمقارنة بينها، وذلك من اجل إجابة أسئلة الدراسة الخاصة بدور هذه البرامج في الحد من البطالة، وتوفير الدخل للمتعطلين عن العمل.

6.3 صدق أداة الدراسة

لمعرفة دقة الأداة وصدقها في قياس ما صممت من اجله، تم تصميم الأداة بصورتها الأولية وعرضها على المشرف وعلى مجموعة من المختصين بالبحث العلمي وبموضوع الدراسة، للتأكد من صياغتها اللغوية ومدى مناسبة الفقرات لمحاور الدراسة، ومن ثم قام الباحث بالأخذ بالمقترحات المناسبة وإجراء التعديلات ألازمة ومن ثم خرجت الأداة بصورتها النهائية.

7.3 ثبات الأداة

لمعرفة درجة ثبات أداة الدراسة المتعلقة بتقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية تم حساب الثبات (كرونباخ ـ ألفا)، باعتباره مؤشراً على التجانس الداخلي، وذلك من خلال توزيع فقرات الأداة أل(89) فقرة على عينة ثبات استطلاعية بلغت (10) استبيانات حيث تبين أن الأداة تتمتع بمعاملات ثبات عالية نسبياً، وذلك على مستوى المحاور الفرعية وعلى الأداة الكلية، إذ بلغ معامل الثبات للأداة الكلية (0.92) وهو مقياس جيد ويفي بأغراض الدراسة، والجدول التالي يبين معاملات الثبات على محاور الدراسة الستة والدرجة الكلية حسب معادلة (كرونباخ – ألفا):

جدول 5.3: معاملات الثبات على محاور الدراسة والدرجة الكلية حسب معادلة كرونباخ –ألفا.

الرقم	المحاور	قيمة ألفا
1	وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل المؤقت	0.79
2	معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل	0.81
3	معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل	0.87
4	وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل	0.72
5	متابعة في برامج آليات المتابعة في برامج التشغيل	0.84
6	آليات تقييم برامج التشغيل	0.69
	الدرجة الكلية	0.92

يتضح من الجدول (5.3) أن ثبات الاستبانه لمحاورها المختلفة يتراوح بين (0.69- 0.87)، وأما الثبات الكلي فقد كان (0.92)، وهذه القيم جيدة وتفي بالغرض المطلوب من هذه الدراسة.

8.3. إجراءات تطبيق الدراسة

للوصول لهدف الدراسة العام والمتمثل في التعرف على تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية قام الباحث بالخطوات التالية:

- الاطلاع على الأدبيات السابقة وجمع البيانات وتحديد مشكلة الدراسة.
- الاطلاع على الإحصائيات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة.
- بعد تحديد المشكلة قام الباحث بتصميم استمارة ودليل مقابلة لجمع البيانات.

- إجراء مقابلات تلفونية مع المؤسسات الدولية العاملة في شمال الضفة لتحديد المجتمع.
- بعد تحديد مجتمع الدراسة والمتمثل في خمس مؤسسات دولية تنفذ برامج تشغيل مؤقت في شمال الضفة الغربية وذلك حسب محددات الدراسة ، تم التنسيق معهم لتوزيع الاستبيانات على الموظفين وإجراء المقابلات مع المسئولين.
- قام الباحث بتوزيع 10 استبيانات كعينة تجريبية، ومن ثم تحليلها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) لفحص ثبات أداة الدراسة
- قام الباحث بتوزيع الاستبيانات بصورة شخصية، ومن ثم إجراء المقابلات والحصول على البيانات ألازمة لإتمام الدراسة.
- بعد جمع الاستبيانات من المبحوثين تم تفريغ بيانات الاستمارات(الأداة الأولى) المسترجعة وعددها (35) استمارة بواسطة برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) ثم قام الباحث باستخراج وتفسير النتائج الخاصة بتقييم برامج التشغيل والتعليق عليها.
- ومن ثم قام الباحث بتفريغ بيانات المقابلات التي أجراها وملاحظة الإحصائيات الخاصة بالقوى العاملة ومستويات المعيشة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووثائق الخاصة بأعداد المستفيدين وتوزيعهم الجغرافي التي حصل عليها من المؤسسات، وإجراء المقارنات واستخراج النتائج الخاصة بدور هذه البرامج في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية وتوفير الدخل البديل، وتفسيرها والتعليق عليها.
- ومن ثم قام الباحث باستخلاص الاستنتاجات والتوصيات الخاصة بالدراسة.

9.3 متغيرات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على نوعين من المتغيرات هي:

- المتغيرات المستقلة وتمثلت في: متغير المؤسسة، ومتغير الموقع الوظيفي للموظف، ومتغير المؤهل العلمي، ومتغير سنوات الخبرة.
- المتغيرات التابعة وتمثلت في: تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية.

10.3 أساليب المعالجات الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات من عينة الدراسة، وتفريغ استجابات أفراد العينة وإدخالها إلى الحاسب الآلي، تم معالجتها باستخدام برمجية أل (spss) بهدف الحصول على معالجات إحصائية وصفية دقيقة لتلك

البيانات المتوفرة، لذلك بعد تحويل استجابات أفراد العينة على السلم الخماسي، تم حساب التوزيعات التكرارية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة.

كما تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Anova) لتوضيح دلالة الفروق الإحصائية لمتوسط إجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك بالموازنة مع (α =< 0.05) إذا كانت النتيجة أقل أو تساوي (0.05) ترفض الفرضية، وإذا كانت أكبر من (0.05) تقبل الفرضية، بمعنى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات المبحوثين، واختبار (LCD) للمقارنات ألبعديه لفحص فرضيات الدراسة.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل عرضاً للنتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة، والتي هدفت للتعرف على تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية، وذلك من خلال مناقشة أسئلة الدراسة وفرضياتها لمعرفة الاختلاف في هذه النتائج تبعا لمتغيرات الدراسة المستقلة.

2.4 إجابة سؤال الدراسة الرئيس والذي نصه: ما تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية؟

تبين من خلال إجراء الدراسة بمراجعة أدبياتها السابقة وتحليل بيانات أدواتها أن تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية بشكل عام كان كما يلي:

- تقييم الآليات والمعايير: اظهر تقييم عينة الدراسة أن 80% من المعايير والآليات والوسائل في برامج التشغيل المؤقت والتي تمثل الإجراءات والآليات التي تستخدم في المراحل المختلفة لبرامج التشغيل المؤقت تحقق أهداف هذه البرامج بكفاءة وفاعلية وبدرجة كبيرة، حيث تساهم مساهمة كبيرة في الوصول إلى الفئات المستهدفة في المناطق الأكثر تضررا وتوفير دخلا للأسر المستفيدة من خلال تشغيل احد أفرادها وتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشونها بشكل خاص والضائقة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، كما

وتضمن تحقيق الهدف المتمثل زيادة النتائج المادية للبرنامج من خلال الاختيار الصحيح والرقابة على عمل المستفيدين.

- الحد من البطالة: كما أظهرت الدراسة أن برامج التشغيل المؤقت لها دور في الحد من البطالة يتمثل في توفير فرص عمل لما يقارب 5.2% من العاطلين عن العمل في شمال الضفة الغربية بنسبة 1% من القوى العاملة وعند مقارنة هذه النسبة مع ما توظفه برامج الأشغال العامة في الدول العربية كما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2007 نجدها تفوق النسبة في بعضها وتقارب بعضها.
- توفير الدخل: أما فيما يتعلق في تحقيق هدف هذه البرامج المتمثل في تخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني بشكل عام والأسر المستفيدة بشكل خاص، فقد بينت الدراسة أنها وفرت دخلا شهريا لما يقارب (29388، 29794) أسرة بمعدل سنوي (2449-2482) خلال العامين 2008-2009، وهذا يمثل 1.4% من عدد الأسر في شمال الضفة الغربية، بمبلغ كلي (2367288) دولار أمريكي مما يؤثر على تحريك السوق الفلسطيني بشكل عام ويمكن هذه الأسر من شراء احتياجاتها بشكل خاص،وعند النظر إلى هذه النسبة مع نسب الفقر الرسمية في الضفة الغربية والتي بلغت 24% للفقر و13% للفقر المدقع نجد أن هذه البرامج تعمل على التخفيف من الفقر الناتج عن عدم وجود أو كفاية الدخل بنسبة 6% و11% على التوالي إذا ما طبقت نظام الاستهداف بشكل كامل.
- الجندر والحالات الخاصة: تبين الدراسة أن ما يعادل (20-35%) من مستفيدين هذه البرامج هم من النساء وان ما يقارب 4% من نصيب الحالات الخاصة والمعوقين وهذا يتفق مع أهداف هذه البرامج بشكل خاص ومن أهداف سياسات سوق العمل بشكل عام حيث تهدف إلى تشغيل هذه الفئات بالإضافة إلى العاطلين والفقراء بشكل.
- الثروة المادية: تبين من خلال الدراسة أن برامج التشغيل تعمل على زيادة الثروة المادية الخاصة بالبنية التحتية من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية، ومن خلال توفير جزء من المواد الخام الداخلة في بناءها تصل إلى 25%، ومنها الحدائق العامة كما في جنين والجدران الاستنادية كما في شمال الضفة الغربية وقنوات الصرف الصحي كما في غرب طولكرم وبهذا تحقق هدفها المتمثل في زيادة وإصلاح البنية التحتية.
- الملائمة: عند النظر إلى أهداف هذه البرامج نجدها منسجمة وتلاءم أهداف المؤسسات المنفذه لها وتساهم في تحقيق رسالاتها حيث أن هذه المؤسسات تهدف إلى تقديم المساعدات والتخفيف من الفقر ورفع المستوى المعيشي للفقراء في البلدان المختلفة ومساعدتها على التنمية، وعند مقارنة هذه البرامج مع الوضع الفلسطيني الذي يعاني من نسب البطالة الأعلى عالميا، ومن انخفاض في المستوى المعيشي لمعظم الفلسطينيين ووقوعهم في براثن

الفقر لأسباب كثيرة منها فقدان العمل والبطالة العالية، نجد هذه الأهداف والبرامج بشكل عام تلاءم الاحتياجات الحقيقية للفلسطينيين في الوقت الراهن، وهذا ما أثبتته بعض الدراسات كدراسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2008)، حيث أظهرت نتائجها أن التشغيل وإيجاد فرص العمل من أهم احتياجات الفلسطينيين حسب تصنيفهم لهذه الاحتياجات، وخاصة أن علاج البطالة ومواجهة وأثارها في ظل هذه الأوضاع يتطلب وقت كبيرا تزداد خلاله نسب الفقر والضائقة الاقتصادية التي يعيشونها، وعند مقارنة هذه الأهداف مع أهداف السياسات النشيطة لسوق العمل التي تندرج هذه البرامج ضمنها، نجد أنها تتفق معها حيث تهدف هذه السياسات كما أوضحنا سابقا إلى خلق فرص العمل للحد من البطالة وتوفير الدخل للعاطلين عن العمل وخاصة الفقراء منهم ومن تعطلوا لفترات طويلة، محققتا بذلك نوعا من عدالة التوزيع والمساواة.

- التكلفة: اختلفت تكلفة توفير فرصة العمل في برامج التشغيل باختلاف المؤسسات ألمنفذه، حيث تراوحت بين 525 دولار في وكالة الغوث و900 في مؤسسة acted، ويرجع هذا الاختلاف إلى مجال التشغيل حيث والى طريقة التنفيذ فبرنامج وكالة الغوث صاحب النسبة العظمى من مستفيدين هذه البرامج هو صاحب اقل تكلفة لعدم تطبيق معايير واليات الاستهداف والياته قلة الرقابة واعتماده فيها على المجالس المحلية وبالتالي تكاليف إدارية اقل وفي المقابل نسبة غير مستحقين أعلى ونتائج مادية اقل، أما المؤسسات الأخرى فآليات عملها وتطبيقها لنظام الاستهداف الإداري والأسري تتطلب تكاليف إدارية أعلى، وهذا يتفق مع نتائج دراسة معايير الاستهداف التي نفذتها ماس، وعند مقارنة هذه التكلفة بتكلفة فرص العمل التي توفرها بعض برامج الأشغال العامة الدولية نجدها اقل في بعضها وأعلى في البعض الآخر ويرجع ذلك إلى اختلاف الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها والى اختلاف أوضاعها الاقتصادية والمستويات المعيشي فيها، والى الاختلاف في قيمة الأجر السائد في كل من هذه المجتمعات.
- الأجر: تبين الدراسة أن متوسط الأجر اليومي الذي يتقاضاه المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت بلغ 70شيقل وهذا يمثل نسبة 90% من معدل الأجر اليومي في الأراضي الفلسطينية البالغ 76شيقل، وعند الرجوع إلى ما هو مخطط في هذه البرامج نجد أن الأجر يجب أن يكون اقل من الأجر السائد ولكن الأجر السائد قليل ولا يغطي الاحتياجات كاملة لقسم كبير من الشعب الفلسطيني حيث أن عائلة مكونة من 6 أفراد بهذا الدخل تبقى تحت خط الفقر المدقع، وعلى هذا نجد أن الأجر المدفوع في هذه البرامج ملائم مع الأوضاع الفلسطينية ومع ما هو مخطط أن يكون.

- الاستدامة: نظرا لاعتماد هذه البرامج على التمويل الخارجي المتأثر بالأوضاع السياسية فإنها لا تمتلك القدرة على الاستمرار في توفير فرص عمل وخدمة مستفيديها في حال انقطع التمويل أو تأخر ولذلك فهي لا تتمتع باستدامة مالية تؤدي إلى استمرارية تقديم الخدمات واكبر دليل على ذلك انقطاع تنفيذ بعض البرامج والمشاريع لمدة تفوق 6 أشهر في انتظار التمويل، كما أنها لا تتمتع باستدامة فرص العمل التي وفرتها ولا تساهم في الاندماج في سوق العمل لمستفيديها، ولا استدامة الأثر الذي أحدثته على المستفيدين، وذلك لقصر فترة التشغيل وبساطة المشاريع ألمنفذه، كما تبين أنها تتمتع بنوع من استدامة اثر بعض المشاريع التي نفذتها مثل مشاريع البنية التحتية،والمشاريع الزراعية. وفيما يلي عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة حسب أسئلة الدراسة:

3.4 إجابة أسئلة الدراسة الفرعية

تمت إجابة سؤال الدراسة الرئيس المتعلق بمشكلة الدراسة والذي نصه ما تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة؟ على ثلاث أقسام، تناول القسم الأول إجابة أسئلة الدراسة (2-8) الخاصة بمحاور الاستمارة، وتناول القسم الثاني أسئلة الدراسة (9، 10)الخاصة بالحد من البطالة وتوفير الدخل، أما القسم الثالث فقد تناول أسئلة الدراسة (11، 12) الخاصة بالصعوبات والمقترحات، أما بالنسبة لسؤال الأول فقد تمت الإجابة عليه في الفصل الثاني.

1.3.4. إجابة أسئلة الدراسة المتعلقة بالقسم الأول ومناقشتها:

وقد تمت الإجابة عليها من خلال استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لفقرات ألاستبيانه ومحاورها، وتم توزيع درجات التقييم كما يلي:

- 4.21 – 5 بدرجة كبيرة جداً.
- 3.41 – 4.20 بدرجة كبيرة.
- 2.61 – 3.40 بدرجة متوسطة.
- 1.81 – 2.60 بدرجة ضعيفة.
- 00،1 – 1.80 بدرجة ضعيفة جداً.

☒ إجابة سؤال الدراسة الثاني والذي نصه: ما تقييم وسائل تحديد الاحتياجات في برامج التشغيل المؤقت ؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم والجدول رقم (1.4) يوضح ذلك:

جدول 1.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور وسائل تحديد الاحتياجات المستخدمة في برامج التشغيل المؤقت .

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	الاعتماد على إحصاءات البطالة الرسمية.	3.25	1.17	متوسطة
.2	الاعتماد على الإحصاءات الرسمية الخاصة بمستويات المعيشة.	3.47	1.02	كبيرة
.3	الاعتماد على الدراسات والأبحاث المعدة سابقا.	3.14	1.08	متوسطة
.4	اعتماد طلبات المشاريع المقدمة من قبل البلديات.	3.68	1.15	كبيرة
.5	الرجوع إلى خطط مشاريع المؤسسة السابقة.	3.57	1.06	كبيرة
.6	الاعتماد على نتائج تقييم مشاريع سابقة.	3.94	0.83	كبيرة
.7	التنسيق مع المؤسسات الأخرى لمعرفة المشاريع التي تنفذها.	4.20	0.79	كبيرة
.8	إجراء دراسات ميدانية من قبل موظفي المؤسسة.	4.62	0.80	كبيرة جدا
.9	إجراء دراسات بمشاركة المجتمعات المحلية.	4.25	0.91	كبيرة جدا
.10	إجراء اجتماعات مع المستفيدين المستهدفين.	4.45	0.98	كبيرة جدا
.11	مراجعة شروط و توجهات الممولين.	4.57	0.50	كبيرة جدا
.12	الرجوع إلى التوجهات والخطط الحكومية.	3.05	1.28	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.84**	**0.54**	**كبيرة**

يتضح من الجدول رقم (1.4) أن وسائل تحديد الاحتياجات في برامج التشغيل المؤقت، تحقق أهداف هذه البرامج بكفاءة وفاعلية بدرجة كبيرة وهذا ما أظهره تقييم المبحوثين لهذه الوسائل حيث كان تقييم هذه الوسائل كما يلي:

- **أولا:** إن الفقرات 8، 9، 10، 11، من وسائل تحديد الاحتياجات قد حظيت على درجة تقييم كبيرة جدا وبمتوسطات حسابية(4.62، 4.25، 4.45 ،4.57) على التوالي، وان الفقرة

الثامنة قد حظيت بأعلى متوسط حسابي (4.62) وهذا يعني أن إجراء دراسات ميدانية من قبل موظفي المؤسسة تعد اكبر وسائل تحديد الاحتياجات مساهمة في تحقيق الأهداف بفاعلية ويرجع ذلك إلى أن هذه الوسيلة تمكن المؤسسة من دراسة الواقع المحلي وملاحظة مشكلاته، ودراسة احتياجاته وأولوياته بشكل أكثر واقعية ووضوح وحداثة، وذلك عن طريق الاتصال المباشر مع المجتمع المحلي، يليها الفقرة (11) بمتوسط حسابي (4.57) أي أن مراجعة توجهات الممولين تعد الوسيلة الثانية من حيث ألأهمية في تحقيق أهداف هذه البرامج حسب تقييم المبحوثين، ويرجع هذا إلى أن المؤسسات الدولية تعتمد في تنفيذها لهذه البرامج على الممولين الخارجيين، وان هؤلاء الممولين لهم اهتماماتهم وتوجهاتهم الخاصة التي يمنحون التمويل بناء عليها، فلكل منهم مجالات عمل معينة وبرامج ومناطق يعملون بها ومستفيدين وشروط خاصة ، فإذا قامت المؤسسة بجمع معلومات لتنفيذ برنامج معين وحددت المستفيدين منه واليات تنفيذه والموارد أللازمة له، وقدمت مقترح التمويل دون مراعاة هذه التوجهات والاهتمامات، فإنها لن تحصل على التمويل أللازم لتنفيذ البرنامج والذي يعتبر من أهم متطلباته لتعارضه معها، كما يتضح أن الفقرتان (10، 11) واللتان تنصان على إجراء دراسات بمشاركة المجتمعات المحلية، وإجراء اجتماعات مع المستفيدين المستهدفين قد حظيتان بمتوسطات حسابية(4.25-4.45) على التوالي، وهذا يعني أنهما الوسيلتان الثالثة والرابعة أهمية حسب تقييم المبحوثين في تحقيق أهداف هذه البرامج بكفاءة وفاعلية وذلك بسبب أن المجتمع المحلي والمستفيدين أفضل من يعرف ويحدد مشكلاتهم واحتياجاتهم والبرامج التي تلبيها، وان إشراكهم في تحديد الاحتياجات وتخطيط البرنامج يشعرهم بالمسئولية اتجاهه، وبالتالي ضمانة اكبر بالالتزام به ومن ثم نجاحه وتحقيق أهدافه.

- ثانيا: يتضح أن الفقرات(2، 4، 5، 6، 7) من وسائل تحديد الاحتياجات قد قيمت بدرجة كبيرة وبمتوسطات حسابية (3.47، 3.68، 3.57، 3.94، 4.20) على التوالي، وان الفقرة السابعة حصلت على أعلى متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة أي أن التنسيق لمعرفة مشاريع المؤسسات الأخرى كوسيلة لتحديد الاحتياجات تحقق الأهداف بفاعلية كبيرة، ويرجع هذا إلى أن هذا التنسيق يمكن المؤسسة من معرفة الحاجات والمشكلات التي تعالج حاليا والمستفيدين الذين تتم خدمتهم، وتمكنها من حصر المستفيدين والمناطق التي لم تتم خدمتها وبالتالي عدم الازدواجية في العمل وتحقيق الأهداف على أكمل وجه وتعظيم الأثر من البرنامج، كما أن هذا التنسيق يتيح للمؤسسات الاستفادة من خبرات الآخرين ومناقشة المشاكل التي تواجه هذه البرامج وإتباع أفضل الأساليب في التخطيط والتنفيذ، مما يؤدي

إلى توفير في الموارد ومن ثم زيادة الكفاءة والفاعلية، يليها في الأهمية الفقرة السادسة والخاصة بالاعتماد على تقييم المشاريع السابقة، وقد يرجع هذا إلى أهمية المعلومات التي تحصل عليها من عملية التقييم، عن المشروع السابق والتعلم منها لتخطيط المشروع المقبل وإجراء التغيرات ألازمة سواء في الإجراءات أو الموارد لتحقيق الأهداف بفاعلية اكبر.

- ثالثا: يتضح أن الفقرات (1 ،3 ،12) قد حصلت على درجة تقييم متوسطة بمتوسطات حسابية (3.25، 14،3 ،3.05) على التوالي، وأن الفقرة (12) والخاصة بالاعتماد على التوجهات والخطط الحكومية كوسيلة من وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل قد حصلت على اقل متوسط حسابي وهذا يعني أن أنها اقل الوسائل فاعلية عند تخطيط برامج التشغيل، ويعزو الباحث هذا إلى عدم معرفة واطلاع بعض المبحوثين على هذه الخطط والتوجهات حيث أنها تشتمل على الكثير من المعلومات الضرورية عن المجتمعات وخصائصها كما تبين أولويات وحاجات هذه المجتمعات المحلية، والى قلة التنسيق بين المؤسسات ألمنفذه لهذه البرامج والجهات الحكومية ذات العلاقة أثناء التخطيط لمثل هذه البرامج، وأخيرا يتبين أن الفقرتان الثالثة والأولى واللتان تنصان على الاعتماد على الدراسات السابقة، والاعتماد على الإحصاءات الخاصة بالبطالة قد حصلتا على درجة تقييم متوسطة أيضا في تحقيق أهداف برامج التشغيل، وقد يرجع هذا إلى عدم حداثة هذه الدراسات وعدم ملائمتها في ظل الظروف المتغيرة التي تعيشها المناطق الفلسطينية، حيث أن ملائمة برنامج مع أولويات منطقة ما أو مستفيد ما، وصدق المعلومات والإحصائيات ومدى انطباقها في وقت ما يختلف في وقت آخر، وخاصة مع طول الإجراءات التي تأخذها مثل هذه البرامج حتى تصبح قيد التنفيذ أضف إلى ذلك كثرة المؤسسات والبرامج تنفذ وقلة التنسيق بينها.

- رابعا: أما فيما يتعلق بدرجة التقييم الكلية والخاصة بمحور وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل فقد كانت بدرجة كبيرة ومتوسط حسابي(3.84) ويرجع هذا إلى أن وسائل تحديد الاحتياجات توفر للمؤسسة المعلومات الضرورية والتي تمكنها من تحليل الواقع والمشكلات وتحديد الاحتياجات ومن ثم ترتيبها وتحديد الموارد ألازمة لتلبيتها ومن ثم تخطيط البرنامج وتنفيذه بشكل سليم، لتحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة وفاعلية. وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية المبدئية والتي تنص على عدم فاعلية وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل المؤقت ونقبل الفرضية البديلة.

☒ السؤال الثالث والذي نصه: ما تقييم معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت؟ و للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاستجابة والجدول (2.4) يوضح ذلك:

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	تصنيف المنطقة على أنها منطقة ريفية.	4.08	0.98	كبيرة
.2	نسبة السكان تحت خط الفقر إلى عدد السكان.	4.45	0.74	كبيرة جدا
.3	نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع .	4.57	0.65	كبيرة جدا
.4	نسبة الأسر التي تفتقد إلى معيل.	4.42	0.69	كبيرة جدا
.5	نسبة البطالة إلى القوى العاملة.	4.48	0.65	كبيرة جدا
.6	نسبة العمال الذين يحملون تصاريح لإسرائيل.	3.31	1.27	متوسطة
.7	نسبة العمال ممن فقدوا عملهم في إسرائيل.	3.94	1.02	كبيرة
.8	قرب المنطقة من جدار الضم والتوسع.	4.57	0.69	كبيرة جدا
.9	عدم استفادة المنطقة من برامج تشغيل سابقة.	4.25	0.85	كبيرة جدا
.10	عدم وجود مشاريع تشغيل أخرى.	4.34	0.76	كبيرة جدا
.11	التزام المجتمع المحلي بشروط المشروع.	4.34	0.87	كبيرة جدا
.12	التزام المستفيدين أثناء تنفيذ المشاريع السابقة	4.11	1.05	كبيرة
.13	حاجة المنطقة إلى مشاريع بنية تحتية جديدة.	4.31	0.93	كبيرة جدا
.14	توفير المجتمع المحلي لجزء من المواد الخام.	3.28	1.27	متوسطة
.15	بناءاً على طلب من الجهة الممولة للمشروع.	3.68	1.45	كبيرة
.16	قرب المنطقة من مقر المؤسسة.	2.40	1.11	قليله
.17	حاجة المنطقة حسب تصنيف الجهات الحكومية.	3.11	1.13	متوسطة
.18	توزيع الممولين الجغرافي للمشاريع.	3.31	1.36	متوسطة
	الدرجة الكلية	**3.94**	**0.49**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (2.4) أن تقييم عينة الدراسة لمعايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت في تحقيق أهداف البرامج بكفاءة و بفاعلية كان كما يلي:

- **أولا:** حظيت الفقرات (2،3،4،5،8،9،10،11،13) بدرجة تقييم كبيرة جدا، وبمتوسطات حسابية (4.45، 4.57، 4.42، 4.48، 4.57 ،4.25 ، 4.34،4.34، 4.31) على التوالي، وهذا يعني أن هذه الفقرات تحقق الفاعلية لبرامج التشغيل بدرجة كبيرة جدا، ونلاحظ أن الفقرة الخاصة باعتماد نسبة السكان في الفقر المدقع والفقرة الخاصة باعتماد قرب المنطقة من الجدار قد حظيتا على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.57)، ويرجع ذلك إلى أن برامج التشغيل المؤقت تهدف إلى التخفيف من الفقر لذا من الطبيعي أن يتم استهداف المناطق الأكثر فقرا، ويعزو الباحث تقييم معيار القرب من الجدار إلى صعوبة الوصول والتضييق والحصار الذي تعيشه هذه المناطق، والى الاهتمام الذي يوليه الممولين بهذه المناطق، ويتبين أن الفقرة (5) والتي نصت على اعتماد نسبة البطالة إلى القوى العاملة قد كانت في المرتبة الثانية في تحقيق الأهداف بفاعلية بمتوسط حسابي بلغ(4.48) ويرجع هذا إلى أن مستفيدين هذه البرامج هم من العاطلين عن العمل وان من أهدافها الحد من البطالة لذا يجب اخذ أعداد العاطلين عن العمل ونسبهم والمقارنة بينها عند التخطيط لهذه البرامج واختيار المناطق المستفيدة منها.

- ثانيا: حصلت الفقرات (1،7، 12، 15) على درجة تقييم كبيرة، وبمتوسطات حسابية(4.08، 3.94، 4.11، 3.68) على التوالي، وهذا يبين أن هذه الفقرات تحقق الفاعلية لبرامج التشغيل عند استخدامها كمعايير لاختيار المناطق المستفيدة، ونلاحظ أن أعلى متوسط حسابي بينها كان للفقرة(12) التي تنص على التزام المستفيدين أثناء المشاريع السابقة، ويعزو الباحث ذلك إلى أن من أهداف برامج التشغيل إصلاح وتطوير البنية التحتية في هذه المناطق وبالتالي يصبح التركيز على الالتزام بالعمل وعلى المخرجات المادية ضروري في تحقيق أهدافها كما أن الالتزام مؤشر على سلامة الاختيار وانه تم اختيار المستحقين ، كما نلاحظ أن الفقرة رقم(1) والتي نصت على تصنيف المنطقة على أنها ريفية كانت في المرتبة الثانية ضمن هذه المجموعة بمتوسط حسابي (4.08) ويرجع ذلك إلى أن المناطق الريفية هي الأكثر فقرا والأكثر حاجة إلى مشاريع البنية التحتية .

- ثالثا: كان تقييم الفقرات (6 ،14، 17، 18) بدرجة متوسطة، ومتوسطات حسابية(3.31، 3.28، 3.11، 3.31) على التوالي، وهذا يدل على وجود تباين في تقييم هذه المعايير، وقد يرجع ذلك إلى التباين في تطبيق هذه المعايير بين المؤسسات، وقد حصلت الفقرة (17) على اقل متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة حيث حظيت بمتوسط حسابي(3.11)، والتي تنص على اعتماد حاجة المنطقة حسب التصنيفات الحكومية، ويعزو الباحث ذلك إلى قلة

التنسيق بين الجهات الحكومية وبين هذه المؤسسات، والى عدم وجود دراسات تفصيلية دورية عن حاجات المناطق لمثل هذه البرامج لدى الجهات الحكومية.

- رابعا: حظيت الفقرة (16) والتي تنص على قرب المؤسسة من المنطقة كمعيار لاستفادتها من البرنامج بتقييم ضعيف ومتوسط حسابي(2.40) وهذا يبين أن اعتماد هذا المعيار لاختيار المنطقة، لا يحقق الفاعلية لبرامج التشغيل، ويرجع ذلك إلى أن تحقيق أهداف هذه البرامج تتطلب الوصول إلى المناطق الأكثر تضررا وفقرا وبطالة وحاجة لمثل هذه البرامج.

- خامسا: أما درجة التقييم الكلية لمحور معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل فقد كانت كبيرة، وبمتوسط حسابي(3.94) ويبين هذا أن تحقيق أهداف برامج التشغيل المؤقت وتعظيم أثرها يتطلب وجود معايير ومؤشرات لاختيار المناطق التي ستستفيد منها، مثل الفقر والبطالة والمشاريع السابقة، ليمكنها من تطبيق الاستهداف الجغرافي وبالتالي الوصول إلى الفئات المستهدفة بأقل التكاليف وهذا يتفق مع التوجهات والمؤشرات التي أوردتها الحكومة الفلسطينية في خططها التنموية المختلفة فيما يخص هذه البرامج. وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية المبدئية والتي تنص على عدم فاعلية معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت ونقبل الفرضية البديلة.

☒ إجابة سؤال الدراسة الرابع والذي ينص على ما تقييم معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم والجدول (3.4) يوضح ذلك:

جدول 3.4-أ: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تقييم معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	قيمة دخل الأسرة الشهري.	4.65	0.76	كبيرة جداً
.2	قيمة نفقات الأسرة الشهرية.	4.51	0.70	كبيرة جداً
.3	عدد أفراد الأسرة داخل القوى العاملة.	4.68	0.52	كبيرة جداً
.4	عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل.	4.65	0.59	كبيرة جداً

جدول 3.4-ب: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تقييم معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.5	فترة التعطل عن العمل.	4.45	0.61	كبيرة جداً
.6	وجود مصدر دخل بديل.	4.22	0.87	كبيرة جداً
.7	عدم وجود موظف من أفراد الأسرة.	4.31	0.86	كبيرة جداً
.8	ممتلكات الأسرة.	3.94	1.05	كبيرة
.9	عدد أفراد الأسرة.	4.54	0.85	كبيرة جداً
.10	عدم وجود معيل للأسرة.	4.62	0.64	كبيرة جداً
.11	إعالة الأسرة بواسطة امرأة.	4.51	0.81	كبيرة جداً
.12	وجود إعاقات داخل الأسرة.	4.40	0.94	كبيرة جداً
.13	استفادة الأسرة من مشاريع تشغيل سابقة.	4.40	0.77	كبيرة جداً
.14	الحصول على مساعدة من مؤسسات أخرى.	4.11	0.90	كبيرة
.15	استفادة الأسرة من برامج الشؤون الاجتماعية.	3.94	1.28	كبيرة
.16	حالة اللجوء	3.77	1.57	كبيرة
	الدرجة الكلية	**4.36**	**0.52**	**كبيرة جداً**

يتضح من الجدول رقم (3.4) أن معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت تحقق أهداف هذه البرامج بكفاءة وفاعلية، وذلك ما أظهره تقييم المبحوثين لهذه المعايير حيث كان تقيمها على النحو الأتي:

- أولا: حظيت الفقرات (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7 ،9، 10، 11، 12 و13) بدرجة تقييم كبيرة جدا، وبمتوسطات حسابية (4.65، 4.51، 4.68، 4.65، 4.45، 4.22، 4.31، 4.54، 4.62، 4.51، 4.40 ، 4.40) على التوالي، وهذا يبين أن اعتماد هذه المعايير عند اختيار المستفيدين من هذه البرامج له دور كبير جدا في تحقيق أهدافها بفاعلية، وقد حظيت الفقرة الثالثة والخاصة باعتماد عدد أفراد الأسرة داخل القوى العاملة بأعلى متوسط حسابي بلغ(4.68)، يليها في المرتبة الثانية الفقرة الأولى الخاصة بدخل الأسرة الشهري والفقرة الرابعة الخاصة بعدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل بمتوسط حسابي(4.65) ويرجع ذلك إلى أن برامج التشغيل المؤقت تهدف إلى الحد من البطالة عن طريق استهداف الأسرة

ذات الدخل المعدوم أو غير الكافي ككل من خلال تشغيل احد أعضاءها العاطلين عن العمل وتوفير الدخل البديل عن الذي فقدته نتيجة التعطل عن العمل، لذا ومن اجل الوصول لهذه الأسر وتحقيق أهدافها لابد لها من إتباع معايير تأخذ قيمة الدخل وعدد المتعطلين عن العمل في الحسبان لاختيار الأسر المستحقة، كما أن عدد أفراد الأسرة احد المعايير الموضوعة من قبل الممول والذي يجب الالتزام به، كما يهدف إلى خدمة اكبر عدد من الفلسطينيين.

- ثانيا: كان تقييم الفقرات (8، 14، 15، 16) بدرجة كبيرة، ومتوسطات حسابية(3.94، 4.11، 3.94، 3.77) على التوالي، وقد حظيت الفقرة رقم (14) والخاصة بالحصول على مساعدة من مؤسسات أخرى بأعلى متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة حيث كان (4.11) ويعزو الباحث ذلك إلى تخفيف الضائقة الاقتصادية عن اكبر عدد ممكن من الأسر وعدالة التوزيع وعدم الازدواجية يتطلب التنسيق مع المؤسسات الأخرى ومعرفة مستفيديها لاستهداف واختيار مستفيدين آخرين يكونوا أكثر حاجة، أما فيما يتعلق بالفقرة التي حصلت على اقل تقييم فقد كانت الفقرة الأخيرة والخاصة باعتماد حالة اللجوء كمعيار للاستفادة حيث كان متوسطها الحسابي(3.77) ويعزوا الباحث ذلك إلى أن حالة اللجوء ليست معيارا للاستفادة من هذه البرامج التي تعمل على مساعدة الأسر الفلسطينية عديمة أو قليلة الدخل بشكل عام باستثناء برنامج وكالة الغوث الذي يستهدف ألاجئين فقط.

- ثالثا: كانت درجة تقييم عينة الدراسة الكلية لمعايير اختيار المستفيدين كبيرة جدا حيث حظيت بمتوسط حسابي بلغ (4.36)، وهذا يعني أنها تحقق أهداف برامج التشغيل بكفاءة وفاعلية بدرجة كبيرة جدا، ويرجع ذلك إلى أن برامج التشغيل تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة من الأسر الفقيرة، وتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشونها بتوفير دخلا لمن فقد دخله نتيجة التعطل عن العمل، وهذا يعني أنها تستهدف فئة محددة من المجتمع تنطبق عليها مواصفات معينة، وللوصول إلى الفئات التي تستهدفها واستثناء غير المستحقين وتحقيق فاعليتها التي يتمثل جزء منها بتقليل نسبة استفادة غير المستحقين إلى أدنى مستوى، لابد لها من تطبيق معايير اختيار محددة، وان اختيار المستفيدين المستحقين يضمن التزامهم بالعمل لحاجتهم للعمل والدخل الذي يوفره، مما يؤدي إلى تقليل التكلفة وزيادة المخرجات المادية لهذه البرامج التي يستفيد منها المجتمع ككل والذي يمثل هدفا من أهداف هذه البرامج، ومن هنا فان استخدام هذه المعايير يساهم بشكل كبير في تحقيق الكفاءة والفاعلية للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه البرامج ومن ثم تؤثر على مساهمة هذه البرامج في تحقيق أهداف ورسالة ورؤية المؤسسة. لذا نرفض الفرضية المبدئية

والتي تنص على عدم فاعلية معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت ونقبل الفرضية البديلة.

☒ إجابة سؤال الدراسة الخامس والذي ينص على ما تقييم وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاستجابة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 4.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تقييم وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	اعتماد قائمة بأسماء المستفيدين مقدمة من المجالس والباديات.	3.51	1.52	كبيرة
.2	اختيار المستفيدين بالتشاور مع الباديات والمجالس المحلية	3.94	0.90	كبيرة
.3	توزيع استمارات في الأماكن العامة لملىء بياناتها من قبل المستفيدين	3.25	1.65	متوسطة
.4	الحصول على أسماء العاطلين من وزارة العمل.	2.22	1.28	قليليه
.5	الحصول على أسماء المستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية.	2.71	1.40	متوسطة
.6	مناقشة طلبات المستفيدين في اجتماع لموظفين المؤسسة.	4.45	0.61	كبيرة جداً
.7	إجراء دراسة اقتصادية اجتماعية للمستفيد من خلال الزيارات الميدانية.	4.20	1.05	كبيرة
.8	دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعينة من المستفيدين ميدانيا.	4.11	1.45	كبيرة
.9	الإعلان عن أسماء المستفيدين النهائية أماكن عامه للاعتراض.	3.77	1.23	كبيرة
	الدرجة الكلية	**3.57**	**0.50**	**كبيرة**

يتضح من الجدول (4.4) أن وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت تساهم في تحقيق الكفاءة والفاعلية لهذه البرامج، وهذا ما بينه تقييم عينة الدراسة لهذه الوسائل، حيث كان تقيمها على النحو التالي:

- أولا: حظيت الفقرة (6) والتي تنص على مناقشة طلبات المستفيدين في اجتماع لموظفين المؤسسة، وبدرجة تقييم كبيرة جدا، وبأعلى متوسط حسابي بلغ (4.45) وهذا يبين أهمية هذه الوسيلة في تحقيق الفاعلية لهذه البرامج عند اختيار المستفيدين ، ويعزو الباحث ذلك إلى حساسية وأهمية اختيار المستفيدين في تحقيق أهداف البرنامج، لذلك لابد من التأكد من حسن عملية الاختيار ومن انطباق المعايير على المستفيد ومن دراسة الحالات الخاصة، ومنعا للواسطة والمحسوبية، ولتقليل الخطأ أثناء هذه العملية، ومن اجل تحقيق ذلك يتم تبادل والاستفادة من خبرات الموظفين في اجتماع لدراسة البيانات الواردة في هذه الطلبات ودراسة حالات المستفيدين.

- ثانيا: الفقرات (1، 2، 7، 8، 9) حصلت على درجة تقييم كبيرة وبمتوسطات حسابية(3.51، 3.94، 4.20، 4.11، 3.77) على التوالي وهذا يشير إلى أن هذه الوسائل تحقق فاعلية برامج التشغيل بدرجة كبير، وقد كان أعلى متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة للفقرة (7) والخاصة بإجراء دراسة اقتصادية واجتماعية لأوضاع المستفيدين من خلال الزيارات الميدانية إذ بلغ متوسطها الحسابي(4.20) تليها الفقرة الثامنة والخاصة بإجراء دراسة لعينة من المستفيدين بمتوسط حسابي(4.11) مما يوضح أهمية المعلومات التي يحصل عليها موظفي برامج التشغيل من خلال الزيارات الميدانية التي يقومون بها في معرفة ودراسة أوضاع المستفيدين قبل اختيارهم، كما أن هذه الوسيلة تحد من تقدم وترشيح اسر من غير المستحقين للاستفادة من هذه البرامج، ويرجع ذلك إلى أن برامج التشغيل تستهدف فئة معينة من الأسر تقع ضمن خصائص اجتماعية واقتصادية معينة ولتحقيق أهدافها يجب التأكد من وقوع الأسرة المستفيدة ضمن هذه الفئة، ويفضل الباحث استخدام الوسيلة رقم(7) على بقية الوسائل لدورها الفعال في التعرف على الأوضاع الحقيقية للمستفيدين المحتملين واختيار المستحقين منهم والتقليل من نسبة المستفيدين غير المستحقين في هذه البرامج بشكل خاص وبرامج المساعدات بشكل عام ، لتحقيق عدالة التوزيع التي تعد احد أهداف التنمية بشكل عام، ولما توفره هذه الوسيلة من معلومات وملاحظات هامة عن الحالات الخاصة والتي لا ينطبق عليها قسم المعايير رغم استحقاقها، ولما لهذه الوسيلة من أهمية في التعرف عن كثب على عينة من الأسر المكونة للمجتمع المحلي الذي تعمل فيه المؤسسة تساعدها في دراسة احتياجاته وتخطيط البرامج المستقبلية بشكل فعال.

- ثالثا: قيمت الفقرتان (3، 5) بدرجة متوسطة حيث حظيتان بمتوسطات حسابية(3.25، 2.71) على التوالي، وهذا يدل على وجود تباين في أهمية هاتان الوسيلتان في تحقيق

أهداف برامج التشغيل المؤقت حسب تقييم عينة الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي للوسيلة الثالثة والخاصة بتوزيع استمارات في أماكن العامة(3.25) ويعزو الباحث حصولها على درجة تقييم متوسطة إلى ما تحققه من الوصول إلى مستفيدين مستحقين من غير الممكن الوصول لهم من خلال وسيلة أخرى بسبب معرفة وعلم الجميع بالبرنامج وعدم اقتصار قائمة المستفيدين على جهة معينة، والى تقدم عدد هائل من المستفيدين غير المستحقين للاستفادة من البرنامج وخاصة في ظل ثقافة المساعدات السائدة وان هذه البرامج تصنف ضمن المساعدات المقدمة للفلسطينيين، وما يتبع ذلك من صعوبة وإجراءات لاختيار المستفيدين منهم.

- رابعا: حصلت الفقرة رقم (4) والتي تنص على الحصول على أسماء العاطلين من وزارة العمل بدرجة تقييم قليلة ومتوسط حسابي(2.22) وهذا يدل أن استخدام هذه الوسيلة عند اختيار المستفيدين لن يحقق الوصول إلى الفئات المستهدفة وبالتالي أهداف هذه البرامج ، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود قاعدة بيانات خاصة بالعاطلين عن العمل بشكل كامل ودوري ، وخاصة مع تغير ظروف العمل الفلسطينية، والى عدم توجه العاطلين عن العمل لتسجيل بياناتهم في وزارة العمل وخاصة بعد توقف برنامج التشغيل المؤقت الذي كانت تنفذه الوزارة، وتعطيل صندوق التشغيل الفلسطيني.

- خامسا: حظيت وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل على درجة تقييم كلية كبيرة ، بمتوسط حسابي(3.57) وذلك ما وضحه الجدول رقم (4.4) الخاص بتقييم عينة الدراسة لهذه الوسائل، أي أن استخدامها يساهم في تحقيق أهداف برامج التشغيل بكفاءة وفاعلية، ويرجع ذلك إلى ما توفره هذه الوسائل من معلومات عن أوضاع المستفيدين المستهدفين تتيح الوصول إلى الفاعلية في الاختيار، وتوفر في التكاليف الإدارية للبرنامج وفي الوقت التي تستغرقه بالإضافة وبالتالي إجراء عملية الاختيار الفعالة بأقل كمية من الموارد. وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية المبدئية والتي تنص على عدم فاعلية وسائل اختيار المستفيدين لبرامج التشغيل المؤقت ونقبل الفرضية البديلة.

☒ إجابة سؤال الدراسة السادس والذي ينص على ما تقييم آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاستجابة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تقييم آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	المراجعة المنتظمة لإحصائيات الفقر والبطالة.	3.82	1.22	كبيرة
.2	المراجعة المنتظمة للخطط العمل.	4.48	0.78	كبيرة جداً
.3	إعداد تقارير خاصة بالمتابعة بانتظام.	4.82	0.45	كبيرة جداً
.4	مراجعة تقارير الأنشطة المنجزة.	4.62	0.80	كبيرة جداً
.5	مراجعة تقارير الإنفاق المالي.	4.60	0.69	كبيرة جداً
.6	مناقشة ملاحظات العاملين في المشروع.	4.42	0.69	كبيرة جداً
.7	تسجيل الحوادث المهمة وتحليلها.	4.57	0.65	كبيرة جداً
.8	عقد اجتماعات منتظمة مع العاملين.	4.22	0.84	كبيرة جداً
.9	عقد اجتماعات دورية مع المجتمع المحلي.	4.37	0.80	كبيرة جداً
.10	عقد لقاءات دورية مع المستفيدين.	4.22	0.97	كبيرة جداً
.11	إجراء زيارات ميدانية يومية لمواقع العمل.	4.57	0.88	كبيرة جداً
.12	إجراء زيارات ميدانية أسبوعية لمواقع العمل.	4.34	1.13	كبيرة جداً
.13	متابعة تنفيذ العمل من قبل الهيئات المحلية.	4.40	0.84	كبيرة جداً
.14	تعيين مراقب عمل من المستفيدين أنفسهم.	4.62	0.64	كبيرة جداً
	الدرجة الكلية	**4.43**	**0.48**	**كبيرة جداً**

يتضح من الجدول رقم (5.4) أن آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت تحقق الكفاءة والفاعلية لهذه البرامج بدرجة كبيرة جدا، وهذا ما أظهرته استجابات أفراد عينة الدراسة في تقييم هذه المعايير المتمثلة في فقرات الجدول، وقد كان تقيمها كما يلي:

- أولا: قيمت الفقرات (2-16) بدرجة كبيرة جدا، وبمتوسطات حسابية(4.48، 4.82، 4.62، 4.60، 4.42، 4.57، 4.22، 4.37، 4.22، 4.57، 4.34، 4.40، 4.62) على التوالي، وقد حظيت الفقرة رقم (3) والتي تنص على إعداد تقارير خاصة بالمتابعة بانتظام على أعلى متوسط حسابي (4.82) ويرجع هذا إلى ما توفره هذه التقارير من معلومات خاصة عن وقت وكيفية تنفيذ الأنشطة، والمشكلات التي من الممكن أن تؤثر على مجريات التنفيذ أو على جانب منه، تمكن متخذي القرار في البرنامج من اتخاذ الإجراءات والتغيرات

ألازمة لتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة، ونلاحظ أن الفقرتان(4، 14) واللتان تنصان على مراجعة تقارير الأنشطة المنجزة، وتعيين مراقب عمل من المستفيدين أنفسهم قد احتلتا المرتبة الثانية في تقييم المبحوثين بمتوسط حسابي(4.62) ويعزو الباحث ذلك إلى أهمية المعلومات التي توفرها تقارير الانجاز والتي تمكن مسئولي البرنامج من معرفة الأنشطة التي تم انجازها من حيث الوقت والكيفية والكمية ومقارنتها مع ما هو مخطط وإجراء التعديلات ألازمة إذا كان هناك انحراف عن ما هو مخطط، أما بالنسبة للفقرة الخاصة بتعين مراقب من المستفيدين فيعزو الباحث أهميتها إلى ما تضيفه هذه الرقابة من التزام المستفيدين بالعمل وبالتالي الانجاز المادي لهذا العمل وبالتالي المساهمة بتحقيق أهداف.

- ثانيا: حظيت الفقرة الأولى والخاصة بالمراجعة المنتظمة لإحصائيات الفقر والبطالة بدرجة تقييم كبيرة وبأقل متوسط حسابي بلغ (3.82) ويرجع ذلك إلى أن هذه الوسيلة مفيدة في متابعة مراحل التخطيط للبرنامج من تحديد للأهداف وتحديد الخطة التنفيذية، ومفيدة في ملاحظة التغيرات في هذه الإحصاءات ومقارنتها مع ما يتم تنفيذه لأخذها في الاعتبار عند التخطيط وتنفيذ الدورات أو المشاريع ألمقبله المكونة لنفس البرنامج أو في البرامج الأخرى، أكثر من أهميتها في متابعة تنفيذ الحالي.

- ثالثا: حصلت آليات المتابعة في برامج التشغيل حسب تقييم عينة الدراسة على درجة تقييم كلية كبيرة جدا، حيث بلغ متوسطها الحسابي(4.43) وهذا يوضح أن هذه الآليات تحقق الكفاءة والفاعلية لبرامج التشغيل، ويرجع ذلك إلى أن الأهداف التي تسعى هذه البرامج إلى تحقيقها هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة تنفذ خلال وقت مخطط وباستخدام موارد مخططة، وخلال تنفيذ هذه الأنشطة من الممكن أن يحدث انحراف قد يكون سلبي أو ايجابي يؤثر على تحقيق احد أو كل الأهداف ولرصد هذا الانحراف ومعرفة أسبابة لا بد من وجود آليات متابعة فعالة، تكمن أهميتها في توفير المعلومات عن هذا الانحراف في الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات ألازمة لتعديله إن كان سلبيا وتعزيزه إن كان ايجابيا للوصول إلى الأهداف بفاعلية. وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية المبدئية والتي تنص على عدم فاعلية آليات المتابعة لبرامج التشغيل المؤقت ونؤكد الفرضية البديلة.

☒ إجابة سؤال الدراسة السابع والذي ينص على ما تقييم آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة الاستجابة والجدول (6.4) يوضح ذلك:

جدول 6.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التقييم لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور تقييم آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت.

الرقم	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
.1	مقارنة عدد المستفيدين المخطط بالعدد الفعلي.	4.86	0.58	كبيرة جداً
.2	مقارنة عدد أيام العمل المخططة بالعدد الفعلي.	4.80	0.47	كبيرة جداً
.3	الأجور المخططة والفعلية.	4.73	0.94	كبيرة جداً
.4	مقارنة الأجور المدفوعة مع متوسط الأجر السائد .	4.00	1.05	كبيرة
.5	نسبة مشاركة النساء في المشروع.	3.31	1.25	متوسطة
.6	نسبة المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة.	3.42	1.03	كبيرة
.7	نسبة المستفيدين خلال العام إلى الفقراء في منطقة البرنامج.	3.91	1.09	كبيرة
.8	نسبة المستفيدين خلال العام إلى العاطلين عن العمل في منطقة البرنامج.	3.34	1.32	متوسطة
.9	نسبة المستفيدين غير المستحقين إلى عدد المستفيدين.	3.25	1.40	متوسطة
.10	مدى التزام المستفيدين بالعمل.	3.71	1.12	كبيرة
.11	نسبة المواد الخام المستخدمة في المشروع إلى الأجور.	3.31	1.10	متوسطة
.12	نسبة المصاريف الإدارية إلى ميزانية المشروع.	3.62	0.97	كبيرة
.13	نسبة المصاريف الإدارية المخططة والفعلية.	3.54	1.14	كبيرة
.14	الزيادة في الثروة المادية نتيجة تنفيذ المشروع.	3.68	1.07	كبيرة
.15	انطباعات وردود فعل المستفيدين عن المشروع.	4.00	1.08	كبيرة
.16	انطباعات المجتمع المحلي عن المشروع.	4.00	1.26	كبيرة
.17	قياس اثر المشروع على عينة من المستفيدين.	4.02	1.09	كبيرة
.18	تعيين مقيم خارجي مختص بتقييم البرامج.	4.02	0.92	كبيرة
.19	تقييم المشروع بالتعاون مع الجهات المشاركة من المجتمع المحلي	3.71	1.04	كبيرة
.20	مدى استدامة المشروع المنفذ.	3.77	1.03	كبيرة
	الدرجة الكلية	**3.82**	**0.36**	**كبيرة**

يتضح من الجدول رقم (6.4) أن آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت تحقق الكفاءة والفاعلية لبرامج التشغيل المؤقت، وهذا ما أظهرته استجابات أفراد عينة الدراسة في تقييم هذه الآليات، وفيما يلي توضيح لهذا التقييم:

- أولا: حظيت الفقرات (1، 2، 3،) على درجة تقييم كبيرة جدا، ومتوسطات حسابية (4.86، 4.80، 4.73) على التوالي، وهذا يبين أن مقارنة عدد المستفيدين، وأيام العمل، والأجور المخططة بما تم فعلا، هي أكثر الآليات تحقيقا لأهداف برامج التشغيل عند إجراء تقييم لها، ويرجع ذلك إلى انه عند تخطيط برامج التشغيل وإعداد مقترح البرنامج تصاغ بعض أهدافه على شكل كمي تتمثل بقيمة الأجر وعدد الأيام وعدد المستفيدين، لذا تصبح مقارنة هذه الأهداف بما تم تحقيقه فعلا من أسهل وأفضل الآليات للكشف عن ما تم تحقيقه من أهداف البرنامج، كما أن وجود انحراف سلبي عند مقارنتها يعتبر مؤشرا على عدم كفاءة وفاعلية هذه البرامج، وقد حصل عدد المستفيدين كآلية للتقييم على أعلى متوسط حسابي بلغ(4.86) وقد يعود ذلك إلى أن الممولين ينظرون عند تقييمهم لهذه البرامج إلى عدد المستفيدين، فالمؤسسات ألمنفذه لهذه البرامج تولي هذا المؤشر أهمية كبير.

- ثانيا: أن الفقرات(4، 6، 7، 10، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20) حظيت بدرجة تقييم كبيرة، ومتوسطات حسابية(4.0، 3.42، 3.91، 3.71، 3.62، 3.54، 3.68، 4.0، 4.0، 4.02، 4.02، 3.71، 3.77) على التوالي وأن الفقرتان(17، 18) واللتان تنصان على قياس اثر المشروع على عينة من المستفيدين وتعيين مقيم خارجي على أعلى متوسط حسابي ضمن هذه المجموعة بلغ(4.02)، ويعود ذلك إلى المعلومات التي يوفرها قياس اثر البرنامج على المستفيدين والتي تمكن القائمين على البرنامج من معرفة مدى ملائمة النشاطات والأهداف مع التغير الحاصل على حالة المستفيدين التي نفذت لتحسينها وإدخال التغيرات ألازمة لزيادة هذا الأثر، كما يعود ذلك إلى ما يوفره تعين المقيم الخارجي من معلومات ومقترحات تزيد من فاعلية البرنامج نظرا لخبرته الواسعة في تقييم هذه البرامج ومعرفته بالبرامج والمؤسسات الأخرى، والى زيادة شفافية وصدق المؤسسة والتي تعتبر من أهم متطلبات الحصول على تمويل للبرامج المستقبلية.

- ثالثا: حظيت الفقرات(5، 8، 9، 11) على درجة تقييم متوسطة، ومتوسطات حسابية (3.31، 3.34، 3.25، 3.31) على التوالي، وهذا يدل على أن هناك تباين في إجابات المبحوثين حول تقييم هذه الآليات، وقد يرجع ذلك إلى التباين في استخدامها بين المؤسسات، ونلاحظ أن الفقرة (9) والتي تنص على استخدام نسبة المستفيدين غير المستحقين إلى عدد المستفيدين كمؤشر عند تقييم البرنامج قد حظيت على اقل متوسط حسابي (3.25) ويعزوا الباحث ذلك إلى أن بعض المؤسسات تهتم بعدد المستفيدين أكثر من مدى استحقاقهم، والى صعوبة وتكاليف إجراء مثل هذا التقييم رغم أهميته.

- رابعا: أما بالنسبة لدرجة التقييم الكلية الخاصة بآليات تقييم برامج التشغيل المؤقت، فقد كانت كبيرة وبمتوسط حسابي (3.82) وذلك حسب تقييم أفراد عينة الدراسة، وهذا يوضح أن هذه الآليات تحقق الفاعلية والكفاءة لبرامج التشغيل ويرجع ذلك إلى ما توفره من معلومات للقائمين على هذه البرامج تمكنهم من قياس نتيجة العمل الذي قاموا به ومدى ملائمة الأنشطة مع الأهداف ومع رسالة مؤسساتهم كما تمكنهم من إدخال التغيرات ألازمة سواء على الأهداف أو الأنشطة أو الاستراتيجيات لتحقيق فاعلية اكبر للبرامج المقبلة. وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية المبدئية والتي تنص على عدم فاعلية آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت ونقبل الفرضية البديلة.

☒ السؤال الثامن والذي نصه، هل يوجد اختلاف في متوسط إجابات المبحوثين في تقييم برامج التشغيل المؤقت تبعا للمتغيرات التالية: المؤسسة، الموقع الوظيفي للموظف، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة؟ وللإجابة على هذا السؤال تم فحص فرضية الدراسة الإحصائية التي نصها: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) بين متوسط استجابات المبحوثين في تقييم برامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية تبعاً لمحاورها تعزى لمتغيرات، المؤسسة، الموقع الوظيفي للموظف، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، ومن اجل تحقيق ذلك فقد تم إجراء الاختبارات الإحصائية لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكانت نتائج هذه الاختبارات كما يلي:

- متغير المؤسسة: لفحص هذه الفرضية فيما يتعلق بمتغير المؤسسة، فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One way- Anova) لدلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة، والجداول التالية توضح نتائج الاختبار:

جدول 8.4-أ: نتائج اختبار One way- Anova لبيان الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤسسة.

محاور الدراسة	بين المجموعات		داخل المجموعات		قيمة f	الدلالة الإحصائية
	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات		
وسائل تحديد الاحتياجات	1.57	0.39	8.29	0.28		
معايير اختيار المناطق	2.2	0.55	6.23	0.20	2.65	0.62
معايير اختيار المستفيدين	2.57	0.64	6.85	0.22	2.81	0.04*

جدول 8.4-ب: نتائج اختبار One way- Anova لبيان الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤسسة.

محاور الدراسة	بين المجموعات		داخل المجموعات		قيمة f	الدلالة الإحصائية
	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات		
وسائل اختيار المستفيدين	1.22	0.30	7.40	24.	1.24	0.31
آليات متابعة برامج التشغيل	2.87	0.71	5.05	0.16	4.25	0.008*
آليات تقييم برامج التشغيل	0.50	0.28	3.96	0.13	0.96	0.44
المحور الكلي	**1.22**	**0.28**	**3.58**	**0.12**	**2.26**	**0.08**

يتضح من الجدول (8.4) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) في تقييم برامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية، تعزى لمتغير المؤسسة في محاور الدراسة (1، 2، 4، 6) وفي محورها الكلي، حيث كانت دلالاتها الإحصائية(0.26، 0.62، 0.31، 0.44) على التوالي، كما بلغت دلالة المحور الكلي(0.08)، ولكون هذه الدلالات أعلى من قيمة(α=0.05) فانه لا يوجد فروق في، تقييم كل من، وسائل تحيد الاحتياجات، ومعايير اختيار المناطق، ووسائل اختيار المستفيدين، واليات التقييم، ومحور الدراسة الكلي، وقد يعود ذلك ألا أن أفراد عينة الدراسة وعلى اختلاف المؤسسات التي يعملون بها يدركون أهمية استخدام هذه الوسائل والمعايير في وضع برنامج يلبي الاحتياجات المحلية ومن ثم الوصول إلى الفئات المستهدفة وبالتالي تحقيق الكفاءة والفاعلية لبرامج التشغيل. كما يتضح من الجدول (10.4) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05)، في تقييم برامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية، تعزى لمتغير المؤسسة في كل من المحور (3) والخاص بمعايير اختيار المستفيدين، والمحور(5) والخاص باليات المتابعة ،حيث بلغت الدلالة الإحصائية لهما (0.04*، 0.008*) على التوالي، وهذه القيم اقل من قيمة الدلالة الإحصائية (α=0.05) مما يؤكد وجود الفروق، وقد يعود ذلك إلى الاختلاف في تطبيق هذه المعايير واليات في المؤسسات، وتباين إدراك أفراد العينة لأهميتها في تحقيق الفاعلية لبرامج التشغيل، وبناءا على هذا تم رفض الفرضية الصفرية والقائلة بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم برامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤسسة، في محاور الدراسة (1، 2، 4، 6) وقبولها عند محاور الدراسة الثالث والخامس. وللكشف عن مواطن الفروق على مستوى المحاور تم إجراء اختبار (LCD) للمقارنات ألبعديه لإظهار الفروق حسب متغير المؤسسة، وفيما يلي جدول يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول 9.4: نتائج اختبار (LSD) للمقارنات ألبعديه لدلالة الفروق بين متوسطات متغير المؤسسات لمحور اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.

ICRC (3.90)	ACTED (4.18)	PREMIERE (4.06)	COOPI (4.47)	UNRWA (4.66)	متغير المؤسسة
*0.76	0.47	*0.60	0.19	--	UNRWA (4.66)
0.56	0.28	0.41	--	--	COOPI (4.47)
0.15	0.12	--	--	--	PREMIERE 4.06)
0.28	--	--	--	--	ACTED (4.18)
--	--	--	--	--	ICRC (3.90)

يتضح من الجدول (9.4) وجود فروق في تقييم أفراد عينة الدراسة لمعايير اختيار المستفيدين تبعا لمتغير المؤسسة، حيث تشير النتائج أن هذه الفروق كانت بين استجابات أفراد العينة الذين يعملون في مؤسسة UNRWA، وأفراد العينة الذين يعملون في مؤسسة icrc ومؤسسة **PREMIERE**، وقد كانت الفروق لصالح مؤسسة UNRWA حيث كان المتوسط الحسابي أعلى، ويعزو الباحث ذلك إلى اختلاف تطبيق هذه المعايير بين هذه المؤسسات، والى كون حجم العينة من مؤسسة UNRWA اكبر، كما قد يعود ذلك إلى استهداف ألاجئين فقط فيه.

جدول 10.4: نتائج اختبار (LSD) للمقارنات ألبعديه لدلالة الفروق بين متوسطات متغير المؤسسات لمحور آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت.

ICRC (4.03)	ACTED (3.98)	PREMIERE (4.25)	COOPI (4.63)	UNRWA (4.72)	متغير المؤسسة	
*0.68	*0.73	*0.466	8.75	--	(4.72)	**UNRWA**
0.59	*0.64	0.37	--	--	(4.63)	**COOPI**
0.21	0.26	--	--	--	(4.25)	**PREMIERE**
5.0	--	--	--	--	(3.98)	**ACTED**
--	--	--	--	--	(4.03)	**ICRC**

يتضح من الجدول (10.4) وجود فروق في تقييم عينة الدراسة لمحور آليات المتابعة في برامج التشغيل تبعا لمتغير المؤسسة، حيث وجدت فروق في استجابات عينة الدراسة العاملين في مؤسسة UNRWA و استجابات أفراد عينة الدراسة العاملين في كل من مؤسساتpremiere، acted ، icrc، وقد كانت هذه الفروق لصالح العاملين في UNRWA لحصولها على متوسط حسابي أعلى، ويعزو الباحث هذه الفروق إلى أن عدد الأفراد العينة العاملين فيها اكبر منه في المؤسسات الأخرى، حيث بلغت نسبته(34%) من أفراد عينة الدراسة الكلي، كما يعود السبب في ذلك ضخامة برنامج UNRWA واستمرار يته واختلاف طريقة تنفيذه وقلة الملاحظة المباشرة فيه.

كما وجدت فروق في استجابات عينة الدراسة العاملين في مؤسسة coopi و استجابات أفراد عينة الدراسة العاملين في مؤسسة acted وكانت هذه الفروق لصالح مؤسسة coopi وقد يرجع السبب في ذلك إلى قلة عدد المستفيدين في مؤسسة acted وتشغيلهم في المجال الزراعي فقط، والى طريقة تنفيذ المشروع.

- متغير الموقع الوظيفي: لفحص هذه الفرضية فيما يتعلق بمتغير الموقع الوظيفي، فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي (One way- Anova) لدلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

جدول 11.4: نتائج اختبار One way- Anova لبيان الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير الموقع الوظيفي.

محاور الدراسة	بين المجموعات		داخل المجموعات		قيمة f	الدلالة الإحصائية
	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات		
وسائل تحديد الاحتياجات	0.25	8.55	9.60	0.320	0.26	0.84
معايير اختيار المناطق المستفيدة	0.44	0.14	7.99	0.25	0.57	0.63
معايير اختيار المستفيدين	0.61	0.20	8.82	0.28	0.71	0.55
وسائل اختيار المستفيدين	0.15	5.02	8.48	0.27	0.18	0.90
آليات متابعة برامج التشغيل	6.37	2.12	7.86	0.25	0.84	0.96
آليات تقييم برامج التشغيل	0.13	4.53	4.33	0.14	0.32	0.80
المحور الكلي	**2.40**	**8.0**	**4.68**	**0.15**	**0.51**	**0.98**

يتضح من الجدول(4،11) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) في تقييم برامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية تعزى لمتغير الموقع الوظيفي للموظف في جميع محاور الدراسة ومحورها الكلي، حيث بلغت الدلالات الإحصائية للمحاور(1-6) (0.84، 0.63، 0.55، 0.90، 0.96، 0.80) على التوالي، كما بلغت دلالة المحور الكلي(0.98) وبما أن هذه القيم أعلى من قيمة الدلالة الإحصائية(α=<0.05) فإننا نستنتج انه لا يوجد فروق في إجابات عينة الدراسة تبعا لمواقعهم الوظيفية، وقد يرجع ذلك إلى أن أفراد عينة الدراسة على اختلاف مواقعهم الوظيفية مدركون لأهمية استخدام هذه الوسائل والمعايير في تحقيق أهداف برامج التشغيل المؤقت، كونها تستخدم من قبلهم جميعا أثناء تنفيذ أنشطة البرنامج المختلفة، ولترابط هذه الوسائل والمعايير والآليات، واعتماد بعضها على بعض خلال مراحل تخطيط وتنفيذ وتقييم هذه البرامج، وعلى هذا تم قبول الفرضية الصفرية.

- متغير المؤهل العلمي: لفحص هذه الفرضية فيما يتعلق بمتغير المؤهل العلمي، فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي(One way- Anova) لدلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول (12.4) يوضح نتائج الاختبار.

جدول 12.4: نتائج اختبار One way- Anova لبيان الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

محاور الدراسة	بين المجموعات		داخل المجموعات		قيمة f	الدلالة الإحصائية
	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات		
وسائل تحديد الاحتياجات	0.58	0.29	9.27	0.29	0.98	0.38
معايير اختيار المناطق المستفيدة	0.52	0.25	7.92	0.24	1.03	0.36
معايير اختيار المستفيدين	0.25	0.12	9.17	0.28	0.44	0.64
وسائل اختيار المستفيدين	4.91	2.45	8.58	0.26	0.91	0.91
آليات متابعة برامج التشغيل	0.14	7.01	7.79	0.24	0.28	0.75
آليات تقييم برامج التشغيل	0.35	0.17	4.12	0.12	1.36	0.27
المحور الكلي	**7.74**	**3.87**	**4.63**	**0.14**	**0.25**	**0.77**

يتضح من الجدول(4،12) بأن الدلالات الإحصائية لمحاور الدراسة (1-6) بلغت (0.38، 0.36، 0.64، 0.91، 0.75، 0.27) على التوالي، وان الدلالة الإحصائية للمحور الكلي بلغت(0.77) ولكون هذه القيم أعلى من قيمة الدلالة الإحصائية(α=0.05) فإننا نستنتج انه لا يوجد فروق ذات

دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) في تقييم عينة الدراسة لبرامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية جميع محاور الدراسة ومحورها الكلي تعزى لاختلاف المؤهل العلمي للموظف، ويعزو الباحث سبب انسجام إجاباتهم في تقييم هذه المحاور إلى إدراكهم أهمية هذه الوسائل في دراسة الواقع المحلي وتحديد احتياجاته ووضع أولوياته وتخطيط البرنامج بشكل يلبي هذه الأولويات ومن ثم تحديد ما يحتاجه البرنامج من موارد لضمان نجاحه في خدمة الشرائح المستهدفة وتحقيق أهدافه بفاعلية، كما يعود إلى إدراكهم لأهمية هذه المعايير والآليات لضمان الوصول إلى الفئات المستهدفة المستحقة وما يحققه هذا من عدالة في التوزيع، ويعود أيضا إلى اتفاقهم على أهمية آليات التقييم لضمان الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الفاعلية لهذه البرامج، وعلى هذا نقبل الفرضية الصفرية والتي أفادت بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) تعزى للاختلاف في المؤهل العلمي.

- مغير سنوات الخبرة : لفحص هذه الفرضية فيما يتعلق بمتغير سنوات الخبرة، فقد تم إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي(One way- Anova) لدلالة الفروق في استجابات أفراد عينة الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول 13.4: نتائج اختبار One way- Anova لبيان الفروق في استجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

محاور الدراسة	بين المجموعات		داخل المجموعات		قيمة f	الدلالة الإحصائية
	مجموع المربعات	متوسط المربعات	مجموع المربعات	متوسط المربعات		
وسائل تحديد الاحتياجات	0.97	0.48	8.88	0.28	1.70	0.19
معايير اختيار المناطق المستفيدة	0.32	0.16	8.11	0.25	0.63	0.53
معايير اختيار المستفيدين	0.70	0.35	8.72	0.27	1.28	0.28
وسائل اختيار المستفيدين	0.39	0.19	8.24	0.25	0.76	0.47
آليات متابعة برامج التشغيل	0.26	0.13	7.67	0.24	0.54	0.58
آليات تقييم برامج التشغيل	2.83	1.41	4.44	0.24	0.10	0.90
المحور الكلي	**0.32**	**0.16**	**4.38**	**0.14**	**1.16**	**0.32**

يتضح من الجدول(4،13) بأن الدلالات الإحصائية لمحاور الدراسة (1-6) بلغت (0.19، 0.53، 0.28، 0.47، 0.58، 0.90) على التوالي، وان الدلالة الإحصائية للمحور الكلي بلغت (0.77)

ولكون قيم هذه الدلالات أعلى من قيمة الدلالة الإحصائية(α=0.05) فإننا نستنتج انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) في تقييم عينة الدراسة لبرامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية على جميع محاور الدراسة ومحورها الكلي تعزى لاختلاف سنوات الخبرة للمجيب، وقد يرجع ذلك إلى أن تحقيق الفاعلية لأهداف هذه البرامج بشكل خاص والبرامج التي تندرج تحت مظلة المساعدات بشكل عام، يتطلب تطبيق وسائل ومعايير محددة واليات عمل خاصة من اجل ضمان حسن تخطيطها و تنفيذها في المكان الصحيح وبالشكل والوقت والموارد المناسبة، ومن اجل أن تصل المساعدة والفائدة إلى مستحقيها ومن اجل تعظيم الفائدة المباشرة وغير المباشرة منها، ولضمان استمرارها، وهذا ما يدركه العاملين في مثل هذه البرامج بعد بدء العمل بفترة بسيطة جدا، وبناءا على هذه النتيجة تم قبول الفرضية الصفرية والتي أفادت بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α=<0.05) تعزى للاختلاف في سنوات الخبرة لأفراد العينة.

2.3.4. إجابة ألأسئلة المتعلقة بالقسم الثاني من أسئلة الدراسة ومناقشتها والمتعلقة بدور برامج التشغيل في الحد من البطالة وتوفير الدخل:

- ☒ إجابة سؤال الدراسة التاسع والذي نصه، ما دور برامج التشغيل المؤقت في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج أعداد العاطلين عن العمل ومستفيدين برامج التشغيل في شمال الضفة الغربية لعام 2008 والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 14.4-أ: توزيع أعداد المستفيدين من برامج التشغيل حسب المؤسسة والمحافظة وأعداد العاطلين عن العمل حسب المحافظة في شمال الضفة الغربية لعام 2008.

المحافظة	جنين	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	طوباس	شمال الضفة	فرص العمل السنوية
العاطلين عن لعمل	15576	8232	12762	5395	2943	2131	47039	
نسبة البطالة (%)	22.50	22.30	15.60	23.40	19.20	16.70	19.60	
مستفيدينUNRWA	9357	3204	9824	1049	520	915	24887	2073
مستفيدين COOPI	959	710	682	-	-	-	2351	195.9
مستفيدين PREMIER	-	-	-	830	470	-	1300	108.3

جدول 14.4-ب: توزيع أعداد المستفيدين من برامج التشغيل حسب المؤسسة والمحافظة وأعداد العاطلين عن العمل حسب المحافظة في شمال الضفة الغربية لعام 2008.

المحافظة	جنين	طولكرم	نابلس	قلقيلية	سلفيت	طوباس	شمال الضفة	فرص العمل السنوية
مستفيدين ICRC	-	250	22	600	-	-	872	72.6
مجموع المستفيدين	10316	4164	10528	2479	990	915	29388	2449
العدد السنوي	859	347	877	206	82.5	76.2	2449	-
النسبة إلى المتعطلين	0.055	0.042	0.068	0.038	0.028	0.035	0.052	-

يتضح من الجدول (14.4) أن هناك أربع مؤسسات دولية نفذت برامج تشغيل مؤقت في شمال الضفة الغربية في عام 2008 هي(UNRWA، COOPI، ICRC،PREMIER) وان لهذه البرامج دور في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية، وذلك من خلال توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل لمدة شهر واحد، وان هناك تباين في مساهمة كل من هذه البرامج مع اختلاف المؤسسة والمحافظة، وفيما يلي توضيح لهذا الدور:

- أولا: بلغ مجمل فرص العمل التي وفرتها أل (UNRWA) في شمال الضفة الغربية 24887 فرصة عمل لمدة شهر واحد، وزعت إلى(9357 في جنين، و3204 في طولكرم، و9824 في نابلس، 1049 في قلقيلية، و520 في سلفيت، و915 في طوباس) وهو ما يعادل 2073 فرصة عمل سنوية، وبذلك تكون اكبر المؤسسات مساهمتا في توفير فرص العمل والحد من البطالة حيث بلغت نسبة فرص العمل التي وفرتها إلى العاطلين عن العمل(4.4%)، ويعود ذلك إلى شمول البرنامج جميع مدن وقرى وبلدات ومخيمات شمال الضفة الغربية، والى توجهها نحو رفع المستوى المعيشي للأسر ألاجئة وتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشونها في ظل البطالة العالية والفقر من خلال التشغيل وتقليص البرامج ألاغاثيه الأخرى التي تؤدي إلى التواكل والسلبية، ولكن يؤخذ على هذا البرنامج رغم انجازاته وكبر مساهمته في الحد من البطالة، عدم تطبيقه لنظام الاستهداف بشكل فعال وعدم إجراء دراسة للوضع الاقتصادي والاجتماعي للمستفيد قبل اختياره مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى المستفيدين المستحقين من الفقراء والعاطلين عن العمل لفترة طويلة.
- ثانيا: كانت مؤسسة(coopi) ثاني المؤسسات مساهمتا في توفير فرص العمل حيث بلغ عدد فرص العمل التي وفرتها في شمال الضفة الغربية(2351) فرصة عمل لمدة شهر واحد،

وزعت إلى(959 في جنين، و710 طولكرم، و680 في محافظة نابلس) وهو ما يعادل (195.9) فرصة عمل سنوية.

- ثالثا: بلغ عدد فرص العمل التي وفرتها مؤسسة (premier) في شمال الضفة الغربية 1300 فرصة عمل وزعت إلى (830 في قلقيلية، و470 في محافظة سلفيت، وهو ما يعادل 108.3 فرصة عمل سنوية، وبهذا تكون المؤسسة الثالثة من حيث مساهمتها في توفير فرص العمل.
- رابعا: وفرت مؤسسة (icrc) 872 فرصة عمل لمدة شهر واحد وزعت إلى (250 في طولكرم، و22 في محافظة نابلس، و600 في محافظة قلقيلية) وهو ما يعادل 72.6 فرصة عمل سنوية، وبذلك تكون المؤسسة الرابعة والأقل من حيث مساهمتها في توفير فرص العمل، ويعود ذلك إلى أنها تقوم بتنفيذ مشاريع التشغيل المؤقت في المناطق التي تعاني من وصول المؤسسات الأخرى كمناطق المستوطنات والجدار وكمثال فإنها وفرت 22 فرصة عمل لشهر واحد لمساعدة المزارعين لإصلاح أراضيهم الواقعة بجانب المستوطنات في محافظة نابلس. مساهمة هذه المؤسسات في الحد من البطالة حسب المحافظات كما يلي:

  - جنين: بلغ عدد فرص العمل الشهرية التي وفرتها هذه البرامج في محافظة جنين (10316) وهذا يساوي 859 فرصة عمل سنوية، ما يعادل 5.5% من مجموع العاطلين عن العمل في المحافظة والذين كانوا (15576) عاطل عن العمل بنسبة 22.5% إلى القوى العاملة، وبهذا تكون محافظة جنين في المرتبة الثانية بين المحافظات من حيث استفادتها من فرص العمل التي وفرتها برامج التشغيل المؤقت، رغم أنها تعاني من أعلى نسبة بطالة وأكثر عدد عاطلين عن العمل بين المحافظات، وقد يرجع ذلك إلى توزيع الممولين الجغرافي لهذه البرامج وتنفيذ برنامجين تشغيل فقط.
  - طولكرم: كان مجموع عدد فرص العمل الشهرية التي وفرتها هذه البرامج في محافظة طولكرم (4164) بمعدل(347) فرصة عمل سنوية، وهو ما نسبته 4.2% من مجموع العاطلين عن العمل والذين كانوا (2131) بما نسبته (22.3%) من القوى العاملة، ومن هنا يتبين برامج التشغيل المؤقت قد ساهمت في الحد من البطالة بنسبة 4.2% وهي في المرتبة الثالثة بين المحافظات من حيث الاستفادة من هذه البرامج، وعند النظر إلى نسبة البطالة وعدد العاطلين عن العمل وعدد السكان فيها، نجدها تحتل المرتبة الثالثة بين المحافظات أيضا، ويرجع ذلك إلى تنفيذ ثلاث برامج تشغيل مؤقت فيها.
  - نابلس: احتلت محافظة نابلس المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث استفادتها من فرص العمل التي وفرتها برامج التشغيل المؤقت حيث بلغ مجموع فرص العمل التي

وفرتها (10528) لمدة شهر واحد ما يعادل (877) سنويا، وهو ما يعادل 6.8 % من عدد العاطلين عن العمل في المحافظة والذين كانوا (12762) بنسبة بطالة (15.6%) من مجموع القوى العاملة ، ويعود ذلك إلى تنفيذ ثلاث برامج تشغيل مؤقت فيها والى ثقل برنامج وكالة الغوث فيها لارتفاع عدد ألاجئين فيها ولكن عند المقارنة مع نسبة البطالة وعدد العاطلين عن العمل رغم أن هذه المحافظة اكبر محافظات الشمال من حيث عدد السكان، نجد أن نسبة الاستفادة كانت لا تتفق معها إذ أن نسبة البطالة كانت اقل نسبة بين المحافظات وان نسبة الاستفادة كانت اكبر نسبة بين المحافظات، وقد يرجع ذلك إلى عدم اخذ نسبة البطالة عند تخطيط هذه البرامج والاعتماد على عدد السكان وعدد ألاجئين المستفيدين فيها والى الإغلاقات التي كانت تعاني منها.

- قلقيلية: بلغ مجموع فرص العمل التي وفرتها برامج التشغيل المؤقت في محافظة قلقيلية(2479) لمدة شهر واحد وهذا يعادل (206) فرصة عمل سنويا، وبالمقارنة مع عدد العاطلين عن العمل والذي كان(5395) عاطل عن العمل، وهو ما مثل (23.4%) من مجموع القوى العاملة، وبهذا تكون هذه البرامج قد وفرت فرص عمل بنسبة (3.8%) من عدد العاطلين عن العمل، وهذا يمثل دورها في الحد من البطالة في المحافظة وبهذا تكون قد احتلت المرتبة الرابعة من حيث الاستفادة رغم تنفيذ ثلاث برامج تشغيل فيها وقد يعود ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة فيها والانقطاع في تنفيذ هذه البرامج والى عدم تناسب مستفيدين الوكالة مع عدد ألاجئين فيها حيث تحتل هذه المحافظة النسبة الأعلى من ألاجئين إلى عدد السكان .
- سلفيت: وفرت برامج التشغيل المؤقت (990) فرصة عمل لمدة شهر في محافظة سلفيت بما يساوي(82.5) سنويا، وهذا يمثل نسبة(1.5%) من مجموع العاطلين عن العمل فيها والذي كان (2943) وهو ما كانت نسبته إلى القوى العاملة (19.2%) وبهذا تكون برامج التشغيل المؤقت قد ساهمت في الحد من البطالة بنسبة(2.8%) في محافظة سلفيت، وهي الأقل بين المحافظات من حيث استفادتها من هذه البرامج.
- طوباس: كانت محافظة طوباس اقل المحافظات من حيث عدد فرص العمل التي وفرتها برامج التشغيل فيها، حيث كان مجموعها (915) لمدة شهر وهو ما يساوي(76.5) سنويا ويرجع ذلك إلى تنفيذ برنامج تشغيل مؤقت واحد فيها هو برنامج الوكالة، وهو ما يمثل نسبة(3.5%) من مجموع العاطلين عن العمل الذي بلغ(2131) بمعدل (16.7%) إلى القوى العاملة، وعلى ذلك تكون برامج التشغيل المؤقت قد ساهمت في الحد من البطالة بنسبة(3.5%) في محافظة طوباس.

- شمال الضفة: تمثل دور برامج التشغيل المؤقت في توفير (29388) فرصة عمل لمدة شهر واحد، في شمال الضفة الغربية وهو ما يعادل(2449) فرصة عمل سنويا، وبالنظر إلى نسبة البطالة في شمال الضفة الغربية خلال العام 2008 والتي بلغت(19.6%) وهو ما يساوي (47093) عاطل عن العمل، فان برامج التشغيل قد وفرت فرص عمل ل (5.2%) من مجموع العاطلين عن العمل بنسبة 1% من القوى العاملة وعند مقارنة هذه النسبة مع ما توظفه برامج الأشغال العامة في الدول العربية كما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2007 نجدها متقاربة مع النسب فيها ، وكما تبين من الجدول(14.4) أن مساهمة هذه البرامج لم تتفق مع نسب البطالة في المحافظات على الرغم من أن نسبة البطالة من المعايير الهامة جدا والتي قيمت حسب عينت الدراسة على أنها تحقق الفاعلية لهذه البرامج، حيث نجد أن مساهمة هذه البرامج في الحد من البطالة في محافظة نابلس كانت بنسبة(6.8%) وهي الأعلى رغم أن نسبة البطالة بها كانت الأقل، وان محافظة قلقيلية كانت صاحبة النسبة الأعلى للبطالة حيث بلغت(23.4%) لم تحظى بالمساهمة الأعلى لهذه البرامج حيث حظيت بالمرتبة الرابعة بنسبة (3.8%) وقد يرجع ذلك إلى عدم اخذ نسب البطالة الرسمية في الحسبان عند تخطيط هذه البرامج والى الاختلاف وطول الفترة بين تخطيط البرامج وتنفيذها، والى توزيع الممولين الجغرافي لهذه البرامج بالإضافة إلى أن برنامج وكالة الغوث وهو المساهم الأكبر في توفير فرص العمل يهدف إلى خدمة ألاجئين فيؤثر توزيع ألاجئين ومستفيدين هذا البرنامج على هذه النسب.

وعلى هذا تكون برامج التشغيل المؤقت قد ساهمت في الحد من البطالة بنسبة(5.2%) في شمال الضفة الغربية، مع التباين في مساهمة كل من البرامج في هذا الدور، والتباين في استفادة كل من محافظات الشمال من فرص العمل، وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية والتي نصها، لا يوجد دور لبرامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في الحد من مشكلة البطالة في شمال الضفة الغربية، وهذا يتفق مع نتائج(دراسة البطمة 1998) والتي توصلت إلى وجود دور لهذه البرامج في توفير فرص العمل مع وجود اختلاف في هذا الدور تبعا للمؤسسات.

☒ السؤال العاشر والذي ينص على ما دور برامج التشغيل المؤقت في توفير الدخل البديل في شمال الضفة الغربية؟ لإجابة هذا السؤال تم استخراج أعداد المستفيدين من برامج التشغيل وعدد الأسر في محافظات شمال الضفة الغربية، ونسبة الأسر المستفيدة إلى إجمالي الأسر والجدول(15.4) يوضح ذلك.

جدول 4. 15: توزيع الأسر المستفيدة من برامج التشغيل حسب المؤسسة والمحافظة في شمال الضفة الغربية لعامي 2008-2009.

المحافظة	مستفيدين UNRWA	مستفيدين coopi	مستفيدين premier	مستفيدين acted	مستفيدين icrc	مجموع المستفيدين	المجموع السنوي	عدد الأسر	نسبة الأسر المستفيدة
2008									
جنين	9357	959	-	-	-	10316	859.5	47437	%1.8
طولكرم	3204	710	-	-	250	4164	347	29938	%1.15
نابلس	9824	682	-	-	22	10528	877.3	59663	%1.47
قلقيلية	1049	-	830	-	600	2479	206.5	16483	%1.25
سلفيت	520	-	470	-	-	990	82.5	11103	%074
طوباس	915	-	-	-	-	915	76.2	9004	%078
شمال الضفة	24887	2351	1300	-	850	29388	2449	173628	%1.4
الأسر السنوي	2080	196	108	-	70.8	2449	-	-	-
2009									
جنين	7910	205	-	-	-	8115	676.2	48680	%1.3
طولكرم	3879	270	-	-	528	4677	389.7	30722	%1.26
نابلس	10992	167	-	186	50	11395	949.5	61226	%1.55
قلقيلية	2419	-	380	-	295	3094	257.8	16914	%1.52
سلفيت	1014	-	270	-	180	1464	122	11393	%1.07
طوباس	1049	-	-	-	-	1049	87.4	9239	%0.94
شمال الضفة	27263	642	650	186	1053	29794	2482.8	178174	%1.39
الأسر السنوي	2272	53.5	54	15.5	87.7	2482.8	-	-	-

ملاحظة (تم استخراج عدد الأسر لعام 2009 من خلال ضرب عددها عام 2008 بالمعدل الطبيعي للزيادة السكانية)

يتضح من الجدول (15.4) أن عدد الأسر التي استفادة من تشغيل احد أفرادها لمدة شهر في برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية، خلال العامين 2008-2009 قد بلغ ما يقارب من (29388، 29794) أسرة على التوالي، وبذلك تكون برامج التشغيل المؤقت قد وفرت لهذه الأسر دخلا بديلا عن الدخل الذي فقدوه نتيجة تعطلهم عن العمل وذلك خلال

فترة الاستفادة ، كما يتضح أن هناك تباين في دور هذه البرامج في توفير الدخل، وفي مساهمتها في توفير الدخل حسب المحافظات، وفيما يلي توضيح لذلك:

تبين أن برنامج UNRWA هو الأكثر مساهمة في توفير الدخل للعاطلين عن العمل، حيث بلغ عدد الأسر التي استفادت من توفير دخل لمدة شهر واحد خلال العامين 2008،2009 (24887، 27263) وهو ما يعادل(2080، 2272) سنويا، وهذا يمثل دور برنامج UNRWA في توفير الدخل في شمال الضفة الغربية، وعند المقارنة مع البرامج الأخرى فان برنامج UNRWA ساهم ب81% من هذا الدخل خلال العام 2008، و91% في العام 2009.

تمثل دور برنامج التشغيل المؤقت في coopi خلال 2008، 2009 بتوفير دخل ل(2351، 642) أسرة لمدة شهر واحد بمعدل (196، 53.5) سنويا، وبهذا تكون ثاني المؤسسات مساهمتا في توفير الدخل للعاطلين عن العمل في شمال الضفة الغربية خلال العام 2008، وثالثها في العام 2009.

بلغ عدد الأسر المستفيدة من الدخل الذي وفره برنامج premier خلال العامين 2008، 2009 (1300، 650) أسرة لمدة شهر واحد بمعدل (108، 54) سنويا، وعلى هذا فان دوره تمثل في توفير الدخل البديل لهذه الأسر.

أما بالنسبة لبرنامج acted، فتمثل دوره في توفير الدخل ل(185) أسرة لمدة شهر واحد عام 2009، وبهذا تكون اقل المؤسسات مساهمة في توفير الدخل لأسر العاطلين عن العمل في شمال الضفة الغربية، ويرجع ذلك إلى عدم حصولها على التمويل ألازم لتنفيذ مثل هذه المشاريع، والى تركيز عمل المؤسسة في القطاع الزراعي وتقديم الدعم الفني للمزارعين وخاصة مربي الأغنام وعلى هذا فقد اقتصر دورها على توفير الدخل لما يعادل (15.5) أسرة خلال 2009.

ساهم برنامج التشغيل في أل icrc بتوفير الدخل ل(850، 1053) أسرة لمدة شهر واحد، بمعدل (70.8، 87.7) سنويا خلال العامين 2008-2009 على التوالي.

كما يتضح من الجدول (17.4) أن دور برامج التشغيل المؤقت في توفير الدخل لأسر العاطلين عن العمل في شمال الضفة الغربية حسب المحافظة كان كما يلي:

- جنين: تبين إن برامج التشغيل قد وفرت دخلا لمدة شهر واحد في محافظة جنين ل(10316، 8115) أسرة بمعدل(859.5، 676.2) سنويا في العامين 2008- 2009 على

التوالي، ومن مقارنة هذا المعدل مع عدد الأسر في المحافظة لنفس الفترة والتي بلغت (47437، 48680) على التوالي ، يتبين أن برامج التشغيل قد ساهمت بتوفير الدخل ل(1.8%، و1.3%) من مجموع الأسر في محافظة جنين خلال العامين 2008-2009.

- طولكرم: وفرت برامج التشغيل المؤقت في محافظة طولكرم دخلا لمدة شهر واحد خلال العامين2008، 2009 ل (4164، 4677) أسرة بمعدل(347، 389.7) أسرة سنويا على التوالي وقد كان عدد الأسر في المحافظة في نفس الفترة(29938، 30722) أسرة، وهذا يدل على أن برامج التشغيل ساهمت بتوفير الدخل ل(1.15%،1.26%) من مجموع الأسر في المحافظة.
- نابلس: حظيت محافظة نابلس على المرتبة الأولى بين المحافظات من حيث استفادتها من الدخل الذي وفرته برامج التشغيل المؤقت، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا الدخل خلال العامين 2008، 2009 على التوالي(59663، 61226) أسرة لمدة شهر واحد بمعدل (877.3، 949.5) أسره سنويا، أي أن برامج التشغيل ساهمت بتوفير دخل ل(1.47%، 1.55%) من مجموع اسر المحافظة والذي كان(59663، 61226) خلال نفس الفترة.
- قلقيلية: تمثل دور برامج التشغيل المؤقت في توفير الدخل ل(1.25%، 1.52%) من مجموع اسر المحافظة والذي كان (16483، 16914) خلال العامين 2008، 2009، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا الدخل (2479، 3094) أسرة لمدة شهر واحد بما يعادل (206.5، 257.8) أسرة سنويا خلال نفس الفترة.
- سلفيت: وفرت برامج التشغيل المؤقت في محافظة سلفيت دخلا لمدة شهر واحد خلال العامين 2008، 2009 على التوالي ل (990، 1464) أسرة بمعدل(82.5، 122) أسرة سنويا وقد بلغ عدد الأسر في المحافظة في نفس الفترة(11103، 11393) أسرة، وهذا يدل على دور برامج التشغيل تمثل بالمساهمة بتوفير الدخل ل (074%،1.07%) من مجموع الأسر في المحافظة.
- طوباس: وفرت برامج التشغيل المؤقت في محافظة طوباس دخلا لمدة شهر واحد خلال العامين 2008، 2009 على التوالي ل (915، 1049) أسرة بمعدل(76.2، 87.4) أسرة سنويا وقد بلغ عدد الأسر في المحافظة في نفس الفترة(9004، 9239) أسرة، وبناءا على هذا تمثل دور برامج التشغيل بالمساهمة بتوفير الدخل ل (078%، 094%) من مجموع الأسر في المحافظة.

وعلى هذا يتبين أن لبرامج التشغيل المؤقت دور في توفير الدخل البديل خلال العامين 2008، 2009 تمثل بتوفير الدخل ل(1.4%، 1.39%) من إجمالي عدد الأسر في شمال الضفة الغربية

والبالغ(173628، 178174) على التوالي، حيث وفرت (29388، 29794) لمدة شهر واحد بمعدل (2449، 2482.8) أسرة سنويا، وهذا يمثل دورها في تخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني، والتخفيف من الفقر الناتج عن عدم وجود الدخل أو عدم كفايته، كما أن لهذا الدخل الذي توفره أثرا غير مباشر يتمثل في ضخ النقود في السوق الفلسطيني الذي يعاني من الركود مما يساعد على ألمساهمه في إنعاشه إذ بلغت قيمة هذا الدخل التقريبية الذي وفرته هذه البرامج في شمال الضفة الغربية خلال العامين 2008، 2009 (23672800) دولار أمريكي، حيث تم دفع أجور للعمال تعادل (400) دولار شهريا وهو ما يقارب من (90%) من متوسط الأجر السائد في شمال الضفة الغربية، وعند مقارنة هذه النسب مع نسب الفقر الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2007 في الضفة الغربية والتي كانت 24% للفقر و13% للفقر المدقع نجد أن هذه البرامج تعمل على التخفيف من الفقر بنسبة 6% للفقر و11% للفقر المدقع فيما لو طبقت نظام الاستهداف بشكل كامل، ولكن حسب نتائج الدراسات الخاصة بنسبة التضمين في برامج المساعدات بشكل عام والتي تقول أن نسبة غير المستحقين تقارب النصف مثل دراسة برنامج الغذاء العالمي، وخاصة البرامج التي لا تطبق هذا النظام والتي لا تختار المستفيدين بناء على دراسة أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وبناءا على هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية التي وضعها الباحث والتي كان نصها لا يوجد دور لبرامج التشغيل المؤقت المنفذة من قبل المؤسسات الدولية في توفير الدخل البديل في شمال الضفة الغربية، وهذا يتفق مع دراسة البطمة 1998.

3.2.4. إجابة القسم الثالث من أسئلة الدراسة والمتعلقة بالمعيقات والمقترحات:

- ☒ إجابة سؤال الدراسة الحادي عشر، والذي ينص على ما هي أهم الصعوبات التي تواجه برامج التشغيل المؤقت وتحد من قدرتها على تحقيق أهدافها؟ للإجابة على هذا السؤال تم استخراج استجابات المبحوثين الواردة في الاستمارة وفي نموذج المقابلة وفرزها واخذ الإجابات الأكثر تكرارا.

وقد بينت هذه الاستجابات أن برامج التشغيل المؤقت ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية في شمال الضفة الغربية، تواجه العديد من المشكلات والصعوبات التي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، من تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة من الشرائح الفقير في المجتمع، والوصول إلى المستفيدين الأكثر استحقاقا وتخفيف الضائقة الاقتصادية وتوفير الدخل للأسر الفقيرة لفترة أطول وتعظيم الأثر المادي الناتج عن عمل المستفيدين، و كان من أهم هذه المشكلات ما يلي:

- عدم التزام المستفيدين بالعمل سواء كان هذا الالتزام بالوقت أو بكمية الإنتاج مما يقلل من مخرجات هذه البرامج المادية ويعزز التواكل والسلبية،ويرجع هذا إلى الثقافة السائدة بان هذه البرامج هي ضمن المساعدات ويجب الحصول عليها دون العمل، كما يرجع ذلك إلى سوء الاختيار والى قلة الرقابة.
- عدم وجود موازنات لدى المجتمعات المحلية خاصة بمثل هذه البرامج، وعدم توفير بعضها للمواد الخام وقلة مساهمة البعض الآخر، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على تنفيذ مشاريع تستوعب المستفيدين واقتصار عمل المستفيدين على الأعمال البسيطة، والى تقسيم العمل بينهم.
- عدم التزام بعض المجتمعات المحلية بشروط ومعايير البرنامج، وتدخيل عامل الوساطة في اختيار المستفيدين مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى المستحقين ورفع نسبة غير المستحقين.
- عدم مرونة بعض المعايير الخاصة باختيار المستفيدين والموضوعة من قبل الممولين مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى الأسر الأشد فقرا.
- قلة التنسيق بين المؤسسات المنفذة لهذه البرامج مما يؤدي إلى الازدواجية في العمل وهدر الموارد.
- عدم وجود قواعد بيانات حديثة لدى المجتمعات المحلية تساعد في تخطيط البرنامج وتحديد الاحتياجات بشكل دقيق.
- قصر فترة البرنامج حيث أن فترة شهر واحد غير كافية لتخفيف الفقر ومساعدة العاطلين عن العمل، وخاصة مع عدم استفادتهم من البرنامج مرة أخرى خلال العام.
- قلة التمويل لمثل هذه البرامج وخاصة في ظل الارتفاع في نسب البطالة واتساع دائرة الفقر.
- عدم فهم القواعد الإنسانية وأهداف البرنامج بشكل كاملا من قبل موظفين البرنامج ومنسقي البرامج في البلديات مما يؤدي إلى ضياع الموارد وعدم تحقيق الفاعلية لهذه البرامج.

☒ إجابة سؤال الدراسة الثاني عشر، والذي ينص على ما هي أهم المقترحات التي من شانها أن تعزز من قدرة برامج التشغيل المؤقت على تحقيق أهدافها؟ للإجابة على هذا السؤال، تم استخراج استجابات المبحوثين الخاصة بهذه المقترحات، والواردة في الاستبيانات وفي نموذج المقابلة وفرزها واخذ الإجابات الأكثر تكرارا.

تبين من خلال استجابات عينة الدراسة أن هناك العديد من المقترحات التي من شانها أن تعزز من فاعلية برامج التشغيل المؤقت في شمال الضفة الغربية ومنها:

- زيادة التمويل لهذه البرامج وزيادة فترة التشغيل للمستفيد.
- اختيار المستفيدين من خلال دراسة أوضاعهم من خلال الزيارات الميدانية.
- توسيع اطر البرنامج المرجعية لضمان الوصول للمستحقين.
- زيادة الرقابة على البرنامج من قبل المؤسسات وتعين مراقب خاص من قبل البلديات لمراقبة سير العمل والتزام المستفيدين.
- زيادة مساهمة المجتمعات المحلية بالمواد الخام وزيادتها من موازنة البرنامج.
- التركيز على مشاريع البنية التحتية ذات الأثر المستدام.
- تقيد المجتمعات المحلية بمعايير البرنامج وبخطط العمل المقدمة من قبلهم.
- زيادة مرونة معايير البرنامج والسماح بوجود معايير للحالات الخاصة.
- زيادة التوعية بأهداف البرنامج وأهميته.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

1.5 الاستنتاجات

تبين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وان لها دور في الحد من البطالة و توفير الدخل في شمال الضفة الغربية ومن خلال هذه النتائج بشكل خاص و الدراسة بشكل عام نستنتج ما يلي :

- أن تخطيط وتنفيذ برامج التشغيل المؤقت يتم بناء على توجهات وشروط الممولين والالتزام بمعاييرهم، وهذا ما يوضحه التطابق الكبير في الإجراءات وفي معايير الاستهداف المستخدمة في هذه البرامج.
- إن إشراك الأطراف ذات العلاقة مثل الجهات الحكومية والمجتمعات المحلية، بالإضافة اعتماد وسائل ذاتية عند تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل يضمن حصول المؤسسة على معلومات شاملة وحديثة وذات دقة عالية عن المجتمع المحلي واحتياجاته، وبأقل كمية من الموارد، تمكن إدارة هذه البرامج من تخطيطها وتحديد احتياجاتها من أهداف وأنشطه وموارد ومستفيدين بما يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي، مما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة من وراء تنفيذها بفاعلية.
- أن تطبيق نظام الاستهداف الجغرافي يؤدي إلى الوصول إلى المناطق الأكثر حاجة لهذه البرامج وخدمة اكبر عدد ممكن من المستفيدين بأقل الموارد، ويضمن العدالة والمساواة في التوزيع بين المناطق، وبالتالي تحقيق كل من أهداف البرنامج والمؤسسة والمجتمع بكفاءة

وفاعلية، وهذا يتطلب استخدام معايير لاختيار المناطق الأكثر حاجة لهذه البرامج مثل الفقر والبطالة وحاجة المنطقة إلى مشاريع البنية التحتية تلاءم الوضع الفلسطيني.

- أن تطبيق نظام الاستهداف الأسري، تكون دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأسـر المستهدفة الأساس فيه عند اختيار المستفيدين من برامج التشغيل، هو حجر الأساس لنجـاح مثل هذه البرامج وتحقيق الفاعلية لها لتمكينها الوصول إلى الفئة المستهدفة و التفريق بـين الأسر المستحقة وغير المستحقة، والوصول إلى الأسر الأكثر استحقاقا واختيارهم للاستفادة من البرنامج وتشغيل احد أفرادها العاطلين عن العمل وتوفير الدخل لهم، وتخفيف الضائقة الاقتصادية لهم ولأسرهم، وتقليل نسبة استفادة غير المستحقين إلى أدنى مستوى.
- أن استخدام وسائل ذاتية مؤسسية وعلنية، بالإضافة إلى استشارة الإطـراف الفاعلـة فـي اختيار المستفيدين من برامج التشغيل، تساهم في تحقيق الأهداف المخططة بكفاءة وفاعليـة لتأثيرها الكبير على عملية اختيار المستفيدين والوصول إلى الفئات المستهدفة والمـستحقين منهم، وعلى تكاليف ووقت البرنامج.
- أن استخدام وسائل متابعة مختلفة، وخاصة الملاحظة المباشرة لأداء المـستفيدين وبـشكل مستمر، أثناء تنفيذ برامج التشغيل المؤقت يحقق الكفاءة والفاعلية لهذه البرامج، وذلك لمـا توفره هذه الوسائل من معلومات عن تنفيذ الأنشطة التي يتكـون منهـا البرنـامج، تمكـن القائمين على البرنامج من اتخاذ الإجراءات ألازمة لتعديل أي انحراف سلبي، وتعزيـز أي انحراف لضمان الاستغلال الأمثل الموارد، ولمساهمتها في تعزيز الالتزام بالعمل.
- يساهم استخدام آليات ومؤشرات متنوعة تأخذ التكاليف والأعداد والملائمة والإحصائيات الرسمية عند تقييم برامج التشغيل المؤقت في تحقيق الأهداف بكفاءة، وذلك لما توفره من معلومات للقائمين على هذه البرامج تمكنهم من قياس نتيجة العمل الذي قاموا به ومدى ملائمة استخدام الموارد، كما أن استخدام نسبة المستفيدين إلى الفقراء والعاطلين عن العمل ونسبة المستحقين إلى المستفيدين يحقق الفاعلية لهذه البرامج لما يوفره من معلومات لقياس نتيجة العمل مع الأهداف المخططة ومع رسالة مؤسساتهم ومع أهداف المجتمع، كما تمكنهم من إدخال التغيرات ألازمة سواء على الأهداف أو الأنشطة أو الاستراتيجيات لتحقيق فاعلية الفاعلية للبرامج المقبلة.
- عدم وجود اختلاف في تقييم برامج التشغيل المؤقت بشكل عام، في كل من وسائل تحديد الاحتياجات، معايير اختيار المناطق المستفيدة، وسائل اختيار المستفيدين، وآليات التقييم، مع وجود بعض الاختلاف في تقييم معايير اختيار المستفيدين، وآليات المتابعة المتبعة لهذه البرامج، وقد كان اكبر هذا الاختلاف بينها وبين برنامج وكالة الغوث.

- إن تنفيذ برامج ومشاريع تهدف إلى استخدام العمالة المكثفة كبرامج التشغيل المؤقت يساهم في توفير فرص العمل والحد من البطالة في المدى القصير، و تختلف هذه المساهمة مع الاختلاف في تركيز هذه البرامج ومجال عملها واستمراريتها.
- إن برامج التشغيل المؤقت تساهم في توفير الدخل وتخفيف الضائقة الاقتصادية التي يعيشها الفلسطينيين، كما تساهم في التخفيف من حدة الفقر الناتج عن الدخل المحدود للأسر الفقيرة، وبالتالي المساهمة في إيجاد نوع من الحماية الاجتماعية للفقراء إذا طبقت نظام الاستهداف بشكل فعال.
- إن برامج التشغيل المؤقت شانها شان باقي البرامج والمشاريع التي تندرج تحت مظلة المساعدات يتخللها العديد من المعيقات على رأسها عدم التطبيق الكامل لنظام استهداف ملائم، و وعدم التخطيط والاهتمام بها من قبل المجتمعات المحلية وعدم تقييمها على أساس الاستحقاق واهتمام مقيموها بالمصاريف الإدارية يؤثر بشكل سلبي على تحقيق أهدافها بفاعلية، وخاصة في ظل الارتفاع في نسب البطالة واتساع دائرة الفقر.

2.5 التوصيات

من خلال النتائج والاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة، ومن خلال اطلاع الباحث على الأدب السابق، ومن اجل تحقيق نتائج أفضل من وراء تنفيذ برامج التشغيل قدم الباحث التوصيات التالية:

- اعتماد الإحصائيات الرسمية الخاصة بالفقر والبطالة وإشراك المجتمعات المحلية والأطراف ذات العلاقة عند التخطيط وتحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل لتخطيطها بشكل يلاءم هذه المجتمعات وضمان الالتزام بها والوصول إلى المناطق المستحقة.
- ضرورة تطبيق نظام الاستهداف الإداري والاستهداف الأسري بشكل كامل للوصول إلى المناطق والمستفيدين المستحقين وتحقيق المساواة والعدالة في تحويل الموارد والتخفيف من الفقر الناتج عن الدخل المحدود وتحقيق الفاعلية لهذه البرامج.
- مراجعة معايير الاستهداف المستخدمة بشكل دوري واخذ المؤشرات الخاصة بمستويات ومعايير المعيشة والبطالة الرسمية في الحسبان عند وضعها، لملائمة هذه المعايير مع الوضع الفلسطيني للوصول إلى المستحقين وتقليل نسبة التضمين في هذه البرامج.
- اعتماد معايير مرنة تسمح بالوصول إلى المستحقين والى الحالات الخاصة.

- ضرورة إجراء دراسة اقتصادية اجتماعية كاملة للمستفيد قبل اختياره تكون الأساس للاختيار، والتركيز على الفقراء، للوصول إلى المستحقين واستثناء غير المستحقين وضمان الالتزام بالعمل وتعظيم النتائج المادية لهذه البرامج، مع زيادة فترة الاستفادة .
- توسيع قاعدة الإطار المرجعي من الأطراف الفاعلة في المجتمع عند تخطيط وتنفيذ هذه البرامج وخاصة عند اختيار المستفيدين للوصول إلى الفئات المستهدفة والحد من المحسوبية.
- ضرورة توعية أفراد المجتمع بشكل عام، والمستهدفين من هذه البرامج بشكل خاص بأهدافها، وأهداف البرامج ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية بشكل عام، بشتى الوسائل مثل الإذاعة والتلفزيون ومن خلال عقد اجتماعات مع المستهدفين ومع أعضاء المجالس المحلية.
- ضرورة التنسيق الكامل بين المؤسسات الدولية ألمنفذه لهذه البرامج وبين الجهات الحكومية ذات العلاقة، لتقليل المصاريف الإدارية واستغلال الموارد بشكل امثل ومنع الازدواجية في العمل.
- ضرورة تشديد الرقابة المؤسسية على تنفيذ الأنشطة، والملاحظة المباشرة اليومية لأداء العاملين لضمان الالتزام بالعمل وتعظيم المخرجات المادية للبرنامج، ومعاملة المستفيدين معاملة المستخدمين بأجر، واتخاذ إجراءات حازمة بحق غير الملتزمين بالعمل.
- إجراء تقييم دوري لهذه البرامج ومشاركة المستفيدين أنفسهم والمجتمعات المحلية في هذا التقييم واعتماد معيار الاستحقاق كمؤشر رئيس من مؤشرات التقييم، لتخطيط البرامج المستقبلية بشكل أفضل.
- ضرورة دفع أجور اقل من الأجر السائد في السوق لضمان أن لا يتقدم لهذه البرامج إلى العاطلين عن العمل والمحتاجين فقط.
- البحث عن مصادر تمويل أخرى لتنفيذ المزيد من برامج التشغيل مع زيادة فترة التشغيل للمستفيد لاستيعاب الأعداد الهائلة لطالبي العمل العاطلين.
- تعيين موظف خاص للإعداد لهذه البرامج وتدريبه على كتابة المقترحات والإسراع في تقديم المقترحات للحصول على التمويل في الوقت المحدد وعدم توقف تنفيذ هذه البرامج.
- ضرورة دعم وزارة الحكم المحلي لهذه البرامج كون البلديات والمجالس المحلية هي الشريك المباشر لهذه المؤسسات من خلال التخطيط لهذه البرامج وإيجاد مشاريع ذات اثر مستدام تستوعب المستفيدين، ومن خلال توفير المواد الخام ألازمة، ومن خلال تعين موظف من قبل الوزارة لمتابعة والرقابة على تنفيذ هذه البرامج.

- تفعيل صندوق التشغيل الفلسطيني على أن ذا شخصية اعتبارية مستقلة، يقوم بوضع الخطط والسياسات الخاصة بسوق العمل والرقابة عليها، وإيجاد علاقة شراكة بينه وبين المؤسسات ألمنفذه لبرامج التشغيل، وذلك من اجل تحقيق الفاعلية لهذه البرامج وتحقيق الأمن والحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل ومواجهة مشكلتي الفقر والبطالة .
- ضرورة تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا وخاصة الإنتاجية منها، والعمل على إنشاء المناطق الصناعية، لتوفير فرص عمل مستدامة والحد من مشكلة البطالة، والاعتماد على العمل في إسرائيل.
- ضرورة حماية المنتجات الممكن تصنيعها محليا والتركيز على استيراد المواد الخام بدل استيراد البضائع المصنعة في ظل تحرير التجارة وغزو البضائع الأسيوية للأسواق الفلسطينية.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات مشتركة بين المؤسسات الدولية والجهات الحكومية، تشمل كافة المؤشرات والبيانات اللازمة لتخطيط وتنفيذ البرامج والمشاريع التنموية والاغاثيه ألمنفذه من قبل المؤسسات غير الحكومية بشكل عام على أن تشتمل على أولويات واحتياجات المجتمعات المحلية، وعلى أن يتم تحديثها بشكل دوري، لتمكين هذه المؤسسات من تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع تلاءم الاحتياجات الفلسطينية، ولتقليل المصاريف الإدارية وزيادة تحويل الموارد للمستفيدين من هذه البرامج.
- ضرورة إجراء دراسات لمعرفة مدى تطبيق معايير الاستهداف في برامج التشغيل المؤقت.
- ضرورة تقييم كافة برامج التشغيل ألمنفذه من قبل المؤسسات الدولية.

المراجع

المراجع العربية

- أبو شكر،ع. (2006): سوق العمل في إسرائيل، مقدمة إلى المؤتمر السنوي،2006، البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها، 13-11-2006، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس ، رام الله فلسطين.ص ص55-77.
- ألكفري،ص.(2006): الخصائص العامة لسوق العمل الفلسطيني، مقدمة إلى المؤتمر السنوي2006 البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها،13-11-2006، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله فلسطين. ص23-37.
- ألوزني،خ، ألرفاعي، ح. (2006): مبادئ الاقتصاد الكلي يبن النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان.
- الإمام،م.(2008): التنمية والتشغيل، ورقة عمل مقدمة إلى منظمة العمل العربية، المندى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة، قطر.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2008): شئون التنمية، البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، العدد(2) القدس، فلسطين.
- برنامج الغذاء العالمي.(2006): الاستهداف في حالات الطوارئ، برنامج الغذاء العالمي، روما.
- البطمة، س.(1998): برامج إيجاد فرص عمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس، رام الله، فلسطين.
- بلقاسم،ع.(2004): تقييم التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية لمشروع الأشغال العامة، اليمن. http://pwpyemen.org/library/SummaryImpactarabic.pdf (10-5-2010)
- جابر،ا(2005): التمويل الأجنبي الواقع والتحديات، مؤتمر التنمية والاستثمار في فلسطين 9-5-2005، الجامعة الإسلامية غزة ، فلسطين
- جامعة القدس المفتوحة.(2008): تحليل وتقييم المشاريع،عمان الأردن.
- الجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا (2005):عدد 224، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخلق العمالة وتقليص الفقر في بلدان مختارة أعضاء في الإسكوا،الأمم المتحدة ، نيويورك.
- حسن،ع.(2005):الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته(تجربة عملية محافظة جنين) رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

- حمدي،ع.(2009): تنظيم وتطوير أسواق العمل، مجلة العمل العربي ،العدد،86، منظمة العمل العربية
- حموي،ل،وآخرون.(2006): إعداد مشاريع المنظمات غير الحكومية وإدارتها، مؤسسة أمسار لبنان.
- الديوان الوطني للتعليم والتكنولوجيا عن بعد.(2009).
www.ets-salim.com/programmes_pdf/env2_eco_mana_01.pdf (2-11-2009)
- زكي، ر.(1998): الاقتصاد السياسي للبطالة، (226)، عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- سعيد، ن، وآخرون.(2005): دور التمويل الدولي في بناء المجتمع الفلسطيني وتمكين الإنسان الفلسطيني، تقرير التنمية البشرية 2004 ،ج5، برنامج دراسات التنمية، رام الله، فلسطين.
- السلامات، م، مريان، ن، رددا،خ(معدون).(2006): دليل مؤشرات سوق العمل ،المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ،عمان الأردن.
- شابيرو، ج. (2006): دليل الرصد والتقويم الإرشادي، التحالف العالمي لمشاركة المواطنين ،بيروت، لبنان.
www.civicus.org/new/media/Arabic-Monitoring-Evaluation.doc (15-12-2009)
- شريف،م، أنفو ،س.(2005): نظرة الفلسطينيين لمدى نجاعة المساعدات الإنسانية،المعهد الجامعي للدراسات التنموية. جنيف، سويسرا.
http://www.swissinfo.ch/ara/index.html?cid=4861764 (20-12-2009)
- شكر الله ،ع.(2008): دليل منظمات المجتمع المدني حول المتابعة والتقييم، مؤسسة هينرش بل الألمانية، رام الله فلسطين.
- صبيح، م .(2002): اثر الحصار الإسرائيلي على البطالة في الأراضي الفلسطينية في أعقاب انتفاضة الأقصى،جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين.
- صندوق النقد العربي. (2007): تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية ، التقرير العربي الموحد، الفصل العاشر، أبو ظبي، الأمارات العربية المتحدة.
- عبد الخالق،ا.(2005): الصعوبات التي تعوق الموائمة بين سياسات التعليم والتدريب المهني والتشغيل، منظمة العمل العربية، القاهرة.
- عتب ،ح.(2005): تطوير مكاتب التشغيل وأقسام التوجيه المهني ورفع أدائها وفقا للمتغيرات الدولية واحتياجات سوق العمل، منظمة العمل العربية، طرابلس.
- عريفات ،ح (2006): مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- العوادي،س.(2005): التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجيات الحد من الفقر ،المركز الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية ، تونس.
- فارس، ش.(2004): دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر،جامعة الجزائر(رسالة ماجستير غير منشورة).
- فلسطين ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2009،ج): فلسطين في أرقام 2008، رام الله ،فلسطين.
- فلسطين، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.(2002): خطة التنمية والاستثمار2003-2004، رام الله، فلسطين.
- فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2007): مسح القوى العاملة 2006، رام الله، فلسطين.
- فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2008 ،أ): كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم 9، رام الله فلسطين.
- فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2008 ،ب): مسح المنشات الاقتصادية 2007 ، رام الله، فلسطين.
- فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2009 ،أ): مسح القوى العاملة 2008، رام الله، فلسطين.
- فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2009 ،ب): أحوال السكان الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية2009 ، رام الله، فلسطين.
- فلسطين،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2009،د): التعداد العام للسكان والمساكن 2007، مؤشرات أساسية حسب التجمع السكاني، رام الله ،فلسطين
- فلسطين،وزارة الشئون الاجتماعية.(2004): واقع الحماية الاجتماعية في فلسطين، رام الله، فلسطين.
- الفيلاني ،م (2006): مجتمع العمل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- القرعان،ف.(2006):التخطيط المجتمعي وتنمية المجتمعات المحلية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، عمان، الأردن.
- قنطقجي، س(2004): مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، حماه، سوريا.
- لبد،ا، وآخرون.(2006): مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، فبراير2006،الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- لداوده ،ح ،شلبي ،ي،2009: استهداف الفقراء في فلسطين المعايير الحالية واقتراحات تحسينها، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس، رام الله، فلسطين.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار(بكدار).(2008): تقرير بمناسبة اليوم العالمي للفقر، رام الله، فلسطين.
- محمد، م.(2004): هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- مركز التميز للمؤسسات غير الحكومية.(2003): أدلة تدريبية، خطوات تخطيط مشروع على مستوى قرية

www.ngoce.org

- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية.(2002،أ): إدارة وتخطيط البرامج، دليل تدريبي، عدد1.

www.ngoce.org

- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية.(2002،ب): تحديد احتياجات البرنامج، مهارات تدريبية عدد12.

www.ngoce.org

- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية.(2002ج): تخطيط وتقييم المشاريع، أدلة تدريبية، عدد 22.

www.ngoce.org

- المصري، م.(2009): الموائمة بين العرض والطلب، مجلة العمل العربي ،العدد،86، منظمة العمل العربية.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس. (2007): المراقب الاقتصادي، رام الله فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.(2008):الحماية الاجتماعية في الأراضي الفلسطينية2006-2007، رام الله، فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ماس.(2009):المراقب الاقتصادي والاجتماعي، رام الله، فلسطين.
- المعهد العربي للتخطيط.(2009): المفاهيم الأساسية في سوق العمل،الكويت.

http://www.arab-api.org/course3/c3_2_1_3.htm (2-11-2009)

- مقدادا،م.(2005): دور الجمعيات الخيرية ألاغاثيه في الاقتصاد الفلسطيني(دراسة حالة قطاع غزة) الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- مكتب العمل الدولي.(2009): حماية الناس وتعزيز فرص العمل، منظمة العمل الدولية،جنيف.

- مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات التقنية.(2009): الاتحاد الأوروبي وفلسطين.
http://www.delwbg.ec.europa.eu/ar/eu_and_palestine/overview.htm (10-12-2009)
- المنظمة التعاونية الايطالية.(2009):مشروع التشغيل المؤقت.العمل مقابل النقد، برشور غير منشور، رام الله، فلسطين.
- منظمة العمل الدولية.(2003):سياسات سوق العمل النشطة، وثيقة رقم (2) الدورة (288)، منظمة العمل الدولية، جنيف.
- منظمة العمل الدولية.(2006): استراتيجيات العمالة الداعمة للعمل ألائق، مكتب العمل الدولي ،جنيف.
- منظمة العمل العربية.(2008): نحو سياسات واليات فاعلة، التقرير **الأول**،التشغيل والبطالة في الدول العربية،القاهرة.
- وكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين.(2009): برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة (المال مقابل العمل)، برشور غير منشور، القدس، فلسطين.
- وكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين.(2010): نداء الطوارئ 2010.
- وكالة الغوث وتشغيل ألاجئين الفلسطينيين .(2008): النداء العاجل 2008.
www.un.org/UNRWA/publications/pubs08/EA2008_ar.pdf (3-4-2009)
- يوسف، د.(2008): التراجع في سوق العمل الفلسطيني، مركز دراسات التنمية ،رام الله ، فلسطين

المراجع الأجنبية والانترنت

- UNRWA،(2009): cash for work project، UNRWA west bank field office، Jerusalem Palestinian،
http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/7E1BDE23C6FB8D5E852576BF0055A996
- UNRWA،2010: job Creation Programme، UNRWA Gaza field office، Palestinian.
www.UNRWA.org/userfiles/20100118153142.pdf.
- World food program ،the un food and agriculture organization، and UNRWA (2008): joint rapid food security survey in the occupied Palestinian territory ،Jerusalem.
http://UNRWA.org/userfiles/20100118155248.pdf (5-1-2010)

مواقع الانترنت

- http://www.un.org/UNRWA/arabic/overview/index.htm
- http://www.coopi.org/en/chisiamo/ourorganization
- http://premiere-urgence.org/index.php?option=com_frontpage&Itemid=1&lang=english
- http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/icrc
- http://www.acted.org/en/who-we-are

المقابلات الشخصية

- حسني بركات (كانون أول: 2009): برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة، اتصال شخصي.
- حسني جرار (كانون أول: 2009): برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة، اتصال شخصي.
- علاء نجم (كانون أول: 2009): برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة، اتصال شخصي.
- مانيويل (كانون أول: 2009): برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة، اتصال شخصي.
- محمد جعيتم (كانون أول: 2009): برنامج إيجاد فرص عمل مؤقتة، اتصال شخصي.
- محمد وآخرون (تشرين ثاني،)2009: العمل غير المنظم في إسرائيل، اتصال شخصي.
- فهد وهبي وآخرون (كانون أول: 2009): برامج التشغيل المؤقت، اتصال شخصي.

ملحق 1: الاستبانه

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس / عمادة الدراسات العليا
برنامج التنمية لمستدامة/ بناء مؤسسات وتنمية الموارد

أخي الموظف/ة: تحية طيبه وبعد،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان

تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة/تخصص بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس، وعليه فقد طور الباحث استبانه مكونة من ثلاثة أقسام، القسم الأول خاص بالبيانات العامة، والثاني خاص بمحاور الدراسة والتي تشمل تقييم برامج التشغيل المؤقت، والثالث يحتوي على أسئلة مفتوحة للتعرف على أهم الصعوبات والمقترحات، وبصفتكم أحد موظفي مؤسسة دولية تنفذ برامج تشغيل مؤقت، الرجاء الإجابة على فقرات الاستبانه بصدق وموضوعية، علماً بان المعلومات التي ستدلي بها ستوظف لأغراض البحث العلمي فقط.

مع خالص التقدير

الباحث

القسم الأول: البيانات العامة

عزيزي الموظف: يحتوى هذا القسم على المعلومات الخاصة بك، من فضلك ضع إشارة (X) في الخانة التي تلائمك مع الشكر:

- المؤسسة التي تعمل بها:.....
- الموقع الوظيفي 1. إداري □ 2. ميداني □ 3 . مدير □ 4 . منسق □
- المؤهل العلمي: 1. دبلوم □ 2. بكالوريوس □ 3. ماجستير فأعلى □
- سنوات الخبرة: 1. أقل من سنة □ 2. من سنة إلى 3 سنوات □ 3. أكثر من 3 سنوات□

القسم الثاني: محاور الدراسة

الرجاء قراءة العبارات التالية والتي تشكل فقرات الاستبانه، وأن تحدد حسب رأيك إلى أي درجـة تحقـق أهـداف برامج ومشاريع التشغيل المؤقت بكفاءة وفاعلية، وذلك بوضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	الفقرة	درجات التقييم				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
أولاً:	وسائل تحديد الاحتياجات لبرامج التشغيل.					
.1	الاعتماد على إحصاءات البطالة الرسمية.					
.2	الاعتماد على الإحصاءات الرسمية الخاصة بمستويات المعيشة.					
.3	الاعتماد على الدراسات والأبحاث المعدة سابقا.					
.4	اعتماد طلبات المشاريع المقدمة من قبل البلديات.					
.5	الرجوع إلى خطط مشاريع المؤسسة السابقة.					
.6	الاعتماد على نتائج تقييم مشاريع سابقة.					
.7	التنسيق مع المؤسسات الأخرى لمعرفة المشاريع التي تنفذها.					
.8	إجراء دراسات ميدانية من قبل موظفي المؤسسة.					
.9	إجراء دراسات بمشاركة المجتمعات المحلية.					
.10	إجراء اجتماعات مع المستفيدين المستهدفين.					
.11	مراجعة شروط و توجهات الممولين.					
.12	الرجوع إلى التوجهات والخطط الحكومية.					
ثانياً	معايير اختيار المناطق المستفيدة من برامج التشغيل المؤقت.					
.13	تصنيف المنطقة على أنها منطقة ريفية.					
.14	نسبة السكان تحت خط الفقر إلى عدد السكان.					

.15	نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع .					
.16	نسبة الأسر التي تفتقد إلى معيل.					
.17	نسبة البطالة إلى القوى العاملة.					
.18	نسبة العمال الذين يحملون تصاريح لإسرائيل.					
.19	نسبة العمال ممن فقدوا عملهم في إسرائيل.					
.20	قرب المنطقة من جدار الضم والتوسع.					
.21	عدم استفادة المنطقة من برامج تشغيل سابقة.					
.22	عدم وجود مشاريع تشغيل أخرى.					
.23	التزام المجتمع المحلي بشروط المشروع.					
.24	التزام المستفيدين أثناء تنفيذ المشاريع السابقة					
.25	حاجة المنطقة إلى مشاريع بنية تحتية جديدة.					
.26	توفير المجتمع المحلي لجزء من المواد الخام.					
.27	بناءاً على طلب من الجهة الممولة للمشروع.					
.28	قرب المنطقة من مقر المؤسسة.					
.29	حاجة المنطقة حسب تصنيف الجهات الحكومية.					
.30	توزيع الممولين الجغرافي للمشاريع.					
ثالثاً	معايير اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.					
.31	قيمة دخل الأسرة الشهري.					
.32	قيمة نفقات الأسرة الشهرية.					
.33	عدد أفراد الأسرة داخل القوى العاملة.					
.34	عدد أفراد الأسرة المتعطلين عن العمل.					
.35	فترة التعطل عن العمل.					
.36	وجود مصدر دخل بديل.					
.37	عدم وجود موظف من أفراد الأسرة.					
.38	ممتلكات الأسرة.					
.39	عدد أفراد الأسرة.					
.40	عدم وجود معيل للأسرة.					
.41	إعالة الأسرة بواسطة امرأة.					
.42	وجود إعاقات داخل الأسرة.					
.43	استفادة الأسرة من مشاريع تشغيل سابقة.					
.44	الحصول على مساعدة من مؤسسات أخرى.					
.45	استفادة الأسرة من برامج الشؤون الاجتماعية.					
.46	حالة اللجوء					

رابعا	وسائل اختيار المستفيدين من برامج التشغيل المؤقت.					
.47	اعتماد قائمة بأسماء المستفيدين مقدمة من المجالس والباديات.					
.48	اختيار المستفيدين بالتشاور مع الباديات والمجالس المحلية					
.49	توزيع استمارات في الأماكن العامة لملىء بياناتها من قبل المستفيدين.					
.50	الحصول على أسماء العاطلين من وزارة العمل.					
.51	الحصول على أسماء المستفيدين من وزارة الشؤون الاجتماعية.					
.52	مناقشة طلبات المستفيدين في اجتماع لموظفين المؤسسة.					
.53	إجراء دراسة اقتصادية اجتماعية للمستفيد من خلال الزيارات الميدانية.					
.54	دراسة الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعينة من المستفيدين.					
.55	الإعلان عن أسماء المستفيدين النهائية أماكن عامه للاعتراض.					
خامساً	آليات المتابعة في برامج التشغيل المؤقت.					
.56	المراجعة المنتظمة لإحصائيات الفقر والبطالة.					
.57	المراجعة المنتظمة للخطط العمل.					
.58	إعداد تقارير خاصة بالمتابعة بانتظام.					
.59	مراجعة تقارير الأنشطة المنجزة.					
.60	مراجعة تقارير الإنفاق المالي.					
.61	مناقشة ملاحظات العاملين في المشروع.					
.62	تسجيل الحوادث المهمة وتحليلها.					
.63	عقد اجتماعات منتظمة مع العاملين.					
.64	عقد اجتماعات دورية مع المجتمع المحلي.					
.65	عقد لقاءات دورية مع المستفيدين.					
.66	إجراء زيارات ميدانية يومية لمواقع العمل.					
.67	إجراء زيارات ميدانية أسبوعية لمواقع العمل.					
.68	متابعة تنفيذ العمل من قبل الهيئات المحلية.					
.69	تعيين مراقب عمل من المستفيدين أنفسهم.					
سادساً	آليات تقييم برامج التشغيل المؤقت.					
.70	مقارنة عدد المستفيدين المخطط بالعدد الفعلي.					
.71	مقارنة عدد أيام العمل المخططة بالعدد الفعلي.					
.72	الأجور المخططة والفعلية.					
.73	مقارنة الأجور المدفوعة مع متوسط الأجر السائد .					
.74	نسبة مشاركة النساء في المشروع.					

.75	نسبة المستفيدين من ذوي الاحتياجات الخاصة.					
.76	نسبة المستفيدين خلال العام إلى الفقراء في منطقة البرنامج.					
.77	نسبة المستفيدين خلال العام إلى العاطلين عن العمل في منطقة البرنامج.					
.78	نسبة المستفيدين غير المستحقين إلى عدد المستفيدين.					
.79	مدى التزام المستفيدين بالعمل.					
.80	نسبة المواد الخام المستخدمة في المشروع إلى الأجور.					
.81	نسبة المصاريف الإدارية إلى ميزانية المشروع.					
.82	نسبة المصاريف الإدارية المخططة والفعلية.					
.83	الزيادة في الثروة المادية نتيجة تنفيذ المشروع.					
.84	انطباعات وردود فعل المستفيدين عن المشروع.					
.85	انطباعات المجتمع المحلي عن المشروع.					
.86	قياس اثر المشروع على عينة من المستفيدين.					
.87	تعيين مقيم خارجي مختص بتقييم البرامج.					
.88	تقييم المشروع بالتعاون مع الجهات المشاركة من المجتمع المحلي					
.89	مدى استدامة المشروع المنفذ.					

القسم الثالث: الصعوبات والمقترحات

السؤال الأول: ما هي أهم المعيقات والصعوبات التي تواجه برامج التشغيل المؤقت، والتي من شانها أن تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها بكفاءة وبفاعلية؟

- ----------
- ----------

السؤال الثاني: ما هي أهم المقترحات التي من شانها أن تعزز من قدرة برامج التشغيل على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية ؟

- ----------
- ----------

مع كل الشكر والتقدير.

الباحث : احمد سعيد

ملحق 2: نموذج المقابلة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة/ بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية

(دليل مقابلة بعنوان)

(تقييم برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية ودورها في الحد من البطالة في شمال الضفة الغربية)

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة/تخصص بناء مؤسسات وتنمية الموارد البشرية من جامعة القدس، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة فقد صمم الباحث هذا النموذج لجمع البيانات، من خلال بعض الأسئلة الموجهة لمسئولي برامج التشغيل المؤقت في المؤسسات الدولية، و سوف تستخدم هذه البيانات لأغراض البحث العلمي فقط.

"شاكرين لكم حسن تعاونكم"

الباحث

- **المؤسسة:** ----------

- **الاسم :**----------

- **الصفة الوظيفية:** ----------

عدد المشاريع أو دورات التشغيل التي نفذتها مؤسستكم خلال العامين 2008- 2009 والمناطق المستفيدة، ، وتاريخ الاستفادة، وعدد المستفيدين في كل منطقة.

الرقم	المنطقة	عدد المشاريع	التاريخ	عدد المستفيدين

الأهداف العامة التي تسعى مؤسستكم إلى تحقيقها من وراء تنفيذ برنامج التشغيل؟

- .....
- .....
- .....
- .....

آليات أو خطوات تنفيذ مشاريع التشغيل.

- .....
- .....
- .....
- .....

الصعوبات التي تواجه مؤسستكم في تنفيذ مشاريع التشغيل.

- .....
- .....
- .....
- .....

المقترحات التي من شانها أن تعزز من دور برامج التشغيل وتحقق أهدافه بفاعلية.

- .....
- .....
- .....
- .....

ملحق 3: قائمة بأسماء السادة المحكمين:

- د. شاهر عبيد/ أستاذ العلوم الإدارية والاقتصادية في جامعة القدس المفتوحة.
- د. ربيع عويس/ أستاذ علم الاجتماع في جامعة القدس المفتوحة.
- د .مراد أبو الهيجاء/ أستاذ الإحصاء في جامعة القدس المفتوحة.
- مازن غنام/ أستاذ تحليل وتقييم المشاريع في جامعة القدس المفتوحة.
- د. مجيد منصور/ أستاذ العلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية.
- د.عبد الفتاح الشمله/ أستاذ العلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية.
- محمد جعيتم مدير برنامج التشغيل الطارئ في وكالة الغوث في شمال الضفة الغربية.

ملحق 4: عدد السكان وبعض مؤشران القوى العاملة في محافظات شمال الضفة الغربية لعام 2008.

المحافظة	عدد السكان	النسبة داخل سن العمل	العدد داخل سن العمل	النسبة داخل القوى العاملة	العدد داخل القوى العاملة	نسبة البطالة	عدد العاطلين عن العمل	عدد الأسر	حجم الأسرة	متوسط الأجر اليومي
جنين	256619	%60	155918	%44	69227	%22.5	15576	47437	5.4	66.7
طوباس	50261	%59.5	30755	%41.5	12763	%16.7	2131	9004	5.6	69.8
طولكرم	157988	%61.4	97404	%37.9	36916	%22.3	8232	29938	5.3	70.7
نابلس	320830	%60.3	195258	%41.9	81813	%15.6	12762	59663	5.4	68.7
قلقيلية	91217	%58.4	54386	%42.4	23059	%23.4	5395	16483	5.5	69.5
سلفيت	59570	%58.6	35243	%43.5	15330	%19.2	2943	11103	5.4	73
شمال	936485	%60.7	568964	%42	239108	%19.6	47039	173628	5.39	69.73

- فلسطين ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، مسح القوى العاملة 2008، رام الله ،فلسطين.
- فلسطين ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، فلسطين في أرقام 2008، رام الله ،فلسطين.
- فلسطين ،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2009، التعداد العام للسكان والمساكن2007، مؤشرات أساسية حسب التجمع السكاني، رام الله ،فلسطين.

فهرس الملاحق

فهرس الجداول

فهرس المحتويات